

الفصل التمهيدي

أولاً : مقدمة

تشكل المؤسسات المالية وبالتحديد المصارف القاعدة الأساسية لبناء القطاعات المختلفة لأي اقتصاد في أية دولة، فالقطاع المصرفي يلعب دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث يعدّ النواة الأساسية التي تطبق فيها الدولة النظام النقدي والسياسة المالية. فقد أظهرت المصارف على أنّها أداة جوهرية لتنمية المشاريع الاقتصادية باختلاف أحجامها وتنوع اختصاصاتها وأماكن تواجدها، وتتجلى أهمية المصارف من خلال ما تقدمه من خدمات مالية ومصرفية متعددة ومتنوعة، حيث تساعد هذه الخدمات في تحريك وتنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية بأنواعها المختلفة، حيث يعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي في أي دولة، أي أنّ المصارف تمثل عصب النشاط الاقتصادي وهذا يقتضي بضرورة العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطاتها، وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها وأشكالها.

وفي ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية يتعرض القطاع المصرفي إلى العديد من المخاطر التي قد تحدّ من أدائه، وتؤثر على أنشطته المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، ومن أنواع المخاطر التي تواجه المصارف: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر، وحيث أن السمة الأساسية لكفاءة العمل المصرفي تتجلى في كيفية إدارة المخاطر بشكل مناسب وليس تجنبها، لذلك من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة من أجل الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين، والمحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف والوصول إلى قطاع مصرفي سليم، يضمن حسن تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

وفي سبيل تحقيق ذلك لابدّ من وجود نظام لقياس وتقييم أداء المصارف، بحيث يكون من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراره من أجل تطوير أدائه، ونظراً لأهمية الموضوع سيتم تطبيق نموذج مقترح لتقييم الأداء المصرفي على القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في الجمهورية

السورية من عام 2007 إلى عام 2019 لتقييم أداء هذه المصارف والتعرف على نقاط القوة والضعف سواءً في ظل البيئة المستقرة (قبل الأزمة التي تمر بها البلد) او في ظل البيئة غير المستقرة (خلال سنوات الأزمة)، ومحاولة لتعزيز نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف، بحيث يساهم في تعزيز منفعة عملية اتخاذ القرار، ذلك من خلال إظهار الوضع المالي لتلك المصارف بهدف تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، لتنسجم مع بيئتها الجديدة المحيطة بها في ظل الظروف الراهنة والتي بدورها تسهم في رفع كفاءة أداء لتلك المصارف بشكل عام.

ويمثل النموذج خمسة مؤشرات رئيسية:

1- كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY

2- جودة الأصول ASSET QUALITY

3- الإدارة MANAGEMENT

4- الربحية EARNINGS

5- السيولة LIQUIDITY

ثانياً : الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1- المشعل، الزرير: "قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع

المصرفي السوري"، جامعة دمشق، 2020.

هدفت الدراسة إلى تطوير مؤشر يلخص حالة القطاع المصرفي في سورية، وإيجاد مؤشر للتنبؤ بتطور القطاع المصرفي، تم بناء المؤشر بالاعتماد على 11 متغير والتي جمعت بين عدّة أنواع من المتغيرات (متغير أسعار الصرف لأسهم البنك ومتغيرات محسوبة من بيانات الميزانات العمومية المنشورة ومتغيرات قياس المخاطر المصرفية) وذلك بالاعتماد على طريق التثقيل المتساوي التباين (Variance-Equal Weight Method)، حيث توصل البحث إلى بناء مؤشر للإجهاد المصرفي والذي يلخص حالة القطاع المصرفي، مما يساعد على التنبؤ بتطور حالة القطاع المصرفي، ويقدر مؤشر الإجهاد حالة القطاع المصرفي على نطاق مستمر يتراوح من فترات هادئة إلى أزمة حادة، ويصف مجموعة مستمرة من الحالات بدلاً من مجرد تمييز الأزمات عن فترات الهدوء.

2- الغصين، نشواتي: "تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية التقليدية والإسلامية

الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج CAMEL دراسة تحليلية مقارنة"، جامعة

تشرين، 2014.

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية الأردنية ومقارنته باستخدام مؤشرات نموذج CAMEL وذلك بهدف اكتشاف أي من المصارف الإسلامي أو التقليدي حققت أداء أفضل بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامة للعملاء، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار جميع المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (ثلاثة عشر مصرفاً تقليدياً ومصرفين إسلاميين) كعينة للدراسة خلال الفترة 2006 - 2012، وتم توظيف اختبار T-test لدراسة معنية الفروق بين متوسطات النسب المالية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر مؤشرات الأداء المالي منفردة ومجمعة على مستوى ثقة العملاء، وتوصلت الدراسة إلى تحقيق المصارف التقليدية لأداء مالي أفضل من المصارف الإسلامية.

3-جركس، ربي: "دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف

الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب،

2012:

قامت الباحثة في هذه الدراسة بإجراء دراسة تحليلية مقارنة للمصارف (مصرف دبي الإسلامي،

المصرف العربي الإسلامي الدولي، مصرف سورية الدولي الإسلامي) وذلك عبر استخدام مجموعة من

المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1- إن الزيادة في الموارد المالية للمصارف الإسلامية تزيد من مقدرتها في توظيف تلك

الموارد في الموجودات الاستثمارية في ظل استقرار الظروف الاقتصادية.

2- إن الزيادة في توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية المدروسة في الموجودات

الاستثمارية لا تزيد من مقدرتها في زيادة إيراداتها.

3- اعتماد المصارف الدراسة على التنوع في استثماراتها للتقليل من مخاطر التركيز في

الاستثمارات مع الأفراد والشركات بغية المحافظة على سلامة رأس مالها.

4- وجود علاقة بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الاستثمار، ووجود علاقة بين

مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار، وعدم وجود علاقة بين مخاطر

الائتمان ومعدل العائد على الاستثمار.

5- إنّ دراسة التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية مع الإفصاحات والإيضاحات

المرفقة معها تساعد في توفير بيانات مفيدة تستخدم كمدخلات للوصول إلى مؤشرات

مفيدة تساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية للحكم على مدى كفاءتها

واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات عن الأداء.

4- الناصر، بانه وليد: "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية: باستخدام

مؤشرات CAEL"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية،

2012:

قامت الباحثة في هذه الدراسة باستخدام المؤشرات الأساسية لنموذج CAEL وذلك بهدف قياس الاختلافات النسبية للمصارف الخاصة في سورية تبعاً لكفائتها استناداً إلى مؤشرات النموذج، ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها أنّ الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل هو الأفضل مقارنة مع المصارف الأخرى محل الدراسة، أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد كان في آخر الترتيب من حيث الأداء.

الدراسات الأجنبية:

1- Manel Hadriche: "Banks Performance Determinates: Comparative Analysis between Conventional and Islamic Banks from GCC", University of carthage, 2015.

الدراسة بعنوان محددات أداء المصارف: تحليل مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية من دول مجلس التعاون الخليجي، الهدف من الدراسة المقارنة وتعريف محددات أداء المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2005 إلى عام 2012، وباستخدام عينة من واحد وسبعين مصرفاً تقليدياً ووستة وأربعين مصرفاً إسلامياً وباستخدام نموذج CAMEL، ومن أهم نتائج المقارنة تبين أنّ أداء المصارف الإسلامية أعلى من أداء المصارف التقليدية.

2- Ján Malega: "Modelling of Financial Stress Index in the Czech Republic using Vector Autoregression Analysis", Charles University in Prague, 2015.

الهدف من الدراسة الدراسة بناء مؤشر لقياس الجهد المالي مع التركيز على حالة جمهورية التشيك، غاية المؤشر القدرة على قياس المستوى الحالي للاجهاد في النظام المالي بتوظيف بيانات اقتصادية متنوعة والتعبير عنها في نموذج احصائي، وتم استخدام المؤشر لتقييم فترات حرجة من الاجهاد المالي المتصاعد خاصة خلال الأزمة المالية الأخير، حيث تم دراسة التفاعل المنتظم مابين الاجهاد المالي والمؤشرات الاقتصادية الكلية باستخدام التحليل الاحصائي للمقارنات الزمنية مع طريقة الاستجابة

الدفاعية، توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين معدل البطالة والإجهاد المالي مما يؤثر سلباً بشكل ملحوظ على نسبة التضخم ومعدلات الفوائد.

3- Mohammad Omar ALzghoul: "Performance Analysis of Conventional Banks Vs. Islamic Banks in Jordan", Eastern Mediterranean University, 2015.

الدراسة بعنوان تحليل أداء المصارف التقليدية مقارنة مع المصارف الإسلامية في الأردن، وتقوم هذه الدراسة على تحليل ومقارنة المصارف من حيث الربحية والأمان، من خلال اختبار عينة من ثلاثة مصارف تقليدية ومصرفين إسلاميين، وقد تم استخدام مؤشرات CAMEL لمقارنة أداء المجموعتين من المصارف وأجري التحليل لمدة سبع سنوات بين عامي 2005 - 2011 مستخدمة تحليل الاتجاه لدراسة كيفية تغيير أداء المصارف التقليدية والإسلامية، وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ المصارف الإسلامية قدّمت أداءً جيداً في كفاءة الإدارة وإدارة السيولة والعائد على الأصول من المصارف التقليدية في حين أنّ الأخير كان أدائها أفضل بكفاية رأس المال وجودة الأصول والعائد على حقوق المساهمين من المصارف الإسلامية.

4- Blagica Petreski: "Analysis of systemic risk and identifying financial fragility in Central and Southeast Europe", Ekonomicky Ustav SAV Institute of Economic Research SAS, 2013.

تقوم هذه الدراسة على تحديد الأحداث المنتظمة والضعف الأداء المالي لدول أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية باستخدام مؤشر واحد مؤلف من 4 مؤشرات فرعية: رأس مال المصرف، مخاطر السيولة، جودة الأصول، وربحية المصرف وذلك من خلال استخدام طريقة التثقيل المتساوي التباين (Variance-Equal Weight Method). استندت هذه الدراسة على فترة الأزمة المالية بين ال2002 وال2012 التي وُصفت بكثرة التقلبات الاقتصادية الدورية في النظام المالي.

5- Lorraine Buerger:"CAMELS RATINGS: what they mean and why they", 2012.

الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR التابع لمجموعة DIRECTOR CORPS وذلك سنة 2011 اعتبرت الكاتبة أنه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى، وأنه يجب على المسيرين يفهموا فهماً عميقاً لنظام CAMLES لأهميته كنظام لتقييم الأداء، وتمّ من خلال المقال تقديم النقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS والتدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم تقييم البنك.

ثالثاً : مشكلة البحث

بدأ العمل المصرفي الخاص في سورية عام 2004 استناداً إلى القانون رقم /28/ الصادر عام 2001، ونتيجة التسارع المستمر للتطور المصرفي في سورية وبالإضافة إلى ما نتج من أزمات مالية نتيجة الأزمة المالية العالمية، وفي ظل الظروف غير العادية التي تمرّ بها سورية بسبب الأزمة الحالية يتطلب ذلك استراتيجيات وسياسات استثنائية من قبل إدارات المصارف لتناسب وتتماشى مع البيئة المحيطة بها لتحقيق الانسجام والتأقلم معها، فقد أصبح هنالك حاجة إلى استخدام مؤشرات رقابية لتقييم أداء المصارف قبل الأزمة وظلّ أعوام الأزمة من عام 2007 إلى عام 2019 للتأكد من سلامة القطاع المصرفي، وذلك باستخدام نموذج مقترح معد من قبل الباحث لينتاسب مع البيئة الحالية للأزمة ليكون نموذجاً مقترحاً لتقييم أداء المصارف خلال فترة الأزمة وفي ضوء ذلك تتلخص مشكلة البحث على التالي:

هل هنالك فرق في تقييم الأداء بين المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق النموذج المقترح

المعد من قبل الباحث؟

ويترعرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- هل هنالك فرق بين تقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق معيار مؤشرات

كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءة؟

2- هل هنالك فرق في تقييم الأداء بين المصارف السورية الخاصة وفق معيار مؤشرات جودة الأصول؟

3- هل هنالك فرق في تقييم الأداء بين المصارف السورية الخاصة وفق معيار مؤشرات كفاءة الإدارة؟

4- هل هنالك فرق في تقييم الأداء بين المصارف السورية الخاصة وفق معيار مؤشرات الربحية؟

5- هل هنالك فرق في تقييم الأداء بين المصارف السورية الخاصة وفق معيار مؤشرات نسب السيولة؟

رابعاً : فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث نستطيع صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: "يوجد فارق جوهري في تقييم الأداء بين المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث".

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1- يوجد فارق جوهري بين نسب كفاية رأس المال لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث.

2- يوجد فارق جوهري بين جودة الأصول لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق النموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث.

3- يوجد فارق جوهري بين كفاءة إدارات المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث.

4- يوجد فارق جوهري بين مؤشرات الربحية لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث.

5- يوجد فارق جوهري بين نسب السيولة لدى المصارف السورية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث.

خامساً : أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- تقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة من خلال استخدام نموذج مقترح معد من قبل الباحث لمعرفة نقاط الضعف التي أدت إلى تفاقم ضعف الأداء لبعض المصارف عن غيرها.
- 2- استخدام نموذج مقترح يتناسب مع الظروف الحالية لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة ومدى تأقلمها وانسجامها مع البيئة الجديدة التي ظهرت نتيجة الأزمة.
- 3- اقتراح التوصيات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف المتعلقة بتقييم أداء تلك المصارف.

سادساً : أهمية البحث

تظهر أهمية البحث كونه يساهم في تقييم أداء المصارف التقليدية الخاصة في الجمهورية العربية السورية سواءً قبل وفي ظلّ الأزمة الحاصلة باستخدام نموذج مقترح بهدف الوصول لنموذج يتناسب مع الظروف الحالية والبيئة غير المستقرة التي تعمل بها المصارف، والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، خاصةً النقاط التي أدت تعرض بعض هذه المصارف إلى مشاكل وضعف بالأداء المالي بشكل أكثر من غيرها عند حدوث الأزمة، نتيجة اتباعها لاستراتيجيات وسياسات واجراءات قبل الأزمة الحاصلة، ولمعرفة إن كانت المصارف استطاعت الاستجابة والتأقلم للظروف المحيطة بها خاصة المصارف التي تعرضت سابقاً لمشاكل وضعف بالأداء المالي بشكل أكبر وهل استطاعت معالجة نقاط الضعف السابقة، ومحاولة لتقديم المقترحات لمعالجة هذه نقاط الضعف وتحسين الأداء المالي للمصارف لكي تكون قادرة على المشاركة في إعادة الإعمار المتوقع بدؤها قريباً لتساهم في عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني لسورية.

الإطار النظري

تمهيد:

يكتسب موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة لما يتضمنه من قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وكفاءتها في استغلال مواردها بصورة مثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة ورسم السياسات مستقبلاً.

وفي مجال المصارف فإنّ عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات والمنظمات فمن خلالها يستطيع المصرف كشف نقاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء.

ومنه يهتم هذا الإطار بتقييم أداء المصارف وأدواتها وينقسم إلى الفصول والمباحث التالية:

- الفصل الأول : تقييم الأداء المالي للمصارف:

- المبحث الأول : نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للمصارف
- المبحث الثاني : مداخل تقييم الأداء ومراحله وأهم العوامل المؤثرة فيه.
- المبحث الثالث : مجالات تقييم الأداء المصرفي، ومعاييره وأدواته.

- الفصل الثاني : نظام CAMEL لتقييم أداء المصارف:

- المبحث الأول : معايير التصنيف وفق نظام CAMEL.
- المبحث الثاني : أسس التصنيف وفق نظام CAMEL.

الفصل الأول : تقييم الأداء المالي للمصارف

المبحث الأول : نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للمصارف

1. ماهي المصارف:

تمثل المصارف العمود الفقري للجهاز المعرفي في الدولة ، وذلك بمساهمتها في تنشيط و تنمية حركة الاقتصاد الوطني، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المصارف التجارية و وظائفها وخصائصها.

1.1 تعريف المصارف.

هنالك عدة تعريفات نذكر منها:

هي كلّ مؤسسة مهمتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام ، أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم و عمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى⁽¹⁾.

- هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد و الهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثمّ إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية⁽²⁾.

- هي تلك الأنشطة التجارية التي تقوم بها، وذلك بتلقي الودائع وتوفير وسائل الدفع (الشيكات، وبطاقات الائتمان.....)⁽³⁾.

إذن المصرف هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان.

(1) صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على المصارف التجارية، دراسة حالة المصرف الوطني

الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

(2) السيد سرايا، محمد، المصارف التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008.

(3) sylvie de coussergues, gestion de la banque , du diagnostégie, dounod, paris, 2010.

2.1 وظائف المصارف:

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم المصارف بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقاً لنظرية مكينون - شو فإن وظيفة المصارف التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للمصارف التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض، بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أنّ المصارف التجارية اليوم تعدّ أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتماد المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها المصارف إلى زبائنها مثل الحوالات، تحصيل الشيكات والكمبيالات، صرف المرتبات والأجور، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات، وبيع وشراء العملات الأجنبية، تسديد الديون وإيصالات الدفع... الخ. يمكن تلخيص وظائف المصارف التجارية فيما يلي:

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة أيضاً ، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي:

- 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- 2- تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول المصرف وربحياتها وأمنها.

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

- 1- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- 2- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان).

- 3- خدمات البطاقة الائتمانية (ينطوي على ائتمان).
- 4- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- 5- تحصيل الأوراق التجارية.
- 6- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادي⁽⁴⁾.

3.1 خصائص المصارف:

- 1- **الخاصية الأولى:** تتأثر المصارف التجارية برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه. يمارس المصرف المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أنّ المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة على المصرف المركزي.
- 2- **الخاصية الثانية:** تتعدد المصارف التجارية والمصرف المركزي واحد. تتعدد المصارف التجارية وتتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أنّ المصرف المركزي يبقى واحداً، غير أنّ تعدد المصارف التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أنّ هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود مصرف تجاري واحد في بلد ما.

- 3- **الخاصية الثالثة:** تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية. تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع. وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان. والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أنّ النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

(4) تركي نادر الناهش، عبد الله، المصارف التجارية مفهومها وأهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 .

4- الخاصية الرابعة: تسعى المصارف التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعدّ المصارف التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. هذا الهدف مختلف تماماً عن أهداف المصرف المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

2. تقييم الأداء :

إن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة و ليس هدفاً نهائياً بحدّ ذاته ويعدّ تقييم الأداء في المؤسسات من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية التقييم، الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على تحقيق الربحية وسداد الالتزامات، وقدرتها على إدارة محفظتها الائتمانية، بالإضافة إلى تقييم الأصول، فالتحليل المالي في القطاع المصرفي حديث العهد نسبياً، إلا أنه تطور بشكل سريع وذلك بالمقارنة بالتحليل المالي في المنشآت الصناعية والتجارية، ومن وجهة النظر المصرفية فإنّ التحليل المالي في المصارف يساعد بشكل واضح في التعرف على مدى كفاءة الإدارة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد و الوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وأقل تكلفة ممكنة، وفي تجميع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى، وفي تحقيق أهداف المصرف في ظل التوازن المرغوب بين اعتبار السيولة والربحية من ناحية أخرى.

1.2 مفهوم تقييم الأداء :

لقد اختلفت تعريف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعريفها مايلي:

- لقد عرف على أنه "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما يحقق الأهداف المرجوة منها"⁽⁵⁾.

(5) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة،

- كما أنّ تقييم الأداء هو "جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة، مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة، عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة"⁽⁶⁾.

- كما نظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء على أنّها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية، حيث تبدأ العملية الإدارية عادة و بغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع، بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية و يتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية ويصطبغ تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء⁽⁷⁾.

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة ، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية، و مقارنتها بالمعايير المحددة سلفاً في عملية التخطيط و من ثم إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار .

2.2 أهداف تقييم الأداء :

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكيد من أنّ الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطة الموضوعية والمرسومة.

إلا أنّ هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

(6) نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر الجزائر وحدة ورقة (2005-2009) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .

(7) زينة قمرى، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية، جامعة سكيكدة، الجزائر .

- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.
- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعدّ عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة و نجاح الطرق المستخدمة في الاختيار و التعيين.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- تشييط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و انجازها لأهدافها المرسومة، كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة و تطوير المتطلبات الإدارية و الاقتصادية و المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية.
- العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة⁽⁸⁾.

3.2 أهمية تقييم الأداء :

- تكمّن أهمية تقييم الأداء فيما يلي:
- يعدّ تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلّها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.

(8) موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

- يعدّ من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعية باستخدام البيانات المالية والإحصائية.
- معرفة مدى سلامات السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية.
- يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة.
- يسهم في ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة.
- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها.
- يعمل على تحقيق الرقابة المالية بأشكالها المختلفة.
- يسهم في تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعية بالموازنة التخطيطية طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعية⁽⁹⁾.

3. تقييم الأداء المالي:

1.3 مفهوم تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستتبب معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات⁽¹⁰⁾.

2.3 الأركان الأساسية لتقييم الأداء:

إن عملية تقييم الأداء تركز على عدة أركان أساسية تتمثل بالآتي⁽¹¹⁾:

(9) بن سفاع، علي منصور محمد، "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003 إلى 2007"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، جامعة عدن، اليمن، 2008، ص8.

(10) فهد، نصر حمود، "اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص27.

(11) سويلم، محمد، "ادارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، مدخل مقارن، جامعة المنصورة، مصر، 1998، ص477.

1- وجود معايير محددة:

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث أنّ المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

2- قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الراسي والأفقي.

3- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت ايجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

4- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إنّ اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط أو بمعيار معين، لذلك فإنّ تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

3.3 أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف:

من الجدير بالذكر بأنّ عملية تقييم الأداء للمصارف تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة مختلفة يمكن إبرازها في الآتي⁽¹²⁾:

(12) فهد، نصر حمود، " اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، مرجع سابق، ص28.

- 1- يبين تقييم الأداء المالي للمصارف قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- 2- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.
- 3- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثمّ تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.
- 4- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
- 5- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزها.
- 6- يوضّح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف.
- 7- يقدم تقييم الأداء إيضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

4.3 الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف:

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للمصارف وهي⁽¹³⁾:

1- إدارة المصرف:

تهتم إدارة المصرف بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عدّة منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، باعتبار أنّ التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى

(13) الشماع، خليل، المحاسبة الإدارية في المصارف، نقلاً عن عاصي، أمارة محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص658.

الانحرافات وتصحيحها، و ضرورة التوفيق بين هدي سيولة المصرف وربحيته أيضاً، وإذا كانت المنشآت تهتم بالتحليل المالي عموماً لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإنّ المصرف يهتم بذلك أكثر من غيره لأنّ المصرف أكثر من 90% من تمويله مصدرها الودائع.

2- المصرف المركزي:

إنّ المصرف المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنّه يجب أن يحصل علي مؤشرات دورية ودقيقة، لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من المصارف كافة، وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة.

3- المودعون:

لمّا كان المصرف هو منشأة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فالإيداع هو الركن الأول في عمل المصرف، غير أنّ استمرار حصول المصرف على الأموال، مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة، وما لأثر ذلك من تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثاً عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة . وبالتالي يكون لدى المودعون اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس هذه المقدرّة على الأداء الجيد.

4- المستثمرين الحاليين والمرقبين:

يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلّى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة المصرف المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، لذلك إنّ عملية تقييم الأداء تساهم في وجود مؤشرات تقيد المستثمرين كافة في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة.

5- هيئة سوق رأس المال والبورصة:

تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي بالضوء على مدى صحة الإفصاح عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها المصارف، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للمصرف، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالمصارف بشكل دوري، لكي تستفيد منها الجهات المتعددة.

6- السلطة الضريبية:

تقوم السلطة الضريبية ممثلةً عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دورياً على المصارف، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة السلطة الضريبية على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرض، وعلى اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه المصارف.

7- الجمهور:

يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للمصارف، ويهتم دائماً بالبحث عن خدمات مصرفية متميزة وسريعة تلبى التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة، وسرعة تقديم تلك الخدمات، وانخفاض التكلفة، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق المصرف للعوائد الكبيرة، والناجمة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات، وهو الذي يساهم به في الدرجة الأولى اهتمام ادارة المصرف بعملية التقييم والتحليل المستمر للأداء.

5.3 المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء :

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء من خلال الآتي⁽¹⁴⁾:

(14) الكرخي، مجيد، "تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص185.

- 1- القوائم المالية والمرفقات: وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والكشوفات التحليلية المساعدة لها.
- 2- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات.
- 3- الموازنة التخطيطية: وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.
- 4- التقارير الدورية، سواء كانت تقارير داخلية أم خارجية، حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.
- 5- الاستبيانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها، سواء كانت هذه الاستبيانات تجري داخل الوحدة أو خارجها، حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.
- 6- الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة والتعرف على المشاكل التي تواجهه وما إلى ذلك.
- 7- البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط الوحدات الاقتصادية المشابهة.

6.3 أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وأهدافه وأنواعه:

يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها، والحكم على نتائج الأعمال للمنظمات . ويحتاج تحليل القوائم المالية للمصارف عناية خاصة، لأن ذلك يتم بهدف تحقيق مجموعة من الأغراض، بعضها يتعلق بعملية الرقابة وبعضها الآخر يتعلق بالتخطيط. ويسعى المحلل المالي إلى عرض وتحليل وتفسير القوائم المالية، وذلك بهدف إتاحة المعلومات اللازمة

لمعاونة الإدارة العليا للمصرف وغيرها من الإدارات المختصة على المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها، بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي⁽¹⁵⁾.

4. أهداف التحليل المالي:

تتعدد أهداف الوحدة الاقتصادية من عملية التحليل المالي، فقد يكون الهدف هو تقييم الأداء بطريقة شاملة للوحدة الاقتصادية كافة، أو تقييم لجانب معين من أنشطتها، أو تهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الرشيدة ولرسم أفضل السياسات وذلك بتهيئة المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

ويمكن القول بأنّ عملية التحليل المالي تقوم على تحقيق عدّة أهداف رئيسية من أهمها:

1- معرفة الكفاءة المالية للوحدة الاقتصادية في فترة معينة.

2- الكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.

3- تحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على الأداء المالي.

4- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.

5- إعداد أرضية خصبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

4.1 أنواع التحليل المالي:

يقوم التحليل المالي أيّاً كان صورته على منهج المقارنة، لذا تتحدد أنواعه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي⁽¹⁶⁾:

1- التحليل المالي الرأسي:

يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في الفترة نفسها كمقارنة صافي الربح لسنة ما، مع مبيعات السنة نفسها، ويتصف بالسكون لانقضاء البعد الزمني عنه.

(15) حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص299.

(16) أبو سميحة، نفين، "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص59.

2- التحليل المالي الأفقي:

وذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. ويتم اللجوء إلى التحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الراسي، حيث التعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية، مما يمكن من تكوين صورة أدق عن واقع الوحدة وعن اتجاهاتها المستقبلية.

3- المقارنة مع الآخرين:

وهي مقارنة النسب المالية المستخرجة من الوحدة الاقتصادية مع نسب مالية لوحدات اقتصادية أخرى (منافسة) أو مع معدل الصناعة العام. من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف، وتظهر هذه الأهمية من خلال استفادة جهات عديدة من عملية تقييم الأداء، كما تتعدد أنواع وأهداف التحليل المالي تبعاً لهدف الوحدة الاقتصادية من عملية التقييم، وتعدّ عملية المقارنة مع معدل الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تنتمي إليها المؤسسة من الأساليب المهمة التي تستخدم في عملية التقييم، نظراً للخصائص المشتركة التي تجمع بينهما والناجمة عن طبيعة أنشطتها.

المبحث الثاني : مداخل تقييم الأداء ومراحله وأهم العوامل المؤثرة فيه

1. مداخل تقييم الأداء للمصارف :

يمكن تناول عملية تقييم الأداء للمصارف من خلال المداخل التالية⁽¹⁷⁾:

1.1 المدخل المالي لتقييم الأداء :

يتناول هذا المدخل عملية تقييم الأداء من جانب التطورات المالية للأداء، والتي تظهر في القوائم المالية للمصرف، ويعدّ التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء المصارف وتقييمها، وهي (المؤشرات المالية) تعبر عن علاقة بين بنود الميزانية بعضها مع بعض أو لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء المصارف.

2.1 مدخل أصحاب المصالح لتقييم الأداء :

يركز هذا المدخل في تقييمه لأداء المصرف، على تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للأداء على جميع الجهات المستفيدة "أصحاب المصالح"، ويفترض أنّ أصحاب المصالح أو الجهات المستفيدة يتنافسون للحصول على منافعهم، وكل بحسب احتياجاته ورغباته مما يخلق نوعاً من التعارض، فقد لا تستطيع إدارة المصرف مثلاً الحفاظ على جميع الموظفين في وقت نقص الطلب على منتجات المصرف وخدماته، حيث سيكون ذلك على حساب حملة الأسهم أو أن تستجيب لمطالب النقابات برفع أجور الموظفين ، في وقت يطالب به المتعاملين مع المصرف بتخفيض رسوم المعاملات والخدمات، وبذلك فإن تقييم الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من قدرة المصرف على إرضاء الجهات المستفيدة، أو تقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين ومصالحهم.

(17) فهد، نصر حمود، "اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، مرجع سابق، ص38.

3.1 مدخل قواعد المقارنة لتقييم الأداء :

يتم في هذا المدخل تقييم الأداء للمصارف من خلال عمليات المقارنة بين أداء المصرف مع أداء مصارف أخرى، تمتاز بالأداء السليم والمتطور مما يجعلها نموذجاً للمقارنة، وهناك أنواع عدّة لقواعد المقارنة، أهمها:

أ- قواعد المقارنة الداخلية : وتعني أن تتم عمليات المقارنة في إطار نشاط المصرف نفسه وعملياته أو مقارنة نشاط فرع من فروع المصرف مع نشاط فرع آخر للمصرف نفسه.

ب- قواعد المقارنة الخارجية : وهي أن تتم عمليات المقارنة بين أداء المصرف محل التقييم وأداء المصارف المنافسة له، وتقسم قواعد المقارنة الخارجية إلى نوعين هما:

○ قواعد المقارنة التنافسية : ويقصد بها مقارنة أداء المصرف مع أداء المصارف المنافسة له بصورة مباشرة، من خلال تحليل الأداء وتوضيح مدى التباين في أداء تلك المصارف وآليات تطويره لتعزيز القدرة التنافسية للمصرف.

○ قواعد المقارنة الوظيفية : وتشمل مقارنة مجالات وظيفية معينة في المصرف مع الوظائف نفسها في مصارف أخرى لا يشترط أن تكون منافسة له.

2. تقييم الأداء المالي للمصارف:

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف مراحل عدّة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي⁽¹⁸⁾:

- المرحلة الأولى:

وهي مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء للمصارف لحساب النسب، أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصائيات بيانات لعدّة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف.

(18) فهد، نصر حمود، " اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، مرجع سابق، 33.

- المرحلة الثانية:

وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها، وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب، أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في المصرف.

- المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب، أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة، لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف.

- المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء المصرف، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاطه، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل للمصرف.

- المرحلة الخامسة:

وهي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

3. العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:

يتأثر الأداء المصرفي بعوامل داخلية (العوامل التنظيمية)، وعوامل خارجية (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

1.3 العوامل التنظيمية:

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، وكفاءة الإدارة⁽¹⁹⁾.

(19) الدوري الحسيني وفلاح حسن، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص (229-231).

أ- حجم الأعمال:

إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة، وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

ب- الكفاءة الإدارية:

وتعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية، والإمكانات المتاحة، وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كافة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للمصرف.

2.3 العوامل البيئية:

وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة. ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي إلى⁽²⁰⁾:

أ- الظروف الاقتصادية:

وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة، التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة. ومن الجدير بالذكر بأن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على المصارف لتحسين الأداء.

ب- الابتكارات التكنولوجية:

لقد ساهمت ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث أنها تلعب دوراً محورياً في أداء المصارف، وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

(20) Munir, et – al, "An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector", Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 5, Issue 1, University of Wollongong, Australia, 2011.

من خلال ما سبق تبين بأنّ عملية تقييم الأداء للمصارف يمكن أن يتم تناولها من خلال المدخل المالي، أو مدخل أصحاب المصالح، أو من خلال مدخل قواعد المقارنة، ويبقى استخدام المدخل المناسب مرهوناً بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من عملية التقييم، حيث تمرّ عملية التقييم بمراحل متتالية تبدأ بجمع البيانات والمعلومات، وتنتهي بعمليات تصحيحية للانحرافات، وبإلاج لنقاط الضعف في الأداء، كما يتأثر الأداء المصرفي بطريقة أو بأخرى بعوامل داخلية وخارجية، من شأن هذه العوامل أن تدفع المصارف إلى تحسين وتطوير أدائها بشكل مستمر.

المبحث الثالث : مجالات تقييم الأداء المصرفي ومعاييره وأدواته

1. مجالات تقييم الأداء المصرفي:

تمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها المصارف لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة والحيلولة دون وقوعها مستقبلاً، وتشمل عمليات تقييم الأداء في المصارف المجالات الآتية⁽²¹⁾:

1.1 تقييم أداء المصرف كوسيط مالي:

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:

أ- تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال : ويتم تقييم كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

- مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال الفترة محل التقييم.
- مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد.
- مدى مساهمة المصرف في تجميع مدخرات الأفراد.
- مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

ب- تقييم كفاءة المصرف في استخدام الأموال : ويتم الحكم على كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

- مدى التغيير في اتجاه البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في المصرف.
- نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة المصرف.
- مدى كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه الأساسية وهي:

(21) الحمد، سليمان، "تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2005، ص84.

- تحقيق أكبر عائد ممكن.
- المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي للمصرف.
- تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حدّ ممكن.

2.1 تقييم أداء المصرف من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

إن طبيعة العمل المصرفي تقتضي السرعة في العمليات، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين، مع ملاحظة بأن هذه السلطة تكون عادة مضبوطة إلى مدى معين كلاً بحدود القسم، أو الدائرة التي يعمل فيها، لذا تعدّ الرقابة خط دفاع أساسي تستخدمه إدارة المصرف في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تتبناها، لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير، وتعمل على استخدام سياسات فاعلة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين.

2.2 معايير تقييم الأداء:

وهي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء.

تبرز في التحليل المالي أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير المؤشرات المالية، لأنّ الحكم على طبيعة تغيرها من سنة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة، ولأنّ قياس الأداء وحده لا يعطي أي معلومات جيدة أو مؤشرات ذات معنى عن المنشأة ما لم يقارن بمعايير محددة⁽²²⁾.

بناءً على ذلك يمكن تقسيم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى⁽²³⁾:

(22) Usman, Muhammad, "The Effect of Ownership on Organizational Performance", Master Thesis, Sweden, 2010.

(23) عبد القادر، علا، وآخرون، "ادارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص256.

1- المعايير التاريخية:

تستمد هذه المعايير من أداء المصرف في الماضي، إذ تمكّن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة، لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف والقوة في المصرف، لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها . قياساً بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية).

2- المعايير القطاعية:

هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه المصرف، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المصارف في القطاع، حيث يجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها.

3- المعايير المستهدفة:

وهي معايير تعمل إدارة المصرف على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافاً عن الأداء المطلوب، ولا بدّ من تشخيص مسبباته ومعالجتها، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما يكون المصرف مبتعداً عنها ويتحرك للوصول إليها.

4- المعايير المطلقة:

تعتبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، قد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة . ومن الأمثلة عليها في قياس السيولة : نسبة السيولة (1:1)⁽²⁴⁾.

(24) عبد الله، علي خلف، " التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، الدنمارك، 2008، ص36.

وترجع الأهمية الأساسية للمعايير لأنها:

- 1- توفر وسيلة موثوق بها لتقييم الأداء لقطاع الأعمال.
- 2- تعمل على تحسين التخطيط الاستراتيجي وتوفير تقييمًا لنقاط القوة والضعف للمنشأة.
- 3- تحدد أهداف الأداء التي تعدّ نقطة تحدي (مثالية) وتحفز على الأداء الأفضل.

3. أدوات قياس الأداء:

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي تستخدم من قبل المقيمين، أو المحللين الماليين للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي محل الاهتمام أو الدراسة، ولتحديد نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية، والتي تمكّن من تقييم الأداء⁽²⁵⁾.

وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في المصارف، التقارير على اختلاف أنواعها والمؤشرات الكمية التي يتم استنتاجها من خلال عمليات التحليل المالي⁽²⁶⁾.

1- التقارير:

تعدّ التقارير من الأدوات المهمة التي تستخدم في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي، فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل، كما تعدّ من أدوات الرقابة المصرفية باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة للمصرف، وكذلك بين المصرف وفروعه.

ومن الخصائص التي ترفع من فاعلية التقارير كأداة رقابية أو كأداة تستخدم في عمليات التقييم:

- دقة المعلومات التي تحتويها التقارير وتكاملها.
- توفيرها في الوقت الملائم.
- البساطة والوضوح في العرض بما يسهل فهمها من قبل الإدارة أو المقيم للعمل.

(25) جبل، علاء الدين، "التحليل المالي المحوسب"، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006، ص41.

(26) اللوزي، احمد، وآخرون " ادارة البنوك"، دار الفكر، عمان، الاردن، 1997، ص201.

2- المؤشرات الكمية:

تعدّ المؤشرات الكمية المستنتجة من تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة المصرفية، يمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغير الزمني لها، وكذلك إجراء عمليات مقارنة الأداء المصرفي مع أداء المصارف الأخرى، للحكم على كفاءة الأداء في المصرف موضع التقييم، وتحليل أسباب الانحرافات في حال وجودها، بالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه وآلية علاجه.

وبغية الإفادة القصوى من المؤشرات المالية في تقييم أداء المصارف لا بدّ من مراعاة الجوانب الآتية⁽²⁷⁾:

- 1- أن تعطي المؤشرات المالية مدلولاً منطقياً في تفسيرها وتطبيقها.
- 2- أن لا يتم الاعتماد على مؤشر واحد في تقييم الأداء مهما تكن أطراف ذلك المؤشر، بل لا بدّ من تعزيزها بمؤشرات مالية أخرى، بحيث تؤكد النتيجة وتساهم في عملية التقييم.
- 3- أهمية وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والمؤشرات المالية المستخدمة، فمقارنة أي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبة ليس لها معنى ولكن مهارة المقوم أو المحلل تظهر في اختبار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيراً لأغراض التقييم.
- 4- إن المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيرة ما لم تكن مقرونة بمعايير أو نسب معيارية.

ويبقى استخدام المؤشرات المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء في المصارف مرهونا بمدى قدرتها على توصيل دلالات علمية معينة ومعان تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات والايجابيات المصاحبة لعمل المصارف.

(27) فهد، نصر حمود، " اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، مرجع سابق، ص39.

4. العناصر الأساسية لتقييم أداء المصارف:

تعدّ المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم . ومن المعلوم أنّ هناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً هي:

1.4 كفاية رأس المال:

يعدّ رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع، فالبنوك ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يمكنها امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، وتعدّ السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق على المستوى الدولي بالمقارنة مع المقاييس الأخرى، لسلامة المصرف الأصعب في التحديد والقياس (28).

1.1.4 مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها:

تشير كفاية رأس المال إلى حاجة المصرف إلى مبلغ كافٍ كرأس مال خاص لحمايته من خطر الإعسار و بالتالي حماية ودائع عملائه (29).

وتعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإنّ كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك (30). كما يوضّح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف، وتعدّ نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن

(28) مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلة دراسات مالية ومصرفية، المجلد 3، العدد الأول، عام 1995، ص 12.

(29) عبد الله، خالد أمين، قياس المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002، ص 69.

(30) محمود محمد الزعابي، تهاني، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 50.

تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إفسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإفلاس ارتفعت درجة الملاءة، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس الملاءة، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام 1988 م واعتبرت أن هذه النسبة لا تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعاً لدرجة المخاطرة، وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسائر وأموال المودعين، وقد صنّف رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي، كما قُسمت أصول البنك بناءً على مقدار التباين في المخاطرة إلى خمس فئات رئيسية، حيث أعطيت لكل فئة منها أوزاناً ترجيحية حسب درجة مخاطر الأصول.

1.1.5 مكونات رأس المال وفق بازل:

تأسست لجنة بازل كلجنة للرقابة على أعمال البنوك، وتهدف اللجنة إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً، وقد أصدرت اللجنة منذ تأسيسها العديد من الوثائق في مجال الرقابة على البنوك أهم الوثائق التي صدرت عن اللجنة كانت في العام 1988 وتضمنت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وسميت فيما بعد ببازل 1 وتم تقسيم رأس المال في هذه الاتفاقية إلى شريحتين وتم وضع نظام أوزان للمخاطر⁽³¹⁾.

أ- شرائح رأس المال :

الشريحة الأولى أو رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من⁽³²⁾:

1- حقوق المساهمين : و تعني الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل و الأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة (ولا تشمل الأسهم الممتازة المتراكمة أو ما تسمى بالقابلية أيضاً للتحويل إلى مديونية أو القابلية للاستعادة).

(31) بورقية، شوقي، طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، جامعة الملك عبدالعزيز مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، السعودية، 2009، ص6.

(32) Basle Capital Accord- INTERNATIONAL CONVERGENCE OF CAPITAL MEASUREMENT AND CAPITAL STANDARDS – July 1988, UPDATED TO April 1998

2- الاحتياطات المعلنة : وهي تلك الاحتياطات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من

الأرباح المحتجزة أو علاوات الأسهم و الاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية.

يشمل رأس المال الأساسي أيضاً، على ما يسمى بحصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن 50%) والموحدة ميزانياتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.

وبالتالي اعتبرت اللجنة أن العنصر الأساسي في رأس المال هي حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة، وهي العناصر الشائعة والمعروفة في جميع أنظمة البنوك في العالم.

الشريحة الثانية أو رأس المال المساند (Tier 2) ويتكون من⁽³³⁾:

1- الاحتياطات غير المعلنة :

يشترط لقبول هذه الاحتياطات ضمن مكونات رأس المال المساند، أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية، بما يعني أنها تتمتع بالنوعية، والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن.

2- احتياطات إعادة التقييم :

تنشأ هذه الاحتياطات من إعادة تقييم الأصول لتعكس قيمتها الجارية بدلاً من قيمتها التاريخية ويجب أن يتم خصم 55% من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

3- المخصصات العامة:

وهي التي تم استحداثها لمقابلة احتمالية الخسارة المستقبلية، والتي يجب أن لا تعزى إلى أصول بعينها ولا تعكس تخفياً لقيمة هذه الأصول.

4- الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية :

وهي تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها إلا بموافقة السلطات

(33) -Basle Capital Accord – op.cit-

الرقابية، ويشترط أن تكون متاحة لامتناس خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

5- الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية وهو يشمل:

أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية ، والتي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة، ولابد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20% سنوياً خلال الخمس سنوات الأخير حتى الاستحقاق، وذلك لكي تعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدورات مصدر قوة المصرف.

وقد وضعت لجنة بازل محددات للشريحتين السابقتين⁽³⁴⁾:

1- مجموع رأس المال المساند محدداً بحد أقصى قدره 100% من مجموع مكونات رأس المال الأساسي.

2- الحد الأقصى لمجموع الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية هو 50% من مجموع مكونات رأس المال الأساسي.

3- تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكن غير محققة في الأوراق المالية إلى خصم قدره 55%.

4- المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

الشريحة الثالثة : ديون مساندة ذات الأجل القصير لتغطية مخاطر السوق⁽³⁵⁾:

في كانون الثاني عام 1996، أضافت لجنة بازل معايير جديدة لاتفاقها الأول تم من خلالها مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لتغطية جزء من مخاطر السوق، على أن يبدأ العمل بذلك التعديل اعتباراً من نهاية عام 1997 وتتكوّن من القروض المساندة بعد موافقة السلطة الرقابية وتتوفر فيها الشروط

(34) Basle Capital Accord-op.cit-

(35) Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004 international Convergence of Capital Measurement & Capital Standards, A Revised Framework- P16

التالية:

- 1- غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.
- 2- تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين.
- 3- لا يتم تسديدها إلا بموافقة السلطات الرقابية لأنه قد يؤدي هذا التسديد إلى انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
- 4- الحد الأعلى لقيمة الشريحة الثالثة هو 250 % من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف، والتي تخصص لتغطية مخاطر السوق.

ب- نظام أوزان المخاطر للأصول:

وضعت اتفاقية بازل 1 خمسة أوزان للمخاطر لقياس متانة رأس المال تشتمل على جميع فقرات الميزانية العمومية بداخلها وخارجها، يتم من خلالها تحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر وهي (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، فالأصول من فئة مخاطر 0% هي أصول يتم استردادها ولا تحتاج إلى تغطية من رأس المال لحمايتها وعلى العكس من ذلك تماماً الأصول من فئة 100% فهي على درجة عالية من المخاطر وتحتاج جميعها إلى 8% من إجمالي رأس المال لتغطيته¹.

كما وضعت اللجنة الأصول خارج الميزانية معاملات لتحويلها إلى مخاطر ائتمانية بضرب قيمتها (الأصول خارج الميزانية) بالمعاملات لتحويلها إلى مخاطر ائتمانية وهي (0%، 20%، 50%، 100%)، ثم تصنف القيمة العادلة وفقاً لنوع المخاطرة التي تصنف البنود داخل الميزانية وفقاً لها، وبالتالي يمكن تحديد رأس المال المطلوب لمقابلة التعرض لهذه المخاطر.

ويتم أخذ القضايا التالية بعين الاعتبار عند تصنيف رأس مال المصرف¹:

- 1- مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.
- 2- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- 3- مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.
- 4- تطور شبكة العمل والفروع.
- 5- أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.

6-الدخول إلى أسواق رأس المال.

7-كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض.

8-مدى تركيز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

2.4 جودة الأصول:

تعدّ جودة الموجودات المصرفية واحدة من القضايا الأكثر أهمية في تحديد الوضع العام للمصرف، وفي هذه المضمار وبغرض التحديد الدقيق للأصول الخاضعة للتقييم الذي يقود إلى الحكم النهائي على نوعيتها وجودتها يمكن القول بأنّ جودة محفظة القروض وبرنامج إدارة الائتمان بعتبران العامل الأساسي المؤثر في جودة الموجودات الكلية وذلك نتيجة أنّ القروض تمثل عادة القسم الأكبر والأهم من عناصر الموجودات وهي بذلك تتحمل الجزء الأكبر من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها حساب رأس المال المصرف، وإلى جانب القروض فإنّ الأوراق المالية قد تمثّل جزءاً كبيراً من الموجودات في بعض المصارف وتتطوي على مخاطر قابلة للتحديد⁽³⁶⁾، أما العناصر الأخرى التي تدخل في الفحص الشامل لجودة الموجودات في العقارات والنقدية والحسابات المستحقة (الذمم المدينة) والموجودات الثابتة والموجودات الأخرى والبنود أو العمليات خارج الميزانية.

تشير جودة الموجودات إلى درجة القوة المالية والمخاطرة في أصول المصرف والمتمثلة في القروض والاستثمارات عموماً، ويعد التقييم الشامل لجودة الموجودات واحداً من أكثر العناصر الهامة في تقييم الوضع الحالي للمصرف وقابلية استمراره في المستقبل.

وتتبع أهمية دراسة جودة الموجودات المصرفية من تأثيرها وبدرجات متفاوتة على كافة عناصر الأداء المالي للمصرف حيث يكون للمستويات المرتفعة من الموجودات المصنفة أثراً سلبياً على الإيرادات الذي يمثّل في دخل الفائدة المنخفض والمخصصات المرتفعة، كذلك تؤدي مشكلات جودة الموجودات إلى تخفيض سيولة محفظة القروض وتكون ذات أثر سلبي على كفاية أموال المصرف الخاصة؛ كما تعكس جودة الموجودات الضعيفة أيضاً، نقص كفاءة الإدارة مما يجعل قيام مجلس الإدارة بوضع

(36) نور الدين الفراء، احمد، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة

حالة مصرف فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص46.

سياسات للحد من المخاطرة الائتمانية للمصرف ومراقبته من حيث التزامه بتلك السياسات أمراً هاماً ولازماً، ونظراً للحيز الهام الذي تشغله محفظة القروض من مجمل أصول المصرف إلى جانب التأثير الواضح وبشكل عام لجودة الموجودات على النواحي الأخرى من عمليات المصرف فإنّ المشكلات التي تحدث ضمن هذه المحفظة تنقص من قدرة الإدارة على إدارة الدوائر الأخرى في المؤسسة المالية أو المصرفية بنجاح وبما يحقق لها الربحية مما يقود إلى استنتاج الأثر الهام لجودة الموجودات على عناصر نظام التقييم المصرفي.

1.2.4 مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأصول:

إنّ خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على جودة الأصول، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، وإنّ القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أيّ مشكلة بوقت طويل، ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمال العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية وجودة الأصول بسبب ندرة المعلومات المتاحة، وفي الواقع فإنّ العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت بنوك أخرى فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول على الرغم من قيامها بمراجعة وافية لهذه الأصول قبل الشراء⁽³⁷⁾.

إنّ مصدر مخاطر الائتمان هو التقلب في صافي التدفق النقدي للبنك بسبب هبوط غير متوقع في مجمل التدفقات النقدية نتيجة تخلف طرف عن الدفع، ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى أزمة سيولة وتأثير عكسي على نوعية أصول البنوك، وقد مكنت التطورات الأخيرة في أساليب إدارة المخاطر البنوك على تحديد خسائرها المتوقعة وبذلك يطالب المراقبون والمشرفون البنوك ببناء احتياطي كاف لمواجهة خسائر القروض وتأمين سلامة البنك⁽³⁸⁾.

وترتكز مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم

(37) عبد العال، طارق، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001، ص72.

(38) عمر شابرا، محمد و الله خان، طارق، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، ورقة عمل، البنك الإسلامي

للتنمية، المملكة العربية السعودية، جدة، 2000، ص75.

معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكانية تحصيلها خلال الفترة، أما بالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات، ولذلك يجب أن تقوم إدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها فنسبة الخطورة في بعض الأنواع تزيد عن البعض الآخر⁽³⁹⁾.

وتعدّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتشير الدراسات الخاصة بالآزمات المصرفية إنّ أهم أسبابها كانت تعثر الائتمان، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها: الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.

إن المخاطر الائتمانية (أقدم المخاطر بالنسبة للمصارف) هي فعلياً النتيجة النهائية لمخاطر متعددة الأبعاد ومن الغريب أنّ المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر ما يزال قياسها الكمي صعباً للغاية⁽⁴⁰⁾، وأهم المصادر الرئيسية لمشاكل الائتمان: هي التركيز، عمليات منح ومراقبة الائتمان، تعرضات الائتمان لحساسية السوق والسيولة⁽⁴¹⁾.

التصنيف الائتماني للعميل:

إن نقطة البداية في عملية منح الائتمان هي تصنيف العميل وهذا ما نص عليه اتفاق بازل 2 وأصبح لدى البنوك اختيار أحد البدائل الثلاثة التي تستخدم في التصنيف الائتماني وهي :

1- التصنيف الائتماني الخارجي:

ويطلق عليه الأسلوب النمطي أيضاً، وهو التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف الائتماني المعتمدة، ويجب أن تتوفر معايير لمؤسسات التصنيف الخارجي من أجل الوثوق بها وتصبح مقبولة عالمياً أهمها الموضوعية والاستقلالية والإفصاح وسهولة الوصول والشفافية والمصادقية

(39) عبد العال، طارق، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، مرجع سابق، ص91

(40) حشاد، نبيل، دليل إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصرف العربية، لبنان، بيروت 2005، ص22

(41) عبد العال، طارق، حوكمة الشركات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، 2007، ص 449.

والموارد.

ومع ذلك تظل هناك تحفظات بشأن استخدام التقييمات، وذلك بسبب السجل المختلط للوكالات عند تقييم مقترضين أقل من ممتازين وعند استخدام الوكالات المنفصلة لمنهجيات تحليل ائتماني مختلفة، وبالإضافة إلى ذلك يوجد افتقار لعمق التقديرات في كثير من أسواق البلدان الناشئة⁽⁴²⁾.

2- التصنيف الائتماني الداخلي وهو عبارة عن أسلوبين⁽⁴³⁾:

• التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي:

يقترح فريق عمل النماذج في لجنة بازل أسلوب الأساس الذي يتسم بالتقديرات الرقابية لاحتمال التعثر، الخسارة بافتراض التعثر، الخسارة عند التعثر، التعرض عن التعثر، ومن استخدام الأسلوب الأساسي سوف يحتاج المصرف أولاً أن يظهر التزامه بمجموعة من المتطلبات الدنيا التي تسعى لضمان الدقة والتكامل لنظام التصنيف الداخلي الخاص به وعملياته لتخصيص التعرضات لدرجات داخلية، بعدئذ سوف يكون المصرف مطالباً أن يقسم درجات التصنيف الداخلي به إلى أربع فئات تصنيف رقابية والتي تكون مصاحبة لتعرضات (قوية، متوسطة، ضعيفة، متعثرة)، أي أنّ عملية التقسم سوف تكون مبنية على معايير معرفة مسبقاً، والتي تركز على الخصائص العامة للتعرضات التي يجب أن يتم تقسيمها إلى كل فئة رقابية متتالية لكل خط إنتاج، وسوف يتم تقدير احتمال الخسائر بافتراض التعثر والتعرض عن التعثر وبالتالي وزن المخاطر (لكل واحد من الفئات الأربع).

• التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم :

بالنسبة للبنوك القادرة على الايفاء بمعايير صارمة إضافية لتقديرات متناسقة ، ويمكن الاعتماد عليها لجمع مكونات المخاطر المطلوبة (احتمال التعثر، الخسارة عند التعثر) التعرض عند التعثر) يقترح فريق عمل النماذج الأسلوب المتقدم أيضاً، يشعر فريق عمل النماذج أنّ الاستخدام الأوسع لتلك التقييمات الداخلية يكون جزءاً هاماً من الأسلوب المبني على التصنيف الداخلي المتسق مع الحوافز

(42) عبد العال، طارق، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص619.

(43) حشاد، نبيل، دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت

وذي الحساسية للمخاطر.

إن التزام البنوك بالأخذ بالتصنيف الائتماني سواء الداخلي أو الخارجي سيؤدي إلى خفض مخاطر الائتمان، حيث أن أساليب التصنيف الائتماني المشار إليها تتبع الأساليب العلمية والتي تستطيع أن تفرق بين العملاء حسب جدارتهم الائتمانية ومن ثم تصنيفهم الائتماني ومن ثم تستطيع البنوك تجنب منح الائتمان إلى العملاء ذوي المخاطر العالية⁽⁴⁴⁾.

2.2.4 أسس تقييم جودة الأصول:

تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في معظم نماذج تقييم المصارف، وبشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المصارف تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، فمؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكلاء والرهونات والإتجار بالمشتقات⁽⁴⁵⁾.

ويعبر تصنيف الأصول عن عملية يتم بمقتضاها تحديد درجة مخاطر الائتمان، وذلك في ضوء احتمال خدمة التزامات الدين و تسيل الدين طبقاً لشروط العقد، وعموماً كل الأصول التي يتحمل عنها البنك مخاطر يجب أن تصنف بما في ذلك القروض والسلفيات والمدنيين والاستثمارات ومشاركات الاستثمارات والالتزامات المحتملة⁽⁴⁶⁾.

إن تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظه الاستثمار والعقارات المستملكة ونشاطات خارج الميزانية كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، إن تقييم نوعية الأصول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، كفاية مخصصات الديون، المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية والسوق

(44) حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 37.

(45) طلفاح، أحمد، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، نيسان، 2005، ص12.

(46) عبد العال، طارق، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 676.

والسمعة والاستراتيجية والتقييد بالأنظمة⁽⁴⁷⁾.

وفي الواقع العملي فإنّ المصارف تقسم محفظة القروض إلى قروض منتظمة و غير منتظمة وتلزم السلطات الرقابية في بعض البلدان كما في أمريكا وبعض الدول العربية المصارف بتقسيم القروض غير منتظمة إلى ثلاث فئات هي :

• ديون دون المستوى.

• ديون مشكوك في تحصيلها.

• ديون رديئة.

ويتم تكون مخصص لكل فئة بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين، وغالباً ما يتم تكوين مخصصات بواقع 20% للديون المصنفة في فئة دون المستوى وتتصاعد إلى 50% في فئة الديون المصنفة مشكوك في تحصيلها لتصل إلى 100% في الديون الرديئة، ونظر المحللون إلى مخصصات القروض لتقييم قدرة المصرف على مقابلة خسائر القروض، فإذا كانت جودة المحفظة الائتمانية منخفضة فإنّ المصرف يحتاج مخصص كبير لمقابلة العدد من القروض المتعثرة⁽⁴⁸⁾.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية⁽⁴⁹⁾:

1- سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها .

2- مستوى القروض غير المنتظمة إلى إجمالي.

3- كفاية المخصصات المرتبطة بالقروض.

4- المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية.

5- التركزات في القروض والاستثمارات.

6- المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة.

(47) الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، آذار، 2006، ص24.

(48) الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2005، ص 111 - 112.

(49) الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف، مرجع سابق، ص 80.

7- كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

8- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

9- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين.....).

3.4 كفاءة الإدارة:

1.3.4 مفهوم تقييم أداء المصرف:

يعدّ الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي ومبادئه.

ويجب ان يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة المصرف على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أنّ المصرف يمارس نشاطاته بشكل آمنة وسليمة ويتماشة مع الأنظمة والقوانين.

بشكل عام لا يتوجب على مجلس الإدارة أن يكون منخرط في الأعمال اليومية للمصرف ولكن يجب أن يقدم المجلس الخطوط العريضة والإرشادات لمستوى المخاطر المقبولة والتأكد من أنّ السياسات والإجراءات والممارسات المناسبة قد تم إنشاؤها، وأنّ الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف مجلس الإدارة إلى ممارسات صحية وسليمة، معتمداً على طبيعة وحجم نشاطات المصرف، وقدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر الآتية: الإقراض، السوق، التشغيلية، السمعة الاستراتيجية، التقيد بالأنظمة والقوانين، السيولة والمخاطر الأخرى التي قد يتعرض لها المصرف.

إنّ الممارسات الإدارية السلمية يمكن أن يستدل عليها من خلال معرفة سجل الإدارة العليا، كفاءة الموظفين، كفاية السياسات وأنظمة الضبط آخذاً بالاعتبار حجم ودرجة تعقيد المصرف، نظام التدقيق ونظام الضبط ومدى فعالية ومراقبة إدارة المخاطر وأنظمة المعلومات⁽⁵⁰⁾.

ويستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية⁽⁵¹⁾:

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية والسائدة.
- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، كفاءة رأس المال، الأرباح والسيولة.
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.
- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي.
- الالتزام بتشريعات وأنظمة المصرف المركزي.
- الالتزام بمبادئ الحوكمة.
- الالتزام بالقوانين ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين.
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات المصرف المركزي، ومراعات الدقة في التقارير والبيانات المالية.

2.3.4 أهمية تقييم الأداء للمصارف:

تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدّة ومختلفة، يمكن إبرازها في الآتي:

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها. ويتم اكتشاف الانحرافات لكلّ نشاط من أنشطة المصارف حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية

(50) إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة عمى المصارف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي معيد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، ص26

(51) علي شاهين، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، محاضرات مقياس إدارة المصارف، برنامج الماجستير في إدارة الأعمال قسم إدارة الأعمال، كمية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2003، ص6

المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى⁽⁵²⁾.

• ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل. وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعاً، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.

• يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المصرف. لتحقيق الوفرة الاقتصادية، وتجنب الهدر والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

• يعدّ تقييم الأداء أساساً جوهرياً لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابهة منها ما يتصل بالمصرف وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالموظفين أنفسهم حيث تسهم عملية تقييم الأداء في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداء الموظفين، وتساعد في تحديد الأساس الواقعي الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير. كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى الموظفين.

• يوفر تقييم الأداء مقاسياً لمدى نجاح المصرف من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إذ أنّ النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما.

• يوفر الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنصرف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المصرف.

• يبين تقييم الأداء قدرة المصرف على تنفيذ ماخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزّز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار والنمو في العمل.

(52) فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 232

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنياً في المصرف من مدة إلى أخرى، ومكانياً عن طريق المقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى الموجودة في السوق.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف.
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة للمصرف.
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط.

3.3.4 أهداف تقييم الأداء في المصارف⁽⁵³⁾:

- تقييم الأداء على مستوى المصرف مرآة للإدارة العليا: تعكس أداء الإدارات والفروع وبالتالي يمكنه من رسم التوجيهات والسياسات.
- يهدف نظام تقييم الأداء تقريب النتائج من التوقعات والتنبيه بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات أداء كمحطات إنذار مبكر عن حدوث انحراف.
- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.

(53) فهد، نصر حمود، "اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، مرجع سابق، 2009، ص30

- بيان مدى كفاءة استخدام المصرف للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المصرف لضمان الأداء الأفضل.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في الاتجاه الصحيح، بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة. حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاحية والتقدير غير الواقعية.

بصفة عامة فإنّ عملية تقييم أداء المصرف يهدف إلى التعرف على مدى كفاية رأس ماله، ومدى سلامة مركزه المالي وجودة أصوله، وما يتطلبه ذلك من كفاية المخصصات. ومدى تواجد إدارة قادرة على الأداء وفقاً للأهداف المحددة مسبقاً، ومدى إلتزام المصرف بإجراءات مصرفية سليمة وأمانة واتباعه للقواعد والقوانين وتطوير تعليمات المصرف المركزي، ومدى قدرة المصرف على سداد إلتزاماته في آجال استحقاقها وذلك من خلال المحافظة على نسب سيولة مناسبة، ومدى إمكانية استمرار المصرف في ممارسة نشاطه استناداً إلى ربحيته.

4.4 الربحية:

يعدّ هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصارف بشكل خاص ولمعظم المؤسسات بشكل عام وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها، كما يعدّ هدف الربح بالتناظر مع الربحية من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ودليل هام للدائنين ولإدارة⁽⁵⁴⁾.

كما تعدّ الربحية من أهداف المصارف في تحقيق عائد ملائم لملاكهم، ولتحقيق هذا الهدف يتوجب

(54) حداد، سليم فايز، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد، الأردن، 2009، ص 22.

توظيف أموال المصارف التي حصلت عليها من المصادر المختلفة في استثمارات متنوعة بالإضافة إلى تقليل النفقات قدر الإمكان⁽⁵⁵⁾ (تتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيس من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها المصرف، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها المصرف على الفوائد).

ومن المنظور السابق يتوجب التمييز بين الربح والربحية ودراسة طبيعة الأرباح في المصارف من جهة ودراسة أهم العوامل المؤثرة على الربحية من جهة أخرى.

1.4.4 الفرق بين الربح والربحية:

يختلف معنى الربح وفق الزاوية التي يُرى من خلالها:

الربح من منظور لغوي تعني الأيادة والنماء في التجارة، أما من منظور اصطلاحي فهو ذلك القدر الباقي من محاولة تنمية المال من خلال بيع الخدمات بالنسبة للمصارف ومن خلال شراء السلع وبيعها بسعر أعلى من سعر شراء بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تتعامل بالسلع والبضائع⁽⁵⁶⁾.

ويُرى الربح من مفهوم اقتصادي على أنه مقدار التغير في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ومن مفهوم محاسبي بأنه الفرق بين الدخل المتحقق من التصرف بالوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وبين جميع النفقات التي تتحملها الوحدة الاقتصادية خلال هذه الفترة لتحقيق ذلك الدخل.

أما بالنسبة للربحية فهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذا الربح، وتعدّ الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة.

(55) حداد اكرم وزميله، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 147.
(56) المشهوراي، أحمد حسين أحمد، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 64.

2.4.4 طبيعة الأرباح في المصارف:

يتم التعرف على طبيعة الأرباح في المصارف من خلال قائمة الدخل والتي توضح إجمالي الإيرادات المتولدة من الأنشطة التشغيلية والنفقات اللازمة لتوليد الإيرادات، ومنه تتألف قائمة الدخل من العناصر الأساسية التالية:

1- الإيرادات:

تعرف بمقدار الأصول المتولدة من بيع الخدمات⁽⁵⁷⁾، ومن هذه الإيرادات:

- صافي الدخل من الفوائد : يُعنى هذا البند بالفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة، وتمثل الفوائد الدائنة العائد المتولد (على سبيل المثال وليس الحصر) من التسهيلات الائتمانية المباشرة والأصول المالية قروض وسلف والأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى، وأخيراً الأصول المالية المتوفرة للبيع، أما الفوائد المدينة فتمثل تكلفة على المصرف تُدفع على ودائع العملاء بأنواعها وودائع المصارف والتأمينات النقدية.
- صافي الدخل من العمولات والرسوم: هي حصلة الفرق بين العمولات والرسوم الدائنة والمدينة، تمثل الأولى العائد المتحصل لقاء تقديم المصارف عدّة خدمات منها تسهيلات مباشرة وغير مباشرة وخدمات مصرفية أخرى، والعمليات على اكتتاب أسهم الشركات وعلى العمليات التجارية، أما العمولات والرسوم المدينة فتمثل تكلفة تدفع مقابل حوالات وبطاقات ائتمان بالإضافة إلى عمولات ورسوم متنوعة أخرى.
- الإيرادات الناتجة عن الاستثمار في الأصول المالية: لا يقتصر استثمار المصرف لأمواله في أنشطة تمويلية إنّما يمتد ليشمل الاستثمار في الأصول المالية كالأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة والأصول المالية المتوفرة للبيع وغيرها من الأصول المالية، ينتج عنها دخل تضاف إلى إيرادات المصرف.
- الإيرادات الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية: يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات

(57) W. Steve Albrecht & others, Financial Accounting, 2011, P33.

الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، ويتم تحويل التعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام معدلات الصرف السائدة في ذلك التاريخ، مع الإشارة إلى أن العملة الوظيفية هي العملة المستخدمة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل فيها المصرف.

- الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات العقارية والاستثمار في الشركات الزميلة: بالأصول بأنه من عناصر أصول المصرف وجود استثمارات عقارية واستثمارات في شركات زميلة تنتج عن هذه الاستثمارات أرباحاً أو خسائر تضاف إلى مجموع إيرادات المصرف.
- الإيرادات الأخرى: تقوم المصارف التقليدية بخدمات أخرى متنوعة تنتج عنها إيرادات مثل الإيجارات المقبوضة والإيجارات الصناديق الحديدية وإيرادات بطاقات مصرفية وغيرها من الإيرادات.

2- النفقات:

هي التكاليف التي تتكبدها المصارف في عملياتها التشغيلية لتوليد الإيرادات⁽⁵⁸⁾، ومن هذه النفقات:

- نفقات الموظفين وتتضمن على سبيل المثال وليس الحصر:
 - أ- رواتب ومنافع وعلاوات ومكافآت للموظفين.
 - ب- مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.
 - ت- تدريب الموظفين ومصاريف سفر.
- استهلاك الموجودات الثابتة.
- إطفاء الموجودات غير الملموسة.
- خسائر تدني التسهيلات الائتمانية.
- بالإضافة إلى مخصصات متنوعة ومصاريف تشغيلية أخرى مثل الإعلانات والصيانة الإيجارات والقرطاسية وغيرها.

(58) W. Steve Albrecht & others, Financial Accounting, 2011, P33.

3- صافي الدخل:

وهو مقياس شامل لأداء المصرف ويحسب من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات وبعد الأخذ في الحسبان ضريبة الدخل، فإذا فاقت النفقات على الإيرادات يكون الفرق صافي خسارة وبالعكس إذا زادت الإيرادات على النفقات تدعى صافي الربح⁽⁵⁹⁾.

بعد عرض طبيعة الربح في المصارف لابدّ من الإشارة إلى أنّ جميع المصارف تسعى إلى دراسة العلاقة بين الربح والربحية، وتتأثر الأخيرة بمجموعة من العوامل.

3.4.4 العوامل المؤثرة على ربحية المصارف:

تواجه المصارف في سبيل تحقيق هدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها عليها سواء أكانت هذه العوامل خارجية أم داخلية، وهذه العوامل هي:

3.1 العوامل الخارجية⁽⁶⁰⁾: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في فعالية المصرف

ودوره في تحقيق الربحية وتتمثل في:

- عوامل اجتماعية وثقافية كالعادات والتقاليد.
- عوامل اقتصادية كالرخاء والإنكماش.
- عوامل قانونية كالتشريعات وقرارات المصرف المركزي.
- عوامل سياسية (سياسات حكومية).
- بالإضافة إلى المنافسة بين المصارف وأسعار الفائدة والسياسة النقدية ودرجة التقدم التكنولوجي المستخدمة وغيرها.

3.2 العوامل الداخلية⁽⁶¹⁾: من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية تتمثل بـ:

- حجم المصرف: يؤثر حجم المصرف (سواء أكان مقاساً بحجم الأصول أم بحجم حقوق

(59) W. Steve Albrecht & others, Financial Accounting, 2011, P33.

(60) سفر أحمد، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، لبنان، 2006، ص22.

(61) المشهراوي، أحمد حسين أحمد، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005، مرجع سابق، ص65-66.

الملكية أم بحجم السيولة) بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين، مع الإشارة إلى أنّ السيولة تعني قدرة المصرف على تحويل جاء من أمواله شبه النقدية إلى نقد وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة التزامات العاجلة وسحوبات العملاء وإلا سيعرض نقص السيولة إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف وبالتالي سحب أموالهم وافلاس المصرف.

- هيكل الودائع: تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل كونها تستخدم في استثمارات طويلة الأجل في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وخصوصاً ودائع التوفير لأنّ تكلفة الحصول عليها تعدّ قليلة نسبياً مقارنةً مع ودائع لأجل.
- الفوائض النقدية: تبين نسبة الفوائض النقدية مدى توافر فوائض نقدية قابلة للاستثمار لتحقيق مزيد من الربحية.

5.4 السيولة:

يستأثر موضوع السيولة اهتمام الإدارات والسلطات الرقابية على اعتباره من أكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها واعتبارات الربحية، فزيادة السيولة عن مستوى معين تعني ضعف قدرة المصرف على استثمار هذا الفائض وعدم تحقيق الأرباح منه، وفي المقابل نقص السيولة عن حد معين يمكن أن يعرض المصرف إلى خسارة عدد من العملاء نتيجة عدم توفر سيولة كافية.

1.5.4 مفهوم السيولة المصرفية:

السيولة بمعناها الشائع تعني النقدية وبالمعنى الواسع تعني القدرة على تحويل جزء من الأصول المتداولة إلى نقدية وبمعنى السيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل أساسي من تلبية طلبات المودعين وتلبية طلبات المقترضين لخدمة المجتمع وذلك من خلال تحويل جزء من أصوله المتداولة إلى نقدية بسرعة ودون أي خسارة⁽⁶²⁾، لأنّ عجز المصرف أو تأخره

(62) أحمد عبد الوهاب، يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 164،

عن رد الودائع سيفقد ثقة العملاء بكفاءة المصرف ما يدفعهم إلى طلب سحب أموالهم الذي قد يؤدي بدوره إلى انهيار المصرف و إفلاسه⁽⁶³⁾.

وبالتالي مفهوم السيولة يتضح بثلاثة أبعاد يجب مراعاتها هي⁽⁶⁴⁾:

- الوقت : سرعة التحويل إلى نقد.
- والكلفة : خسارة تحويل أصل إلى نقدية.
- والبعد الثالث المتمثل بالمخاطرة : هي مخاطرة انخفاض قيمة الأصل.

2.5.4 مكونات السيولة المصرفية:

يمكن تصنيف مكونات السيولة المصرفية إلى جزئين رئيسيين:

1- **السيولة النقدية (الحاضرة):** وهي الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف مثل⁽⁶⁵⁾:

- النقد في الصندوق سواء كان بالعملة المحلية أو الأجنبية (الأموال الموجودة في خزائن المصرف بصورة نقد سائل).
- **الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:** تلتزم المصارف وفقاً للقوانين وخصوصاً القوانين السورية بالاحتفاظ لدى المركزي بأموال سائلة تعرف بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي بالإضافة إلى وضع المصارف جزء من ودائعهم لدى مصارف أخرى.
- **الشيكات تحت التحصيل:** وهي الشيكات التي يحصلها المصرف لصالح العملاء وإضافتها في رصيد العميل وهنا لا بدّ من الإشارة إلى استبعاد الشيكات المحتمل رفضها بسبب ما، وتعدّ الشيكات التي تم تحصيلها من غرف التقاص أكثر سيولة من غيرها، وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء من خارج البلد كلما نقصت سيولة الشيك.

(63) حنفي عبد الغفار وزميله، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 211

(64) أبو رحمة، سيرين، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية"، ماجستير، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 18.

(65) حنفي عبد الغفار وزميله، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار)، مرجع سابق، ص 212، 213.

2- السيولة شبه النقدية: وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل تشمل أدوات خزينة وكمبيالات مضمومة وأدوات مالية وتتميز بإمكانية التصرف السريع لها، وكلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كلما سهّل التصرف بها.

3.5.4 وظائف السيولة المصرفية:

ترتبط السيولة بشكل أساسي بكل من الودائع والقروض كما هو مبين في مفهوم السيولة بالتالي تتجلى وظائف السيولة المصرفية بما يلي⁽⁶⁶⁾:

1- السيولة لمقابلة سحب الودائع : يقصد بها توفير السيولة الكافية لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للودائع تحت الطلب (الجارية) والسحوبات الفجائية من ودائع التوفير وودائع لأجل بالإضافة إلى تلبية طلبات السحب من المودعين في الحالات الاستثنائية.

ومنه تتوقف السيولة لدرجة كبيرة على نوع وسلوك الودائع، وبالتالي فإن تقسيم الودائع وفقاً لأغراض السيولة إلى ودائع مؤكدة وودائع محتملة السحب، أفضل من تقسيمها إلى جارية وأجل وتوفير أو ودائع أفراد وشركات.

2- السيولة ل لأغراض تلبية القروض: تزيد الحاجة للسيولة المصرفية عند زيادة الطلب على القروض بدرجة أعلى من الانخفاض في الودائع أو كما رأي الباحث عند زيادة الطلب على القروض بمقدار يفوق حجم الودائع، لذلك على إدارة المصرف تدبير موارد إضافية لتلبية طلبات الاقتراض مستقبلاً إما عن طريق زيادة الودائع أو المشاركة مع مصارف أخرى في تلبية الاياداة في حجم القروض أو حتى بيع جاء من أصول المصرف.

4.5.4 نظريات إدارة السيولة المصرفية:

هناك العديد من نظريات إدارة السيولة من أهمها:

(66) حنفي عبد الغفار وزميله، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار)، مرجع سابق، ص 102-104.

أ- **نظرية القرض التجاري**⁽⁶⁷⁾: تعتمد هذه النظرية على مبدأ اعتبار سيولة المصرف جيدة عند استثمار أموال المصرف في قروض قصيرة الأجل، ويقوم المقترضون بردّ الأموال بعد إكمال دوراتهم التجارية بنجاح. وقد فشلت هذه النظرية في عدة نقاط من أهمها:

• لم تأخذ النظرية في الحسبان الثبات النسبي للودائع، فالودائع الجارية لا يتم سحب جميعها في وقت واحد، وتتمتع طبيعة ودائع التوفير بالثبات النسبي، وبالنسبة للودائع لأجل فتواريخ استحقاقها معروفة ولا يمكن السحب منها إلا في مواعيدها أو في حالات استثنائية.

• النقد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المجالات الضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.

• قيام النظرية على افتراض نجاح الدورة التجارية على الرغم من وجود حالات فشل الدورات التجارية وخاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ب- **نظرية الدخل المتوقع**⁽⁶⁸⁾: تقوم هذه النظرية على مبدأ اعتماد إدارة المصارف في تخطيط السيولة على الدخل المتوقع للمقترض، هذا مايسمح للمصرف بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى القصيرة على اعتبار سداد هذه القروض يكون بشكل أقساط دورية منتظمة، ما يؤدي إلى تمتع المصرف بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

ت- **نظرية إمكانية التحويل**: تركز هذه النظرية على أساس إمكانية تحويل أصول إلى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة سواء من خلال التعامل مع المركزي أو بيعها

(67) صباح بهية مصباح محمود، (العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية)

قسم إدارة أعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 73.

(68) صباح بهية مصباح محمود، العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 74.

لمقترضين أو مستثمرين، ويقوم المصرف بتحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى سيولة نقدية عند عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته.

ث- **نظرية إدارة الالتزامات:** تركز هذه النظرية على مفهوم قدرة المصارف على تلبية متطلبات السيولة من جانب الالتزامات من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول وشهادات الإيداع غير القابلة للتداول، والتي تساهم في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية بالإضافة إلى زيادة الأرباح.

4.5.5 العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

من أهم العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية⁽⁶⁹⁾:

- 1- **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** تؤدي عمليات السحب على الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف لدى المركزي وبالتالي تقلص سيولته وبالمقابل تعمل عمليات الإيداع على تحسين سيولة المصرف.
- 2- **رصيد عمليات المقاصة مع المركزي:** تزداد سيولة المصرف إذا ظهر رصيد حسابه الجاري لدى المركزي دائماً وفي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى المركزي.
- 3- **علاقة المصرف المركزي مع المصرف:** يمتلك المصرف المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف بالنقد المطلوب.
- 4- **رصيد رأس المال الممتلك:** يؤثر رصيد رأس المال في السيولة حيث كلما زاد الرصيد زادت السيولة وبالعكس كلما قلّ رأس المال قلّت سيولة المصرف.

(69) براضية حكيم، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ماجستير، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، 2011، ص 4-5.

الفصل الثاني : نظام CAMEL لتقييم أداء المصارف

نظرة عامة حول نظام CAMEL

بغرض متابعة أداء المصارف والتأكد من سلامة موقفها المالي فإنه يتم قياس مستوى أدائها والنتائج المالية التي تحققها بشكل دوري، وهناك العديد من الهيئات التي تقوم بهذا العمل كالمصارف المركزية والهيئات المحاسبية ويستخدم كلّ منها معايير مختلفة عن الآخر في طرائق القياس إلا أنّ هذه المعايير تشترك في نتائج متشابهة تقريباً ومن أشهر هذه المعايير نظام CAMEL لتقييم الأداء.

• ماهو نظام التقييم المصرفي CAMEL :

إنّ نظام تقييم المصارف إدارة رقابية فعالة لتقييم مدى قوة المصارف على أساس موحد ولتحديد المصارف التي تحتاج إلى إهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية، ونظام التقييم يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية والالتزام بالأنظمة والتي هي متشابهة لكل المصارف، وبموجب هذا النظام فإنّ الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أنّ كل المصارف تقيم على أساس موحد وشامل، وإنّ إهتمام السلطات الرقابية ينصبّ بالدرجة الأولى على تلك المصارف التي تظهر نوعاً من مؤشرات الضعف المالية والعملية، وكذلك فإنّ نظام التقييم الموحّد يستخدم كأداة مفيدة للتعرف على المصارف التي فيها مشاكل وتصنيف المصارف الضعيفة في خانة واحدة، وبالتالي فإنّ نظام التصنيف يساعد المؤسسات ذات العلاقة للقيام بمهمتها وهي الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور بالنظام المصرفي⁽⁷⁰⁾.

ويعدّ نظام CAMEL من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية و أوضاع الإدارة بها و من ثمّ مدى تحديد قدرتها على التعامل و التكيف مع أيّ متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

وبدأ استخدام نظام CAMEL في بداية عام 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير نظام CAMEL، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجره المصرف

(70) الكراسنة، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق، ص18.

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أنّ النتائج التي أظهرها استخدام هذا النظام في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعاً سابقاً، كما أثبتت الدراسات مقدرة النظام أيضاً على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون بضرورة تضمين نتائج تحليل نظام CAMEL ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدرأً عالياً من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثامنة للرقابة المصرفية (71).

بناء مما سبق يمكن تعريف نظام CAMEL : بأنه نظام رقابي وإشرافي موحد وفعال لتقييم أداء المصارف وتصنيفها، لتحديد جدارتها المالية والائتمانية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، باعتماد خمسة عنكاصر أساسية لتمكين السلطة التشريعية من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الأوضاع المالية للمصرف وحماية السلامة المالية للقطاع المصرفي ككل.

أي يتمثل نظام CAMEL في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويأخذ في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

C: Capital Adequacy	كفاية رأس المال
A: Asset Quality	نوعية الأصول
M: Management	الإدارة
E: Earnings	الربحية
L: Liquidity	السيولة

(71) gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004 , p78.

ويرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية، ومدى جودة المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمليات المصرفية ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، وحرف L يرمز لقياس مستوى موقف السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.

المبحث الأول : معايير التصنيف وفق نظام CAMEL

بهدف الوصول للتصنيف النهائي لتقييم أداء المصارف وفق نظام CAMEL يتم ذلك من خلال دراسة المؤشرات والنسب المالية لكل مؤشر وفق التالي:

1- معايير تصنيف كفاية رأس المال

المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في نظام CAMEL لقياس كفاية رأس المال هي:

$$1- \text{الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

هي العلاقة بين رأس المال الأساسي للمصرف ومجموع أصوله، ويتم استخدام نسبة الرافعة المالية كأداة من قبل السلطات النقدية المركزية لضمان كفاية رأس المال للمصارف.

$$2- \text{نسبة كفاية رأس المال الأساسي} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى)}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر}}$$

تعدّ نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، أي تقيس مدى كفاية (ملاءة) صافي رأس المال الأساسي الذي يحتفظ به المصرف في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

$$3- \text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر}}$$

تعدّ نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، أي تقيس مدى كفاية (ملاءة) إجمالي رأس المال التنظيمي وفق تعليمات لجنة بازل الذي يحتفظ به المصرف في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها. وفئات رأس المال التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية:

جدول رقم (1) فئات رأس المال التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية

الفئة	الرافعة المالية	رأس المال الأساسي إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر
رأس المال الجيد	<= 5%	و <= 6%	و <= 10%
رأس المال الكافي	<= 4%	و <= 4%	و <= 8%
رأس المال غير الكافي	< 4%	أو < 4%	أو < 8%
رأس المال غير الكافي بشدة	< 3%	أو < 3%	أو < 6%
رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة	< 2%	أو < 2%	أو < 2%

Source : Anthony Saunder & Marcia Millon Cornett – Financial Institutions Management, A Risk Management Approach, Sixth Edition – McGraw-Hill/Irwin

2- معايير تصنيف جودة الأصول:

المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في نظام CAMEL لقياس جودة الأصول هي:

$$1- \text{نسبة التصنيف المرحح (WCR)} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسبة في انخفاض فيعني هذه أنّ حجم مخصصات الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية كبيرة وكافية وإنّ هذه المخصصات كافية لمواجهة لمواجهة هذه المخاطر وسياسة وآلية منح الائتمان جيدة.

$$2- \text{نسبة إجمالي التصنيف (TCR)} = \frac{\text{القروض المثعرة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل للمصرف ويعني أنّ حجم القروض المتعثرة قليلة ويوجد تناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها وإنّ أداء إدارة الائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

وفئات جودة الأصول التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية:

جدول رقم (2) فئات جودة الأصول التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية

مستوى التصنيف	التصنيف	نسبة التصنيف المرجح WCR	نسبة التصنيف الإجمالي TCR
التصنيف رقم 1	قوي	%5>WCR	%20 > TCR
التصنيف رقم 2	مرضي	%15>WCR>%5	%50>TCR>%20
التصنيف رقم 3	مقبول	%35>WCR>%15	%80> TCR >%50
التصنيف رقم 4	حدي (خطر)	%60>WCR>%35	%100> TCR >%80
التصنيف رقم 5	غير مرضي	%60<WCR	%100< TCR

Source : Examiner Orientation "Bank rating System, report on safety and soundness specialty module Mag hill, USA 1998, p120

3- معايير تصنيف الربحية:

المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في نظام CAMEL لقياس الربحية هي:

$$1- \text{نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} * 100$$

تقيس هذه النسبة معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف وبمعنى آخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في المصرف. وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ على كفاءة المصرف في توظيف أموالهم.

$$2- \text{نسبة العائد على إجمالي الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} * 100$$

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة المصرف في استخدام وإدارة الأصول، أي قدرة المصرف على استخدام أصوله في توليد الأرباح، وكلما ارتفعت كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أدائه أفضل.

$$3- \text{نسبة العائد على متوسط إجمالي الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} * 100$$

تقيس النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة مع السنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة

دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، كما تعدّ هذه النسبة أساساً لتقييم المصرف وفق نظام CAMEL.

وفئات الربحية التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية:

جدول رقم (3) وفئات الربحية التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية

مستوى التصنيف	التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية	نسبة العائد على الأصول	نسبة العائد على متوسط الأصول
التصنيف رقم 1	قوي	$ROE \geq 0.4\%$	$ROA \geq 1\%$	$ROAA \geq 1.5\%$
التصنيف رقم 2	مرضي	$ROE > 0.2\%$	$0.75\% < ROA < 1\%$	$0.75\% < ROAA < 1.5\%$
التصنيف رقم 3	مقبول	$ROE > 0.1\%$	$0.5\% < ROA < 0.75\%$	$0.4\% < ROAA < 0.75\%$
التصنيف رقم 4	حدي (خطر)	$ROE < 0.05\%$	$0.25\% < ROA < 0.5\%$	$0\% < ROAA < 0.4\%$
التصنيف رقم 5	غير مرضي	$ROE < 0.01\%$	$ROA < 0.25\%$	$ROAA < 0\%$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (حنان تريعة، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص 65)

4- معايير تصنيف السيولة:

المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في نظام CAMEL لقياس السيولة هي:

$$1- \text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

تقيس هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف لأموال المودعين لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على زيادة مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة ولكن وفي الوقت ذاته تشير إلى انخفاض مقدرة وكفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنّها تظهر انخفاض السيولة، لذلك يجب على المصرف أخذ الحيطة والحذر تجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

$$2- \text{نسبة القروض على إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يعد تقديم القروض من الوظائف الرئيسية لكل مصرف، حيث تقيس هذه النسبة إجمالي القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي أصول المصرف، وتشير ارتفاع النسبة إلى مدى إصدار المصرف المزيد من القروض وتحقيق المزيد من الدخل. وعلى العكس من ذلك، فإنّ نسبة القروض إلى الأصول المنخفضة تعني أنّ المصرف يحقق دخلاً أقل، مما يشير إلى أنّ المصرف لا يستخدم مجموعاته لتوليد

الدخل. ولكن فإنّ ارتفاع نسبة القروض إلى الأصول يعرض المصرف لمخاطر سيولة عالية وكما ارتفعت النسبة، زادت مخاطر المصرف عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. وفئات السيولة التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية:

جدول رقم (4) فئات السيولة التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية

مستوى التصنيف	التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض على إجمالي الأصول
التصنيف رقم 1	قوي	55% فما فوق	>50%
التصنيف رقم 2	مرضي	60% فما فوق	>60%
التصنيف رقم 3	مقبول	65% فما فوق	>65%
التصنيف رقم 4	حدي (خطر)	70% فما فوق	>70%
التصنيف رقم 5	غير مرضي	71% فما فوق	<70%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء

البنوك، دراسة تطبيقية، 2009، ص 9)

المبحث الثاني : أسس التصنيف وفق نظام CAMEL

بموجب نظام التقييم الموحد يعطى كل مصرف تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف عناصر رئيسية تتعلق بظروف المصرف المالية والتشغيلية، إنَّ هذه العناصر هي كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة ونوعية ومستوى الأرباح والسيولة، إنَّ تقييم هذه العناصر يُأخذ بعين الاعتبار حجم المصرف ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر المصرف الكلية⁽⁷²⁾.

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر المكونة للنظام، ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تُؤخذ جميعاً في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها⁽⁷³⁾.

حيث أنَّ العناصر الرئيسية للنظام موزعة سلمياً من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء)، وتصنيف المصارف حسب متوسط العناصر على النحو التالي:

جدول رقم (5) تصنيف المصارف حسب متوسط العناصر

موقف المصرف	التصنيف	مدى التصنيف	مستوى التصنيف
الموقف سليم من كل النواحي	قوي	(1 - 1.4)	التصنيف رقم 1
سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	مرضي	(1.5 - 2.4)	التصنيف رقم 2
يوجد عناصر القوة والضعف	مقبول	(2.5 - 3.4)	التصنيف رقم 3
خطر قد يؤدي إلى الفشل	حدي (خطر)	(3.5 - 4.4)	التصنيف رقم 4
خطير جداً	غير مرضي	(4.5 - 5)	التصنيف رقم 5

Source : Ranjana Sahajwala & Paul Van Den Bergh, Supervisory Risk Assessment And Early Warning System, Basel Committee on Bank Supervision Working Papers, Dcember 2000, P47

(72) الكراسنة، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 19.

(73) الرشيد أحمد، مالك، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص 1-3.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للمصرف من مكونات التقييم المصرفي حيث أن⁽⁷⁴⁾:

- 1- **تصنيف 1 (قوي)** : يعطى هذا التصنيف للمصرف الذي يتصف بالمتانة في جميع النقاط وعموماً المصارف ذات تصنيف 1 أو 2 ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة وأي نقاط ضعف تكون خفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتكون المصارف في هذا التصنيف قوية وقادرة على مواجهة الظروف والتقلبات الاقتصادية، وإدارة المخاطر تتمتع بأداء قوي وصلب ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.
- 2- **تصنيف 2 (مرضي)** : إنّ هذه المصارف في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة وتلتزم بشكل كبير بالقوانين والأنظمة، ولكنها تعاني من مشاكل خفيفة ولكن ضمن إمكانيات قدرة كلّ من الإدارة ومجلس الإدارة ومعالجة هذه المشاكل، وتكون هذه المصارف مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وإدارة المخاطر لدى هذه المصارف مقنعة وعموماً ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية، وبالتالي فإنّ تدخل هذه السلطات الرقابية يكون عادةً محدود.
- 3- **تصنيف 3 (مقبول)** : إنّ هذه المصارف تعاني من ضعف في عنصر أو أكثر، وإذا لم يصح ويعالج هذا الضعف ضمن إطار زمني معقول يمكن أن يؤدي إلى مخاوف عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات أو مشاكل في السيولة، ويمكن أن ينقص إدارة المصرف من القدرة الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف بطريقة مناسبة، وهذه المصارف عادة غير قادرة على التعامل مع الظروف والتقلبات الاقتصادية وتكون عرضة أكثر لهذه التقلبات، وتكون إدارة المخاطر لدى هذه المصارف أقلّ من مرضية، وتكون هذه المصارف غير ملتزمة بشكل المطلوب والكافي مع الأنظمة والقوانين ويوجد هناك احتمالية لفشل هذه المصارف.

(74) Patrick Y, Trautmann, Camels Rating, United States Agency International Development (USAID), 2006, p24.

4- **تصنيف 4 (حدي) :** إن هذه المصارف تعاني من ممارسات خطيرة وخطئة ويكون هنالك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس الإدارة، وإدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبول، ولا تلتزم هذه المصارف بالقوانين والأنظمة، وتتراوح مشاكل هذه المصارف ما بين حادة إلى حرجة وتتطلب هذه البنوك إشراف تام من قبل السلطات الرقابية واحتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.

5- **تصنيف 5 (غير مرضي) :** المصارف في هذه المجموعة تعاني وبشكل كبير من ممارسات خطيرة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر، وإن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدر الإدارة لضبطها ومعالجتها لذلك احتمال فشل هذه البنوك كبير وتحتاج إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار وتحتاج إلى رقابة مستمرة أيضاً.

أسس التصنيف وفق نظام CAMEL:

بهدف الوصول للتصنيف النهائي لقياس أداء المصارف وفق نظام CAMEL يتم ذلك من خلال تقييم كل عنصر من العناصر المكونة للنظام على حدى، لذا سيتم دراسة كل عنصر دراسة مفصلة وتوضيح كيفية الآلية التي يتم بها التقييم الفردي لكل عنصر بناءً على نظام CAMEL.

1- أسس تصنيف كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المصارف في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر غير المتوقعة التي قد تنشأ في المستقبل، مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطبات الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتم تصنيف رأس مال المصرف كما يلي⁽⁷⁵⁾:

1- المصرف الذي يصنف رأس ماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

- مستويات ونسب رأس المال تتجاوز كل المتطلبات التنظيمية.

(75) Patrick Y, Trautmann, Camels Rating, op.cit, p25-26.

- أداء قوي للأرباح.
- أداء جيد للإدارة ومعدلات النمو.
- قدرة الإدارة على تحليل المخاطر المتعلقة بالأعمال المصرفية وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- توزيع الأرباح بشكل مناسب وملائم، مع المحافظة على القدرة على زيادة رأس المال.
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة.

2- المصرف الذي يصنف رأس ماله (2) يتصف:

لديه خصائص المصرف نفسه الذي يصنف رأس مال (1) حيث تتجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمرّ بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد يكون أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، فضلاً عن إخفاق في الاحتفاظ برأس مال كاف لدعيم المخاطر المصرفية.

3- المصرف الذي يصنف رأس ماله (3) يتصف:

يتوافق مع ملاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، ومن أسباب التصنيف وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال تتجاوز 25% من رأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وضعف القدرة على زيادة رأس المال لمواجهة المتطلبات التنظيمية.

4- المصرف الذي يصنف رأس ماله (4) يتصف:

قد يعاني المصرف في تلبية المتطلبات التنظيمية ومن الواضح عدم وجود ملاءة في رأس المال، فإذا لم تتخذ الإدارة إجراءات فورية لتصحيح الاختلافات، فإنه يتوقع الإعسار والإفلاس الوشيك.

5- المصرف الذي يصنف رأس ماله (5) يتصف:

تعدّ معسرة بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لمواجهة خسائر المودعين والدائنين، حيث أنّ خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

2- أسس تصنيف جودة الأصول:

تمثل الأصول جميع الموجودات المصرف الثابتة والجارية، محفظة القروض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية.

وتعدّ جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التصنيف لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرفية الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأنّ حيّزة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال، ويتم تصنيف جودة الأصول المصرف كما يلي⁽⁷⁶⁾:

1- المصرف الذي يصنف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطى حدّ أدنى من المخاطر.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعّالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذه الخصوص.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللزامة لمقابلة الخسائر المتوقعة للقروض.
- الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

2- المصرف الذي يصنف جودة أصوله (2) يتصف بالمؤشرات التالية :

يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب(1) ولكن يشهد نقاط ضعف في واحد أو أكثر من العوامل السابقة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) وهو يتصف بوحدة أو أكثر من المؤشرات التالية:

(76) Patrick Y, Trautmann, Camels Rating, op.cit, p27-28.

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
- تتطلب قروض الموظفين بعض الاهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة.
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تظهر أكثر من الخطر الطبيعي دون أن تشكل تهديد بالخسائر.

3- المصرف الذي يصنف جودة أصوله (3) يتصف بالمؤشرات التالية :

يظهر نقاط ضعف رئيسية والتي إذ لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إفسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثر والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإفلاس إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إفلاس المصرف.

4- المصرف الذي يصنف جودة أصوله (4) يتصف بالمؤشرات التالية :

يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكون حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس الماس، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

5- المصرف الذي يصنف جودة أصوله (5) يتصف بالمؤشرات التالية :

تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف.

3- أسس تصنيف كفاءة الإدارة:

يعدّ تقييم كفاءة الإدارة من الأمور الصعبة بالمقارنة مع باقي المعايير ويرجع ذلك إلى أنّ التقارير السنوية للمصارف لا تحتوي أرقام مباشرة في البيانات المحاسبية تقيم كفاءة وإنتاجية إدارة المصارف، وأنّ معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى المصرف وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق الذي يجب أن يحتوي خمسة مؤشرات نوعية: الحوكمة، الموارد البشرية، عمليات الرقابة والمراجعة، أنظمة التكنولوجيا والمعلومات، التخطيط الاستراتيجي.

ومن المؤشرات التي يتم تقييم كفاءة الإدارة:

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية.
- مدة قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.
- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية.
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.
- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.
- مدى وجود خطط واضحة في التعيين وضع المناسب في المكان المناسب.
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد.
- مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

ويمكن أن تصنف جودة الإدارة على النحو التالي⁽⁷⁷⁾:

(77) Patrick Y, Trautmann, Camels Rating, op.cit, p29-30.

1- المصرف الذي تصنف إدارته (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات.
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.
- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.
- دقة وملائمة وظيفية التدقيق الداخلي والخارجي.
- مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر.
- لاتتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية.
- يعمل كل مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معاً بصورة وثيقة.
- تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات المصرف المركزي.

2- المصرف الذي تصنف إدارته (2) يتصف بالمؤشرات التالية :

لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة، وأنّ تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً بالإضافة إلى توافر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.

3- المصرف الذي تصنف إدارته (3) يتصف بالمؤشرات التالية :

تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف عادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيح المناسبة.

4- المصرف الذي تصنف إدارته (4) يتصف بالمؤشرات التالية :

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان إتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل المصرف المركزي، خاصة إذا ماتفتحت عمليات إساءة

الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمطلبات التنظيمية والإدارة التي قد تدمر الأداء المال لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار.

5- المصرف الذي تصنف إدارته (5) يتصف بالمؤشرات التالية :

الإدارة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءً رقابياً فورياً حيث تظهر هذه الإدارة عيوباً في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على المصرف المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

4- أسس تصنيف الربحية:

تتظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف في تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم تقييم مقدرة إيرادات المصرف على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات، جودة وتركيب صافي الدخل، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال وتوزيع حصص أرباح معقولة.
- نوعية وتركيب عناصر الدخل أيضاً بما في ذلك تأثير الضريبة.
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأشطة ذات المخاطر العالي أو المصادر غير التقليدية للدخل.
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل النفقات.
- كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف الأدنى ذات الصفات المتشابهة، إلا أنّ التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى يؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المقال فد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح قد أتى من حدث لمرة واحدة أو

من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر)، كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافٍ للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطي لنمو الأصول، ويتم تصنيف الربحية المصرف كما يلي (78):

1- المصرف الذي تصنف ربحيته (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

2- المصرف الذي تصنف ربحيته (2) يتصف بالمؤشرات التالية :

- يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة.
- يوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أنّ المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية كالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.

3- المصرف الذي تصنف ربحيته (3) يتصف بالمؤشرات التالية :

يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

(78) Patrick Y, Trautmann, Camels Rating, op.cit, p31-32.

4- المصرف الذي تصنف ربحيته (4) يتصف بالمؤشرات التالية :

يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابى ولكنّه غير كافٍ للاحتفاظ الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراءً فورياً لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من المصرف المركزي او الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية برسائل إلغاء وقف الترخيص الممنوح لها، وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصل، من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية فقط تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية.

5- المصرف الذي تصنف ربحيته (5) يتصف بالمؤشرات التالية :

يشهد خسائر بصورة تعرض ملائته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإنّ الخسارة قد تسبب بالإعسار الوشيك.

5- أسس تصنيف السيولة:

نظراً لكون المصارف مؤسسات مالية فإنّها لا تستطيع مزاوله أنشطتها بدون توفر السيولة الكافية، ويتم تقييم السيولة وإدارة الأموال حسب الفعالية الكلية لإدارة الموجودات والمطالب، حيث تعدّ السيولة في المصرف من أهم وسائل الوقاية من مخاطر الإفلاس والقدرة على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري وقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية حاجات الزبائن من القروض في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية أو تسييل الأصول بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة، ويتم تصنيف السيولة المصرف كما يلي⁽⁷⁹⁾:

1- المصرف الذي تصنف سيولته (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل

التالية:

(79) Patrick Y, Trautmann, Camels Rating, op.cit, p34-35.

- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة .
- محدودية الاعتماد على عمليات الإقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة .
- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات .
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقتراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة .

2- المصرف الذي تصنف سيولته (2) يتصف بالمؤشرات التالية :

له خصائص تصنيف السيولة نفسها (1) ولكن يشهد نقاط ضعف واحد أو أكثر من العوامل أعلاه ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية عن كثب. فعلى سبيل المثال، قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف إشكاليات بشأن السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار إشكاليات السيولة، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الإقتراض بين المصارفالخ).

3- المصرف الذي تصنف سيولته (3) يتصف بالمؤشرات التالية :

تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل أعلاه، مما يتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة، فتصنيف السيولة (3) يتصف بالمنهجية غير المحنكة لإدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور إشكاليات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية.

4- المصرف الذي تصنف سيولته (4) يتصف بالمؤشرات التالية :

يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية. كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

5- المصرف الذي تصنف سيولته (5) يتصف بالمؤشرات التالية :

يتطلب مساعدة المصرف المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة. وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

الإطار العملي

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يتناول هذه الإطار الجانب التطبيقي لتقييم الأداء المصارف السورية التقليدية الخاصة بالاستناد على الفصول النظرية السابقة.

ومنه يتم تقسيم الإطار العملي إلى الفصول والمباحث التالية:

الفصل الثالث : تقييم أداء المصارف السورية باستخدام نظام CAMEL:

• المبحث الأول: نظام CAMEL المتقل وفق قرار مصرف سورية المركزي لتقييم أداء المصارف

• المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة باستخدام نظام CAMEL ونظام CAMEL المتقل وفق مصرف سورية المركزي.

الفصل الرابع : تقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة باستخدام النموذج المقترح من

قبل الباحث

- المبحث الأول : نظرة عامة حول النموذج المقترح.
- المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة باستخدام النموذج المقترح.
- المبحث الثالث : متانة النموذج المقترح (التأكد من مصداقية النموذج المقترح).
- المبحث الرابع : نتائج الدراسة
- المبحث الخامس : النتائج والتوصيات

إطار الدراسة:

أولاً: منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المتضمن جمع البيانات، عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة المحكمة المتخصصة لمعرفة كيفية الاستفادة من مؤشرات المالية في تقييم أداء المصارف، اما بالنسبة للدراسة التطبيقية ستم من خلال تحليل البيانات والتقارير المالية السنوية للبنوك السورية الخاصة.

ثانياً: حدود البحث :

تمتد حدود البحث الزمانية من عام 2007 حتى عام 2019 ، اما الحدود المكانية للبحث تتجلى في المصارف السورية التقليدية الخاصة.

ثالثاً: مجتمع البحث :

انطلاقاً من البحث الذي اختاره الباحث فإنّ مجتمع البحث عبارة عن كامل البنوك السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بين الفترة الممتدة بين عامين (2007-2019).

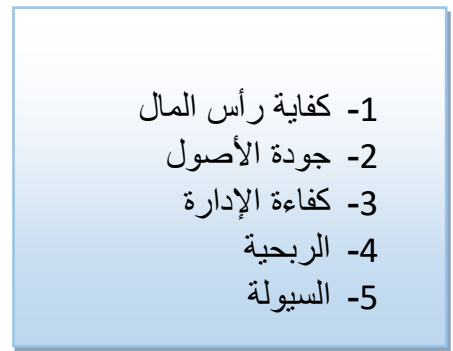
رابعاً: متغيرات البحث والنموذج :

بناء على أهداف البحث فإنّ متغيرات البحث يتكوّن من خمسة متغيرات فرعية ومتغير رئيسي يتمثّل في تقييم أداء المصارف:

المتغير التابع



المتغيرات المستقلة



الشكل رقم 1 الذي يوضح نموذج الدراسة

النموذج اقترح الباحث

الفصل الثالث : تقييم أداء المصارف السورية باستخدام نظام CAMEL

المبحث الأول : نظام CAMEL المثقل وفق قرار مصرف سورية المركزي لتقييم أداء

المصارف

قام مصرف سورية المركزي في عام 2020 بإصدار مذكرة مشروع قرار دليل تصنيف المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية وفق نظام التصنيف CAMELS بهدف تحديد مواطن الضعف ومكامن القوة وإعطاء تقييم شامل عن أداء المصارف.

وقد تم إعطاء نسب تثقيل لكل محور في نظام CAMELS حسب الشكل التالي:

ر.ت	المحور	معامل التحويل	CAMELS
1	كفاية الأموال الخاصة	20%	
2	جودة الموجودات	20%	
3	الإدارة	25%	
4	الربحية/العائد	10%	
5	السيولة	15%	
6	الحساسية لمخاطر السوق	10%	

جدول رقم (6) نسب التثقيل لكل محور في نظام CAMELS

حسب القرار المركزي يتم تقييم أداء المصارف بناءً على 6 مؤشرات ولكن حسب البيانات المالية المنشورة المتوفرة ولكن لم يتمكن للباحث دراسة وتقييم مؤشر الحساسية لمخاطر السوق كون تفاصيل البيانات الكمية اللازمة لدراستها لا يتم نشرها ضمن الإفصاحات المنشورة، وبالنسبة لمؤشر تقييم الإدارة فحسب النظام وقرار مصرف سورية المركزي يتم التقييم بناءً على المؤشرات النوعية وأيضاً لا يتم نشر هذه المعلومات والبيانات ضمن الإفصاحات المنشورة للمصارف وبالتالي لن يتضمن التقييم هذين المؤشرين وعليه قام الباحث بتوزيع تثقيل هذين المؤشرين على باقي مؤشرات النظام وذلك حسب الوزن النسبي كل مؤشر من إجمالي مؤشرات الستة قبل استبعاد المؤشرين وعليه يصبح نسب التثقيل لكل محور للنظام حسب الشكل التالي :

جدول رقم (7) نسب التثقييل لكل محور في نظام CAMEL

نسب التثقييل لكل محور في نظام CAMELS		ر.ت
معامل التحويل	المحور	
%30.8	كفاية الأموال الخاصة	1
%30.8	جودة الموجودات	2
%15.4	الربحية/العائد	3
%23.1	السيولة	4

المصدر : من إعداد الباحث

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة

باستخدام نظام CAMEL ونظام CAMEL المثقل وفق مصرف سورية المركزي

سيتم في هذا المبحث تطبيق مؤشرات نظام CAMEL باستخدام أربعة مؤشرات حيث تم استبعاد مؤشر الإدارة بسبب كونه يحتاج إلى مجموعة من الأسئلة الخاصة بينما اقتصر تقييم أداء المصارف بالاعتماد على البيانات الكمية دون البيانات النوعية، حيث كانت النتائج على الشكل التالي:

1. بنك بيمو السعودي الفرنسي :

الجدول رقم (8) تقييم أداء بنك بيمو السعودي الفرنسي وفق نظام CAMEL

التصنيف	السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال		1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول		1	1	1	1	2	3	4	3	3	3	2	2	2
درجة تصنيف الربحية		4	2	2	2	4	5	5	5	2	3	2	2	5
درجة تصنيف السيولة		1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.8	1.3	1.3	1.3	2.0	2.5	2.8	2.5	1.8	2.0	1.5	1.5	2.3
درجة التصنيف النهائية		2	1	1	1	2	3	3	3	2	2	2	2	2
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.5	1.2	1.2	1.2	1.8	2.2	2.5	2.2	1.8	1.9	1.5	1.5	1.9
درجة التصنيف النهائية		2	1	1	1	2	2	3	2	2	2	2	2	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من خلال الجدول رقم (8) أن تصنيف المصرف خلال أغلب فترة الدراسة يقع ضمن التصنيف رقم (2) باستثناء أعوام 2012 و 2013 و 2015 حيث كان تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (3) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مرضٍ وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بانخفاض جودة الأصول المصرف خاصة في أعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2015 ويجب على المصرف تحسينها من خلال تحسين معايير وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية بحيث تساعد تحسين جودة

المحفظة الائتمانية وبالتالي تحسين تصنيف جودة الأصول، أما النقطة السلبية الثانية التي يعاني منها المصرف هي وجود انخفاض بنسب الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف انخفاض جودة الأصول، ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية من خلال تحسين جودة الأصول من جهة أخرى، فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام إنَّ نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بشكل مناسب وجيد بحيث يجنبه تعرضه لأيّ مشاكل خلل ونقص بالسيولة وهذه ما أكّده نسب السيولة لدى المصرف خلال سنوات الدراسة.

وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف عامي 2013 و2015 فقط.

2. بنك عودة:

الجدول رقم (9) تقييم أداء بنك عودة وفق نظام CAMEL

التصنيف	السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال		1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول		1	1	1	1	3	3	4	3	2	2	2	2	2
درجة تصنيف الربحية		3	3	2	3	5	5	5	5	5	2	3	3	3
درجة تصنيف السيولة		1	1	1	1	2	2	2	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.5	1.5	1.3	1.5	2.8	2.8	3.0	2.5	2.3	1.5	1.8	1.8	1.8
درجة التصنيف النهائية		2	2	1	2	3	3	3	3	2	2	2	2	2
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.3	1.3	1.2	1.3	2.5	2.5	2.8	2.2	1.9	1.5	1.6	1.6	1.6
درجة التصنيف النهائية		1	1	1	1	3	3	3	2	2	2	2	2	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (9) أن من عام 2007 إلى عام 2010 كان أغلب تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (2) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام Camel، أي أنّ موقف المصرف مرضٍ

وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بشكل رئيسي بالانخفاض النسبي لربحية المصرف وانخفاض بسيط بسيولته، وثمّ من أعوام من 2013 إلى 2016 انخفض تصنيف المصرف إلى رقم (3) بسبب الانخفاض الكبير في ربحية المصرف والتي كان تصنيفها أسوأ درجة تصنيف حسب نظام CAMEL وانخفاض جودة الأصول بشكل ملحوظ واستمرار وجود بعض نقاط الضعف بسيولته، ليعود ويتحسن تصنيف المصرف إلى تصنيف رقم (2) من عام 2015 إلى عام 2018 بسبب تحسّن ربحية المصرف بشكل جيد وواضح. وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف عامي 2010 و2014 فقط.

3. بنك سورية والمهجر :

الجدول رقم (10) تقييم أداء بنك سورية والمهجر وفق نظام CAMEL

السنة التصنيف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول	1	1	1	1	2	3	4	3	3	3	2	2	2
درجة تصنيف الربحية	4	2	2	2	4	5	5	5	2	3	2	2	5
درجة تصنيف السيولة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL													
متوسط التصنيف	1.8	1.3	1.3	1.3	2.0	2.5	2.8	2.5	1.8	2.0	1.5	1.5	2.3
درجة التصنيف النهائية	2	1	1	1	2	3	3	3	2	2	2	2	2
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL													
متوسط التصنيف	1.5	1.2	1.2	1.2	1.8	2.2	2.5	2.2	1.8	1.9	1.5	1.5	1.9
درجة التصنيف النهائية	2	1	1	1	2	2	3	2	2	2	2	2	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (10) أن تصنيف المصرف في عام 2007 يقع ضمن التصنيف رقم (2) أن موقف المصرف مرضي وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، والتي تمثلت بالانخفاض الربحية بشكل واضح وجوهري، ومن ثم تحسن تصنيف المصرف من عام 2008 إلى عام 2010 واصبح المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (1)، أي أن موقف المصرف قوي وسليم في جميع النواحي، وعموماً معظم

المكونات الفردية تصنيفها (1)، وليس المصرف بحاجة لاتخاذ أي إجراءات، حيث نجد أن كفاية رأس المال للمصرف سليمة وجودة الأصول لديه جيدة واستطاع تحقيق ربحية جيدة، وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بطريقة مناسبة، وفي عام 2012 انخفض تصنيف المصرف إلى تصنيف رقم (2) بسبب الانخفاض الواضح بربحية المصرف وانخفاض جودة الأصول، وثم من أعوام من 2012 إلى 2014 انخفض تصنيف المصرف إلى رقم (3) بسبب الانخفاض الكبير في ربحية المصرف والتي كان تصنيفها اسوء درجة تصنيف حسب نظام CAMEL وانخفاض جودة الأصول بشكل ملحوظ ، ليعود ويتحسن تصنيف المصرف إلى تصنيف رقم (2) من عام 2015 إل عام 2018 بسبب تحسن كلاً من جودة الأصول والربحية المصرف بشكل جيد وواضح.

وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد انها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف فقط في تصنيف عامي 2012 و2014.

4. بنك بيبيلوس :

الجدول رقم (11) تقييم أداء بنك بيبيلوس وفق نظام CAMEL

السنة التصنيف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول	1	1	1	1	2	3	4	3	3	3	3	3	3
درجة تصنيف الربحية	5	3	3	3	5	5	5	5	5	5	1	2	3
درجة تصنيف السيولة	1	1	2	3	3	3	2	1	1	2	2	2	4
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL													
متوسط التصنيف	2.0	1.5	2.0	2.0	2.8	3.0	3.0	2.5	2.5	2.8	1.8	2.0	2.8
درجة التصنيف النهائية	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	2	2	3
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL													
متوسط التصنيف	1.6	1.3	1.8	1.8	2.4	2.7	2.8	2.2	2.2	2.5	1.8	2.0	2.6
درجة التصنيف النهائية	2	1	2	2	2	3	3	2	2	3	2	2	3

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (11) أن تصنيف المصرف للأعوام من 2007 إلى 2010 يقع ضمن التصنيف رقم (2) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام Camel، أي أن موقف المصرف مرضي وسليم

نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بشكل رئيسي بالانخفاض النسبي لربحية المصرف وانخفاض بسيط بسيولته، و ثم من أعوام من 2011 إلى 2016 انخفض تصنيف المصرف إلى رقم (3) بسبب الانخفاض الكبير في ربحية المصرف والتي كان تصنيفها اسوء درجة تصنيف حسب نظام CAMEL وانخفاض جودة الأصول بشكل ملحوظ واستمرار وجود بعض نقاط الضعف بسيولته، ليعود ويتحسن تصنيف المصرف إلى تصنيف رقم (2) في أعوام 2017 و2018 بسبب تحسن ربحية المصرف بشكل جيد وواضح. وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد انها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لأغلب الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف أعوام 2008 و2010 و2011 و2014 و2015.

5. المصرف الدولي للتجارة والتمويل :

الجدول رقم (12) تقييم أداء بنك الدولي للتجارة والتمويل وفق نظام CAMEL

التصنيف	السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال		1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول		1	1	1	1	2	3	3	3	3	3	3	3	3
درجة تصنيف الربحية		2	2	2	2	2	5	5	5	5	5	1	3	1
درجة تصنيف السيولة		1	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.3	1.3	1.3	1.3	1.8	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	1.5	2.0	1.5
درجة التصنيف النهائية		1	1	1	1	2	3	3	3	3	3	2	2	2
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.2	1.2	1.2	1.2	1.7	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	1.6	1.9	1.6
درجة التصنيف النهائية		1	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (12) أن تصنيف المصرف للأعوام من 2007 إلى 2010 يقع ضمن التصنيف رقم (1) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام Camel، أي أنّ موقف المصرف قوي وسليم في جميع النواحي، وعموماً معظم المكونات الفردية تصنيفها (1)، وليس المصرف بحاجة لاتخاذ أيّ

إجراءات، حيث نجد أنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة وكانت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة المتعثرة إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية منخفضة وضمن الحدود المقبولة، وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بشكل مناسب وجيد، وأنّ يوجد انخفاض نسبي فقط في ربحية في المصرف، وفي عام 2011 انخفض تصنيف المصرف إلى تصنيف رقم (2) بسبب انخفاض تصنيف كلاً من جودة الأصول وسيولة المصرف وثمّ من أعوام من 2012 إلى 2016 انخفض تصنيف المصرف إلى رقم (3) بسبب الانخفاض الكبير في ربحية المصرف إلى اسوء تصنيف وانخفاض جودة الأصول بشكل ملحوظ، ليعود ويتحسن تصنيف المصرف إلى تصنيف رقم (2) في أعوام 2017 و2018 بسبب تحسن ربحية المصرف بشكل جيد.

وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المنقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لأغلب الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف من عام 2012 إلى عام 2016.

6. بنك العربي :

الجدول رقم (13) تقييم أداء بنك العربي وفق نظام CAMEL

التصنيف	السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال		1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول		1	1	2	2	2	4	4	4	4	3	4	4	4
درجة تصنيف الربحية		3	3	3	2	5	5	5	5	5	5	5	5	4
درجة تصنيف السيولة		1	1	2	3	4	3	2	2	2	2	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.5	1.5	2.0	2.0	3.0	3.3	3.0	3.0	3.0	2.8	2.8	2.8	2.5
درجة التصنيف النهائية		2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المنقل لنظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.3	1.3	1.8	1.9	2.6	3.0	2.8	2.8	2.8	2.5	2.5	2.5	2.4
درجة التصنيف النهائية		1	1	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (13) أن تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (2) للأعوام من 2007 إلى 2010 حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مرضي وسليم

نسبياً، ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بانخفاض جودة الأصول المصرف ونسب الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف بسبب الارتفاع الكبير في النفقات التشغيلية وانخفاض جودة الأصول، ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية من خلال تحسين جودة أصول، من جهة أخرى فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام وأنّ نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بشكل مناسب وجيد، بحيث يجنبه تعرضه لأيّة مشاكل خلل ونقص بالسيولة أما بالنسبة لأعوام من 2011 إلى 2018 فقد انخفضت بشكل واضح جودة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (ارتفاع نسبة القروض المتعثرة) وارتفعت النفقات التشغيلية للمصرف مما أدى لانخفاض تصنيف كلاً جودة الأصول ونسب الربحية للمصرف مما أدى لانخفاض تصنيف المصرف بمقدار درجة و وأصبح يقع ضمن تصنيف رقم (3).
وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف عامي 2007 و2008 فقط.

7. بنك سورية والخليج :

الجدول رقم (14) تقييم أداء بنك سورية والخليج وفق نظام CAMEL

السنة	التصنيف	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال		1	1	1	1	1	1	1	3	1	1	2	5	1
درجة تصنيف جودة الأصول		1	1	1	2	2	4	5	5	5	5	5	5	4
درجة تصنيف الربحية		5	5	5	5	4	5	5	5	5	5	5	5	5
درجة تصنيف السيولة		1	4	1	2	3	4	2	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL														
متوسط التصنيف		2.0	2.8	2.0	2.5	2.5	3.5	3.3	3.5	3.0	3.0	3.3	4.0	2.8
درجة التصنيف النهائية		2	3	2	3	3	4	3	4	3	3	3	4	3
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL														
متوسط التصنيف		1.6	2.3	1.6	2.2	2.2	3.2	3.1	3.5	2.8	2.8	3.2	4.1	2.5
درجة التصنيف النهائية		2	2	2	2	2	3	3	4	3	3	3	4	3

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول وُقْم (14) أنّ تصنيف المصرف في عامي 2007 و 2009 كان يقع ضمن التصنيف رقم (2) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مرضي وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بانخفاض الربحية التي حققها المصرف والسيولة لديه، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف بسبب الارتفاع الكبير في النفقات التشغيلية ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية، أمّا باقي فترة الدراسة فإنّ معظم تصنيف المصرف كان يقع ضمن التصنيف رقم (3) أي أنّ موقف المصرف مقبول ولكن يوجد نقاط ضعف لديه، ويجب على المصرف معالجة هذه النقاط ، التي تمثلت بانخفاض جودة الأصول المصرف خاصة في أعوام 2012 و 2013 و 2014 و 2015 و 2017 و 2018 ويجب على المصرف تحسينها من خلال وتحسين معايير وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية بحيث تساعد تحسين جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي تحسين تصنيف جودة الأصول، أما النقطة السلبية الثانية الذي يعاني منها المصرف هي وجود استمرار انخفاض بنسب الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف انخفاض جودة الأصول، ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية من خلال تحسين جودة أصول، أما النقطة السلبية الثالثة الذي يعاني منها المصرف هي انخفاض السيولة نسبياً باستثناء عامي 2011 و 2012 فقد اتخفضت السيولة بشكل ملحوظ، من جهة أخرى فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام وأنّ نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل. وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لأغلب الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف أعوام 2008 و 2010 و 2011 و 2012.

8. بنك الأردن :

الجدول رقم (15) تقييم أداء بنك الأردن وفق نظام CAMEL

السنة	التصنيف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول	1	1	2	4	4	4	5	4	3	3	3	3
درجة تصنيف الربحية	5	5	5	5	5	5	5	5	4	5	5	4
درجة تصنيف السيولة	3	4	4	3	3	3	3	3	4	3	2	2
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL												
متوسط التصنيف	2.5	2.8	3.0	3.3	3.3	3.3	3.5	3.3	3.0	2.8	2.5	2.5
درجة التصنيف النهائية	3	3	3	3	3	3	4	3	3	3	3	3
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي الممثل لنظام CAMEL												
متوسط التصنيف	2.1	2.3	2.6	3.0	3.0	3.0	3.3	3.0	2.8	2.7	2.5	2.3
درجة التصنيف النهائية	2	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من خلال الجدول أعلاه أن تصنيف المصرف خلال اغلب فترة الدراسة يقع ضمن التصنيف رقم (3) باستثناء عام 2014 حيث كان تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (4) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مقبول ولكن يوجد نقاط ضعف لديه، ويجب على المصرف معالجة هذه النقاط، التي تمثلت بانخفاض جودة الأصول المصرف خاصة في أعوام 2012 و 2013 و 2014 و 2015 ويجب على المصرف تحسينها من خلال وتحسين معايير وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية بحيث تساعد تحسين جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي تحسين تصنيف جودة الأصول، أما النقطة السلبية الثانية التي يعاني منها المصرف هي وجود انخفاض بنسب الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف انخفاض جودة الأصول، ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية من خلال تحسين جودة أصول، أما النقطة السلبية الثالثة التي يعاني منها المصرف هي انخفاض السيولة لديه بشكل ملحوظ خلال معظم فترات الدراسة وخاصة أعوام 2010 و 2011 و 2016 للتحسن السيولة في عام 2018، من جهة أخرى

فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام وإنّ نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل.

وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف عامي 2009 و2014 فقط.

9. بنك فرنسبنك :

الجدول رقم (16) تقييم أداء بنك فرنسبنك وفق نظام CAMEL

السنة	التصنيف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول	1	1	2	2	3	3	3	3	2	2	3	3
درجة تصنيف الربحية	5	5	3	3	5	4	5	5	3	5	5	4
درجة تصنيف السيولة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL												
متوسط التصنيف	2.0	2.0	1.8	1.8	2.5	2.3	2.3	2.5	1.8	2.3	2.5	2.3
درجة التصنيف النهائية	2	2	2	2	3	2	3	3	2	2	3	2
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL												
متوسط التصنيف	1.6	1.6	1.6	1.6	2.2	2.1	2.2	2.2	1.6	1.9	2.2	2.1
درجة التصنيف النهائية	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (16) أن تصنيف المصرف خلال أغلب فترة الدراسة يقع ضمن التصنيف رقم (2) باستثناء أعوام 2013 و2015 و2018 حيث كان تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (3) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مرضي وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بانخفاض جودة الأصول المصرف خاصة في أعوام 2013 و2014 و2015 و2018 ويجب على المصرف تحسينها من خلال وتحسين معايير وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية بحيث تساعد تحسين جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي تحسين تصنيف جودة الأصول، أما النقطة السلبية الثانية التي يعاني منها المصرف هي وجود انخفاض بنسب الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف انخفاض

جودة الأصول، ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية من خلال تحسين جودة أصول، من جهة أخرى فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام وإن نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بشكل مناسب وجيد بحيث يجنبه تعرضه لأي مشاكل خلل ونقص بالسيولة وهذه ما أكدته نسب السيولة لدى المصرف خلال سنوات الدراسة. وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المثقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لأغلب الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف أعوام 2013 و2015 و2018.

10. بنك الشرق :

الجدول رقم (17) تقييم أداء بنك الشرق وفق نظام CAMEL

السنة	التصنيف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول	1	1	1	3	3	3	3	2	2	2	2	2
درجة تصنيف الربحية	5	5	5	5	5	5	4	2	2	4	3	2
درجة تصنيف السيولة	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL												
متوسط التصنيف	2.0	2.0	2.0	2.8	2.5	2.3	1.5	1.5	1.5	2.0	1.8	1.5
درجة التصنيف النهائية	2	2	2	3	3	2	2	2	2	2	2	2
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي المثقل لنظام CAMEL												
متوسط التصنيف	1.6	1.6	1.6	2.5	2.2	2.1	1.5	1.5	1.5	1.8	1.6	1.5
درجة التصنيف النهائية	2	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من الجدول رقم (17) أنّ تصنيف المصرف خلال أغلب فترة الدراسة يقع ضمن التصنيف رقم (2) باستثناء عامي 2012 و2013 حيث كان تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف رقم (3) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مرضي وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بانخفاض جودة الأصول المصرف خاصة في أعوام 2012 و2013 و2014 ويجب على المصرف تحسينها من خلال وتحسين معايير

وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية بحيث تساعد تحسين جودة المحفظة الائتمانية وبالتالي تحسين تصنيف جودة الأصول، أما النقطة السلبية الثانية التي يعاني منها المصرف هي وجود انخفاض بنسب الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف انخفاض جودة الأصول، ويمكن معالجتها من خلال ضبط النفقات التشغيلية وتحسين الإيرادات التشغيلية من خلال تحسين جودة أصول، من جهة أخرى فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام وإن نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بشكل مناسب وجيد بحيث يجنبه تعرضه لأي مشاكل خلل ونقص بالسيولة وهذه ما أكدته نسب السيولة لدى المصرف خلال سنوات الدراسة.

وبمقارنة نتائج تصنيف النظام الممثل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف عام 2013 فقط.

11. بنك قطر الوطني :

الجدول رقم (18) تقييم أداء بنك قطر الوطني وفق نظام CAMEL

السنة	التصنيف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة تصنيف كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف جودة الأصول	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1
درجة تصنيف الربحية	5	5	5	5	4	5	4	4	4	4	2
درجة تصنيف السيولة	3	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1
درجة التصنيف وفق نظام CAMEL											
متوسط التصنيف	2.5	2.0	2.3	2.3	1.8	2.0	1.8	1.8	1.8	1.8	1.3
درجة التصنيف النهائية	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	1
درجة التصنيف وفق قرار مصرف سورية المركزي الممثل لنظام CAMEL											
متوسط التصنيف	2.1	1.6	1.8	1.9	1.5	1.6	1.5	1.5	1.5	1.5	1.2
درجة التصنيف النهائية	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	1

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نجد من خلال الجدول أعلاه أن تصنيف المصرف كان في عام 2010 يقع ضمن التصنيف رقم

(3) أي أن موقف المصرف مقبول ولكن يوجد نقاط ضعف لديه، تمثلت بشكل رئيسي انخفاض بنسب

الربحية التي حققها المصرف، ومن أحد أسباب انخفاض ربحية المصرف ارتفاع النفقات التشغيلية وضعف الإيرادات التشغيلية، أما النقطة السلبية الثانية التي يعاني منها المصرف هي انخفاض السيولة لديه بشكل ملحوظ، ومن ثم تحسنت سيولة المصرف مما أدى لتحسين تصنيف المصرف واصبح يقع ضمن التصنيف رقم (2) حسب معايير التقييم الخاصة بنظام CAMEL، أي أنّ موقف المصرف مرضي وسليم نسبياً ولكن يوجد بعض القصور، ويجب على المصرف معالجة النقاط السلبية، التي تمثلت بانخفاض بنسب الربحية التي حققها المصرف، من جهة أخرى فإنّ المصرف التزم بتحقيق كفاية رأس المال جيدة وسليمة حسب النظام وأنّ نسب الكفاية تفوق الحد الأدنى المحددة من قبل لجنة بازل وجودة الأصول لدى المصرف جيدة بسبب انخفاض نسبة التعثر وسلامة المحفظة الائتمانية لديه وقيام المصرف بإدارة السيولة لديه بشكل مناسب وجيد بحيث يجنبه تعرضه لأي مشاكل خلل ونقص بالسيولة وهذه ما أكدته نسب السيولة لدى المصرف خلال سنوات الدراسة.

وبمقارنة نتائج تصنيف النظام المتقل مع تصنيف النظام الأساسي نجد أنّها متقاربة جداً، حيث كانت مطابقة لمعظم الأعوام وكان الاختلاف في تصنيف عام 2013 فقط.

❖ النقاط السلبية لنظام CAMEL:

1. أعطى النظام أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.
2. لم تراعى معايير بعض النسب للبيئة والظروف التي تحيط بالمصارف التي يتم دراستها، حيث تمّ إعطاء معايير ثابتة وموحدة لكل النسب بغض النظر عن البيئة والظروف التي تحيط بالمصرف، فمن خلال دراسة بنوك عينة البحث تم ملاحظة أنّه لم يستطع أي مصرف أن يحصل على التصنيف الأول لمعيار الربحية، على الرغم من بعض بنوك العينة تتمتع بموقف جيد حتى وفق النظام.
3. اختيار النسب المالية التي بني عليها النظام يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائياً فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر

كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة النظام، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بنسب جديدة أو استخدام الإئتين معاً مما قد يحسن من كفاءة استخدام النظام.

الفصل الرابع :تقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة باستخدام النموذج المقترح

من قبل الباحث

المبحث الأول : نظرة عامة حول النموذج المقترح

1- الهدف من النموذج :

انطلاقاً من النقاط السلبية التي يعاني منها نظام CAMEL لتقييم أداء المصارف، يحاول الباحث اقتراح نموذج يعالج فيها نقاط الضعف لنظام CAMEL، من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية التي أثبتت الدراسات و البحوث العملية بأنها أكثر كفاءة لتحديد الموقف المالي وتقييم أداء المصارف، ومن خلال إعطاء اوزان مختلفة للعناصر المكونة للنموذج المقترح مما يعطي كفاءة للنموذج ودقة أكثر في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، ومن خلال إعطاء النموذج ديناميكية لتقييم أداء المصارف بحيث يعمل على مراعاة البيئة والظروف التي تحيط بالمصرف.

2- عناصر النموذج المقترح ومقوماته:

يعتمد النموذج المقترح بشكل رئيسي على مؤشرات الحيلة الجزئية حيث تعدّ من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء المصارف، التي تعتمد على خمسة مؤشرات تجميعية أساسية (كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة) لتحليل وضع المصارف وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، وفيما يلي عرض للنسب المالية المستخدمة لكل مؤشر من المؤشرات الأساسية:

الجدول رقم (19) النسب المالية المكونة للنموذج المقترح

المؤشر	النسبة	عناصر النسبة	مدلول النسبة
كفاية رأس المال	نسبة رأس المال الأساسي	رأس المال (الشريحة 1) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر * 100	أداة لقياس قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، أي تقيس مدى كفاية (ملاءة) صافي رأس المال الأساسي الذي يحتفظ به المصرف في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.
	نسبة إجمالي رأس المال	رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر * 100	أداة لقياس قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، أي تقيس مدى كفاية (ملاءة) إجمالي رأس المال التنظيمي وفق تعليمات لجنة بازل الذي يحتفظ به المصرف في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.
	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	حقوق الملكية الأساسية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	أداة لقياس قدرة حصة حقوق المساهمين فقط على تسديد التزامات ومواجهة أي خسائر قد يتعرض لها المصرف، أي تقيس مدى كفاية (ملاءة) صافي رأس المال الأساسي الذي يحتفظ به المصرف في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.
	الرافعة المالية	رأس المال (الشريحة 1) / إجمالي الأصول + إجمالي الأصول خارج الميزانية	أداة لقياس قدرة المصرف على تغطية كافة التعرضات من دون ترجيحها بأوزان المخاطر من رأس المال الأساسي.
	جودة الأصول	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القروض المتعثرة / إجمالي القروض
نسبة التصنيف الإجمالي		القروض المتعثرة / حقوق الملكية + المخصصات	تقيس حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما انخفضت هذه

<p>النسبة كان أفضل للمصرف ويعني ان حجم القروض المتعثرة قليل ويوجد ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها وان أداء إدارة الائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.</p>			
<p>تعكس هذه النسبة اهتمام المصرف بالأصول المحققة للإيرادات، يجب ألا تقل النسبة عن 80%.</p>	<p>مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول</p>	<p>نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات</p>	
<p>تقيس مدى اتباع المصرف للحيطه والحذر ونسبة احتياظه بمخصصات لمواجهة قروضه غير المنتجة. كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً يدل على تحوط البنك تجاه قروضه المتعثرة.</p>	<p>إجمالي مخصصات القروض المتعثرة / إجمالي القروض المتعثرة</p>	<p>نسبة مخصصات القروض</p>	
<p>تشير هذه النسبة إلى فعالية المصرف في تخفيض مصاريفه التشغيلية بالمقارنة مع إيراداته التشغيلية، انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً للمصرف، وحسب الدراسات الحدود المقبولة للنسبة حوالي 50%.</p>	<p>مجموع المصاريف التشغيلية / مجموع الإيرادات التشغيلية</p>	<p>فعالية التكلفة</p>	
<p>تظهر هذه النسبة مدى التغير (نمو) في الأصول مقارنة بالفترة السابقة.</p>	<p>إجمالي الأصول للسنة الحالية - إجمالي الأصول للسنة السابقة / إجمالي الأصول للسنة السابقة</p>	<p>نسبة نمو الأصول</p>	
<p>تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها في الأنشطة التشغيلية، كلما زادت النسبة كان ذلك مؤشراً إلى أن نسبة كبيرة من موارد المصرف (حقوق ملكية وودائع) توظف في أنشطة تشغيلية.</p>	<p>(المحفظة التمويلية + الاستثمارات) / (حقوق الملكية + إجمالي الودائع) * 100</p>	<p>كفاءة التشغيلية</p>	
<p>تقيس حجم العوائد من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، حسب أحر الدراسات يجب على المصارف التوجه للعمل عوائد من غير الفوائد وعدم الاكتفاء من عوائد المحفظة الائتمانية</p>	<p>العوائد من غير الفوائد / إجمالي الدخل</p>	<p>نسبة العوائد من غير الفوائد</p>	<p>كفاءة الإدارة</p>

<p>وتظهر هذه النسبة مقدرة الليرة الواحدة من القروض على توليد إيرادات فوائد، وكلما ارتفعت النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للمصرف. وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل لتقويم الأداء وخاصة عند المقارنة مع مصارف مماثلة لأنها تعبر عن نتيجة النشاط التشغيلي الأساسي.</p>	<p>إيرادات الفوائد / إجمالي القروض</p>	<p>نسبة إيرادات الفوائد</p>	<p>الربحية</p>
<p>تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق في كل ليرة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتعتبر هذه النسبة عن الربح المحقق على استثمار الأموال في الأصول المرجحة بالمخاطر. كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً جيداً.</p>	<p>صافي الربح / صافي الأصول المرجحة بالمخاطر</p>	<p>نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر</p>	
<p>تقيس قدرة المصرف على استخدام الأموال المودعة لديه في توليد الأرباح ومقدار الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية مستخدمة منها، وتعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة من قبل المودعين للمقارنة بين المصارف.</p>	<p>صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع * 100</p>	<p>نسبة العوائد على الودائع</p>	
<p>تقيس مدى كفاءة الإدارة المصرفية في استخدام وإدارة الأصول، أي قدرة المصرف على استخدام أصوله في توليد الأرباح، وكلما ارتفعت كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أدائه أفضل.</p>	<p>صافي الربح / إجمالي الأصول</p>	<p>نسبة العائد على الأصول</p>	
<p>تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتُقارن هذه النسبة مع السنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح</p>	<p>صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية</p>	<p>نسبة العائد على حقوق الملكية</p>	

<p>تقيس مدى احتفاظ المصرف للنقد في أصوله، ويدل ارتفاع هذه النسبة على سيولة عالية لدى المصرف وضعف استخدام موارده في الأصول الثابتة وغير النقدية.</p>	<p>إجمالي النقد / إجمالي الأصول * 100</p>	<p>نسبة الأصول السائلة 1</p>	السيولة
<p>تظهر هذه النسبة مقدرة المصرف النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد كامل الودائع، كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً من ناحية وضع السيولة في المصرف، وسلبياً من ناحية التشغيلية والربحية للمصرف.</p>	<p>إجمالي النقد / إجمالي الودائع * 100</p>	<p>نسبة الأصول السائلة 2</p>	
<p>تقيس مدى استخدام المصرف لأموال المودعين لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على زيادة مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديد ولكن وفي ذات الوقت تشير إلى انخفاض مقدرة وكفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك يجب على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.</p>	<p>إجمالي القروض / إجمالي الودائع</p>	<p>نسبة القروض إلى إجمالي الودائع</p>	
<p>تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنوك على تغطية الطلب النقدي قصير الأجل لديه عن طريق أصول سائلة يمكن بسهولة تحويلها إلى نقدية. كلما زادت هذه النسبة زادت سيولة البنك.</p>	<p>الأصول السائلة / الودائع والقروض قصيرة الأجل</p>	<p>نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة الأجل</p>	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر منها (Moody's: Banking Account & Rating Definitions,2011- Annual Report 2018,CGD-2018,p338- The Financial Determinants of operating Efficiency for Lowand High Competitive Banks in Egypt, 2015.....)

3- بناء النموذج المقترح :

بهدف الوصول إلى المؤشر النهائي لتقييم أداء المصرف، قام الباحث بدمج النسب المالية المكونة لكل مؤشر لتصبح في مؤشر واحد، وذلك بالاعتماد على طريق التثقل المتساوي التباين (Variance-Equal Weight Method)، وتعد هذه التقنية هي الأكثر شيوعاً في الأدبيات المالية، حيث يتم أولاً توحيد المتغيرات للتعبير عنها بالوحدات بنفسها ، ثم تجميعها باستخدام أوزان متطابقة مثل دراسات (المشعل، الزرير: "قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري"، Ján Malega: "Modelling of Financial Stress Index in the Czech Republic using Vector Autoregression Analysis", Blagica Petreski: "Analysis of systemic risk and identifying Autoregression Analysis", (financial fragility in Central and Southeast Europe"

وذلك بتطبيق الصيغة التالية:

$$I_t = \sum_{i=1}^k \frac{X_{i,t} - \bar{X}_t}{\sigma_i}$$

حيث : هو K عدد المتغيرات في المؤشر، \bar{X} و σ_i انحرافه المعياري.

ثم يتم جمع جميع المؤشرات الفرعية بأوزان نسبية بناء على قرار مصرف سورية المركزي (مشروع قرار دليل تصنيف المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية) للوصول لحساب المؤشر الكلي والذي يعبر عن تقييم المصرف وعندما يكون قيمة المؤشر الكلي $0 <$ كان تقييم أداء المصرف جيد، وكلما كانت قيمته أعلى كانت تقييم أداء المصرف أفضل والعكس صحيح عندما يكون قيمة المرشر الكلي $0 >$ كانت تقييم أداء المصرف ضعيف وكلما كانت قيمته أقل كانت تقييم أداء المصرف أسوأ.

لم يتمكن للباحث دراسة وتقييم مؤشر الحساسية لمخاطر السوق كون تفاصيل البيانات الكمية اللازمة لدراستها لا يتم نشرها ضمن الإفصاحات المنشورة، وبالتالي لن يتضمن النموذج تقييم هذه المؤشر وعليه قام الباحث بتوزيع تثقل هذه المؤشر على باقي مؤشرات النظام وذلك حسب الوزن النسبي

كلّ مؤشّر من إجمالي مؤشّرات الستة قبل استبعاد المؤشّر وعليه يصبح نسب التثقيّل لكلّ مؤشّر للنموذج المقترح حسب الشكل التالي :

جدول رقم (20) نسب التثقيّل لكل مؤشّر للنموذج المقترح

المؤشّر	معامل التحويل
كفاية رأس المال	%22.22
جودة الموجودات	%22.22
كفاءة الإدارة	%27.44
الربحية	%11.11
السيولة	%16.66

المصدر : من إعداد الباحث

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة باستخدام

النموذج المقترح

سيتم في هذا المبحث تطبيق مؤشرات النموذج المقترح باستخدام خمسة مؤشرات التي تعتمد على تقييم أداء المصارف بالاعتماد على البيانات الكمية دون البيانات النوعية ومن ثم سيتم التحقيق من متانة النموذج المقترح.

1- دراسة وتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة:

ملاحظة (1) : لاحتساب النسب المالية تم استبعاد رصيد أرباح/(خسائر) تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة من بنود قائمة الدخل (اجمالي الربح قبل الضريبة، إجمالي الدخل، صافي الربح) خلال فترة الأزمة من عام 2011 إلى عام 2019 وذلك بسبب حصول تقلبات كبيرة في سعر صرف الليرة السورية مقابل أسعار صرف العملات بهدف الوقوف وتقييم الوضع المالي للمصارف بشكل دقيق دون تأثير تقلبات أسعار الصرف.

ملاحظة (2) : سيتم تحليل تقييم أداء المصرف وفق نتائج احتساب المؤشر الكلي للنموذج المقترح مع تثقيف للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي وذلك حسب دراسة متانة النموذج المقترح (المبحث الثالث من الفصل الرابع) كان أفضل تعبير لمجتمع البحث، ومتانة من احتساب المؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيف للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي.

1. بنك بيمو السعودي الفرنسي :

الجدول رقم (21) نسب كفاية رأس المال لبنك بيمو السعودي الفرنسي

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	8.4%	(1.59)	8.4%	(1.65)	8.8%	(0.30)	2.1%	(1.57)	(5.10)
2008	12.1%	(1.04)	12.1%	(1.12)	11.9%	0.62	3.2%	(1.09)	(2.64)
2009	11.4%	(1.15)	11.5%	(1.22)	11.9%	0.63	2.9%	(1.22)	(2.95)
2010	12.0%	(1.06)	12.3%	(1.11)	11.0%	0.38	3.2%	(1.10)	(2.89)
2011	17.1%	(0.31)	18.5%	(0.23)	15.6%	1.73	6.4%	0.29	1.48
2012	17.4%	(0.28)	22.2%	0.30	15.8%	1.80	4.9%	(0.35)	1.48
2013	21.8%	0.37	22.3%	0.31	9.9%	0.05	5.7%	0.00	0.73
2014	20.4%	0.17	20.8%	0.10	7.5%	(0.68)	6.1%	0.18	(0.23)
2015	22.1%	0.42	22.4%	0.32	5.0%	(1.41)	6.8%	0.49	(0.18)
2016	30.1%	1.59	30.4%	1.45	5.8%	(1.19)	9.3%	1.58	3.43
2017	27.6%	1.22	28.6%	1.20	7.5%	(0.67)	8.4%	1.16	2.91
2018	26.1%	1.01	27.0%	0.97	8.2%	(0.47)	7.4%	0.74	2.24
2019	23.7%	0.64	24.9%	0.67	8.1%	(0.49)	7.7%	0.89	1.72

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (21) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك بيمو السعودي الفرنسي كان ضعيفاً ومنخفضاً بشكل كبير من عام 2007 إلى عام 2010 وذلك لانخفاض رأس المال وبنود رأس المال الإضافية المصرف قياساً مع حجم أصول واستثمارات المصرف واعتماده على الودائع لتمويلها، ولكن لم يتجاوز الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ خلال أعوام 2011 و2012 و2013 وأصبح تقييمه جيداً وذلك بسبب زيادة رأس مال المصرف والبنود الإضافية لرأس المال مع انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر للمصرف، ثم انخفض

المؤشر إلى دون المتوسط خلال عامي 2014 و 2015 وأصبح تقييمه ضعيفاً نسبياً بسبب تحقيق خسائر من الأنشطة التشغيلية للمصرف خلال هذه الفترة بالإضافة لارتفاع رصيد الأصول المرجحة بالمخاطر (نمو المحفظة الائتمانية والاستثمارات)، ثم تحسن المؤشر بشكل كبير من عام 2016 إلى عام 2019 وأصبح تقييمه جيداً نتيجة زيادة رأس مال وارتفاع بنود رأس مال المصرف (الاحتياطيات، تحقيق أرباح مدورة محققة، زيادة رصيد الأرباح المدورة الغير محققة*).

الجدول رقم (22) نسب جودة الأصول لبنك بيمو السعودي الفرنسي

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	2.1%	1.18	13.6%	1.07	64.7%	0.98	80.8%	1.37	4.60
2008	1.8%	1.21	11.3%	1.17	70.0%	1.74	77.9%	1.21	5.33
2009	5.5%	0.88	32.0%	0.27	62.8%	0.69	34.1%	(1.24)	0.60
2010	6.4%	0.80	41.0%	(0.12)	65.6%	1.10	33.4%	(1.28)	0.50
2011	13.1%	0.19	52.7%	(0.63)	63.8%	0.84	35.3%	(1.17)	(0.77)
2012	30.0%	(1.32)	86.2%	(2.10)	52.3%	(0.86)	36.7%	(1.09)	(5.36)
2013	33.0%	(1.58)	68.2%	(1.31)	58.0%	(0.02)	51.5%	(0.27)	(3.18)
2014	30.9%	(1.40)	60.9%	(1.00)	49.4%	(1.28)	51.6%	(0.26)	(3.94)
2015	21.9%	(0.59)	39.4%	(0.05)	55.5%	(0.39)	57.3%	0.06	(0.98)
2016	21.9%	(0.59)	26.0%	0.53	59.4%	0.19	57.4%	0.06	0.19
2017	15.7%	(0.04)	23.1%	0.66	52.3%	(0.86)	63.5%	0.40	0.17
2018	8.4%	0.61	19.5%	0.82	51.3%	(1.00)	70.1%	0.77	1.20
2019	8.0%	0.65	22.0%	0.70	50.3%	(1.15)	82.0%	1.43	1.64

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (22) نجد أن تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك بيمو السعودي الفرنسي كان جيداً في بداية الفترة عامي 2007 و 2008 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/ب/4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للايرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر خلال العامين التاليين بشكل ملحوظ ولكن بقية تقييمه جيد وذلك بسبب ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة)، ثم انخفض المؤشر بشكل واضح من عام 2011 إلى 2015 وخاصة في عام 2012 وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وعدم تشكيل مخصصات كافية مقابل لها وانخفاض نسبة الأصول المولدة للايرادات، ثم تحسن تقييم المؤشر تدريجياً من عام 2016 إلى 2019 نتيجة تحسن جودة المحفظة الائتمانية بسبب انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وزيادة المخصصات المقابلة لها.

الجدول رقم (23) نسب كفاءة الإدارة لبنك بيمو السعودي الفرنسي

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	59.6%	0.38	-	-	68.9%	0.77	19.8%	0.18	0.98
2008	54.8%	0.58	10.4%	0.06	75.0%	1.78	15.2%	0.89	1.52
2009	58.7%	0.42	12.4%	0.16	66.7%	0.42	15.8%	0.80	0.19
2010	65.1%	0.16	11.1%	0.09	69.3%	0.84	18.9%	0.31	0.79
2011	79.2%	(0.40)	(51.7%)	(3.10)	71.0%	1.13	17.7%	0.51	(2.88)
2012	106.7%	(1.49)	9.8%	0.03	59.6%	(0.74)	23.5%	0.40	(1.81)
2013	65.7%	0.14	28.4%	0.97	65.6%	0.24	32.2%	1.74	3.10
2014	58.7%	0.42	15.6%	0.32	56.1%	(1.31)	32.5%	1.78	1.21
2015	41.9%	1.09	19.2%	0.50	63.3%	(0.14)	29.0%	1.24	2.69
2016	35.4%	1.35	26.8%	0.89	66.0%	0.31	19.6%	(0.21)	2.34
2017	127.0%	(2.30)	6.5%	(0.14)	58.6%	(0.91)	13.9%	(1.09)	(4.44)
2018	63.1%	0.25	17.8%	0.43	56.7%	(1.22)	14.3%	(1.03)	(1.56)
2019	84.4%	(0.60)	5.0%	(0.22)	57.0%	(1.17)	20.1%	(0.13)	(2.12)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (23) نجد أن تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك بيمو السعودي الفرنسي كان المؤشر جيداً خلال السنوات الأربعة الأولى للفترة المدروسة حيث كانت نسبة فعالية التكلفة قريبة للحدود الجيدة

للنسبة، وكفاءة تشغيلية جيدة (نسبة توظيف للأصول)، ثم انخفض المؤشر في عامي 2011 و2012 واصبح تقييمه ضعيف وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير (بسبب زيادة المصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية) وانخفاض كبير في قيمة الأصول، ثم يتحسن المؤشر بشكل واضح ويصبح تقييمه جيد من عام 2013 إلى عام 2016 وذلك لانخفاض نسبة فعالية التكلفة حيث كانت ضمن الحدود المقبولة ونمو الأصول بشكل مقبول وتحقيق عوائد من غير الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم ينخفض المؤشر بشكل كبير في عام 2017 واصبح تقييمه ضعيف وذلك بسبب ارتفاع المصاريف التشغيلية بشكل كبير وانخفاض الإيرادات التشغيلية مقارنة مع السنوات السابقة أي ارتفاع كبير لنسبة فعالية التكلفة وانخفاض نسبة نمو الأصول ترافق ذلك مع انخفاض نسبة العوائد من غير الفوائد مقارنة مع السنوات السابقة، وبالرغم من تحسن نسبة فعالية التكلفة ونمو الأصول في عامي 2018 و2019 وتحسن المؤشر ولكن بقية تقييم المؤشر ضعيف.

الجدول رقم (24) نسب الربحية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	19.6%	1.74	1.8%	0.44	0.6%	0.28	0.6%	0.34	19.4%	1.35	4.15
2008	13.0%	(0.05)	2.5%	0.82	0.9%	0.69	0.8%	0.75	18.9%	1.30	3.52
2009	11.5%	(0.47)	2.0%	0.60	0.7%	0.42	0.6%	0.48	15.0%	0.90	1.93
2010	8.6%	(1.26)	1.8%	0.44	0.6%	0.32	0.6%	0.38	13.2%	0.71	0.59
2011	10.3%	(0.80)	0.8%	(0.10)	0.4%	0.04	0.4%	0.03	3.9%	(0.22)	(1.04)
2012	10.5%	(0.72)	(3.1%)	(2.19)	(1.3%)	(2.25)	(1.1%)	(2.25)	(12.8%)	(1.91)	(9.33)
2013	9.9%	(0.89)	(2.4%)	(1.83)	(0.9%)	(1.75)	(0.8%)	(1.77)	(10.0%)	(1.63)	(7.86)
2014	9.9%	(0.90)	(0.1%)	(0.56)	0.0%	(0.59)	0.0%	(0.58)	(0.3%)	(0.65)	(3.27)
2015	11.4%	(0.48)	0.3%	(0.36)	0.2%	(0.34)	0.1%	(0.35)	1.2%	(0.49)	(2.02)
2016	16.9%	1.00	2.0%	0.58	1.0%	0.74	0.8%	0.68	6.4%	0.03	3.03
2017	18.8%	1.52	1.9%	0.54	0.8%	0.60	0.7%	0.55	6.3%	0.02	3.23
2018	15.3%	0.58	2.7%	0.95	1.1%	0.99	0.9%	0.95	9.5%	0.34	3.82
2019	15.8%	0.72	2.2%	0.66	1.0%	0.84	0.8%	0.78	8.5%	0.25	3.25

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (24) نجد أن تقييم مؤشر الربحية لبنك بيمو السعودي الفرنسي كان جيداً في عام 2007 بسبب تحقيق أرباح جيدة من أنشطته التشغيلية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية، ثم انخفض مؤشر الربحية تدريجياً خلال الثلاثة الأعوام التالية من عام 2008 إلى 2010 ولكن بقية تقييم المؤشر جيد وذلك بسبب انخفاض الأرباح المحققة نتيجة ارتفاع المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية)، ولكن انخفض المؤشر من عام 2011 إلى 2015 بشكل كبير وخاصة في عامي 2012 و2013 وأصبح تقييم المؤشر ضعيف بسبب تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية)

نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى أيضاً لانخفاض الإيرادات المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف، ثم تحسن المؤشر من عام 2016 إلى عام 2019 بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيد وتحسن وذلك بسبب تحسن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسن إيراداتها وانخفاض مصروف تدني التسهيلات الائتمانية وتحسنت الإيرادات أيضاً من استثمارات المصرف.

الجدول رقم (25) نسب السيولة لبنك بيمو السعودي الفرنسي

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة الأجل	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	34.1%	(0.76)	37.2%	(1.02)	23.3%	1.00	46.3%	(1.47)	(2.25)
2008	30.1%	(1.53)	33.6%	(1.52)	33.9%	(0.16)	48.1%	(1.28)	(4.49)
2009	36.9%	(0.20)	40.7%	(0.52)	31.1%	0.15	56.6%	(0.41)	(0.99)
2010	33.1%	(0.95)	36.3%	(1.15)	36.0%	(0.39)	54.1%	(0.67)	(3.15)
2011	31.0%	(1.36)	37.1%	(1.03)	54.6%	(2.44)	77.4%	1.75	(3.07)
2012	42.8%	0.94	49.9%	0.77	41.2%	(0.97)	75.8%	1.59	2.32
2013	37.8%	(0.02)	43.5%	(0.13)	28.2%	0.46	58.2%	(0.24)	0.06
2014	43.5%	1.08	50.3%	0.83	27.2%	0.57	67.6%	0.74	3.22
2015	37.8%	(0.03)	46.1%	0.23	29.7%	0.30	62.6%	0.22	0.72
2016	35.0%	(0.57)	43.2%	(0.17)	20.8%	1.27	52.5%	(0.83)	(0.31)
2017	42.9%	0.96	52.7%	1.16	23.3%	1.00	58.5%	(0.21)	2.91
2018	43.9%	1.16	52.8%	1.18	32.0%	0.04	60.7%	0.02	2.40
2019	44.6%	1.28	54.2%	1.37	40.0%	(0.83)	68.1%	0.78	2.61

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (25) نجد أنّ مؤشر السيولة لبنك بيمو السعودي الفرنسي كان تقييمه ضعيفاً من عام 2007 إلى عام 2011 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية

لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2019 (باستثناء عام 2016 كان تقييم المؤشر ضعيفاً بسبب نمو حجم محفظة الاستثمارات بنسبة نمو 35%) بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية مما أدى لتحسن ارصدة النقد، على العموم احتفظ المصرف بنقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحبات مفاجئة.

الجدول رقم (26) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك بيمو السعودي الفرنسي

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
1.42	1.62	0.96	1.74	0.05	(0.60)	(1.43)	(2.54)	(1.26)	(0.83)	(0.24)	0.65	0.47
احتساب قيمة المؤشر الكلي المثلل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.95	1.15	0.30	1.74	0.38	(0.42)	(0.55)	(2.01)	(1.27)	(0.77)	(0.42)	0.66	0.25

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (26) نجد مؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً في عامي 2007 و2008 والسبب الرئيسي كان جودة أصول المصرف عالية وتحقيق ربحية جيدة ومستوى كفاءة الإدارة مقبول بالرغم من انخفاض السيولة وانخفاض كبير لكفاية رأس المال، ثم انخفض المؤشر من عام 2009 إلى عام 2011 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض جودة أصول المصرف بشكل واضح مما أدى لانخفاض ربحية المصرف واستمرار انخفاض تقييم كفاية رأس المال والسيولة، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير في عام 2012 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرت بها البلاد حيث انخفضت جودة الأصول (جودة المحفظة الائتمانية) والربحية بشكل كبير وزيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لانخفاض السيولة أيضاً ، ثم تحسن المؤشر تدريجياً في عامي 2013 و2014 ولكن ببقية تقييم أداء المصرف ضعيف نتيجة استمرار الأزمة والتبعيات وتأثير الظروف الاقتصادية الصعبة على البيئة المصرفية

والأعمال، ثم تحسّن المؤشر من عام 2015 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسّن جودة المحفظة الائتمانية بشكل ملحوظ) مما أدى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد ونتيجة تحسّن جودة الأصول والربحية تحسّنت كفاية رأس المال بشكل كبير ونتيجة تحسّن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسن سيولة المصرف بشكل كبير.

2. بنك عودة :

الجدول رقم (27) نسب كفاية رأس المال لبنك عودة

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	12.4%	(1.07)	12.4%	(1.16)	13.4%	0.74	6.3%	(0.97)	(2.46)
2008	9.6%	(1.26)	9.6%	(1.35)	10.1%	0.20	4.2%	(1.28)	(3.69)
2009	15.3%	(0.87)	15.3%	(0.96)	15.2%	1.03	6.7%	(0.90)	(1.71)
2010	15.7%	(0.85)	16.5%	(0.89)	15.0%	0.98	5.8%	(1.03)	(1.79)
2011	18.3%	(0.68)	20.2%	(0.64)	17.1%	1.34	8.5%	(0.64)	(0.61)
2012	19.3%	(0.61)	26.5%	(0.21)	17.8%	1.44	8.9%	(0.57)	0.06
2013	34.0%	0.37	35.7%	0.40	6.4%	(0.39)	10.8%	(0.29)	0.10
2014	32.3%	0.26	33.3%	0.24	4.3%	(0.74)	13.3%	0.10	(0.14)
2015	40.2%	0.78	40.9%	0.76	(0.5%)	(1.50)	17.0%	0.67	0.71
2016	53.6%	1.68	54.2%	1.65	1.9%	(1.11)	22.7%	1.53	3.74
2017	51.2%	1.52	51.9%	1.49	4.1%	(0.77)	19.2%	1.00	3.25
2018	43.0%	0.97	43.5%	0.93	4.9%	(0.64)	18.9%	0.95	2.20
2019	24.6%	(0.25)	25.8%	(0.26)	5.3%	(0.57)	22.0%	1.43	0.35

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (27) نجد أنّ مؤشر كفاية رأس المال لبنك عودة كان ضعيفاً ومنخفضاً بشكل كبير من عام 2007 إلى عام 2011 وذلك لانخفاض رأس المال وبنود رأس المال الإضافية المصرف قياساً مع حجم أصول واستثمارات المصرف واعتماده على الودائع لتمويلها، ولكن لم يتجاوز الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ خلال من عام 2011 إلى عام 2018 بشكل تصاعدي وأصبح تقييمه جيداً (باستثناء عام 2014 حيث كان تقييم المؤشر ضعيفاً) وذلك بسبب زيادة رأس المال المصرف بمبلغ بسيط مع انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر للمصرف، وكان سبب تحسّن المؤشر بشكل كبير خلال أعوام 2016 و2017 و2018 نتيجة ارتفاع بنود رأس المال المصرف (الاحتياطيات، انخفاض رصيد الخسائر المتراكمة، زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة*)، ثم انخفض المؤشر بشكل ملحوظ في عام 2019 ولكن بقية تقييم المؤشر جيد بسبب انخفاض نسبة كفاية رأس المال الأساسية والإجمالية نتيجة ارتفاع رصيد الأصول المرجحة بالمخاطر (نمو المحفظة الائتمانية والاستثمارات).

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

الجدول رقم (28) نسب جودة الأصول لبنك عودة

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة محمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	5.1%	0.91	17.7%	0.22	77.1%	1.20	15.1%	(1.01)	1.32
2008	3.0%	1.16	18.6%	0.16	77.2%	1.21	18.8%	(0.98)	1.55
2009	2.3%	1.25	9.7%	0.79	74.1%	1.05	22.1%	(0.95)	2.15
2010	3.2%	1.15	17.7%	0.22	68.0%	0.74	22.3%	(0.95)	1.16
2011	9.0%	0.45	31.5%	(0.76)	67.7%	0.73	66.6%	(0.53)	(0.11)
2012	18.9%	(0.74)	42.7%	(1.56)	55.7%	0.12	82.5%	(0.38)	(2.57)
2013	28.9%	(1.95)	50.4%	(2.11)	49.9%	(0.18)	102.6%	(0.19)	(4.43)
2014	22.5%	(1.17)	31.7%	(0.78)	32.2%	(1.07)	142.6%	0.18	(2.84)
2015	15.7%	(0.36)	13.9%	0.49	23.6%	(1.51)	247.4%	1.16	(0.21)
2016	20.3%	(0.92)	11.3%	0.68	23.0%	(1.54)	221.9%	0.93	(0.85)
2017	12.5%	0.03	6.7%	1.01	39.4%	(0.71)	330.7%	1.95	2.27
2018	12.6%	0.01	6.7%	1.01	42.6%	(0.55)	254.5%	1.23	1.71
2019	11.2%	0.18	11.8%	0.64	63.3%	0.50	74.2%	(0.46)	0.86

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (28) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك عودة كان جيداً في السنوات الأربعة الأولى للفترة المدروسة من عام 2007 إلى 2010 وذلك نتيجة انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المتعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر وأصبح تقييمه ضعيفاً من عام 2011 إلى عام 2016 وخاصة في أعوام 2012 و2013 و2014 انخفض المؤشر بشكل كبير وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة لارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وانخفاض نسبة التوظيفات في الأصول المحققة للإيرادات، ثم تحسّن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً في أعوام 2017

و2018 و2019 نتيجة تحسن جودة المحفظة الائتمانية نتيجة انخفاض التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وتشكيل المخصصات الكافية لها ونمو نسبة التوظيفات في الأصول المحققة للإيرادات بشكل جيد نسبياً.

الجدول رقم (29) نسب كفاءة الإدارة لبنك عودة

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	56.4%	0.55	-	-	81.0%	1.08	17.1%	(0.93)	0.70
2008	59.4%	0.51	37.9%	1.36	84.5%	1.28	20.9%	(0.25)	2.90
2009	56.9%	0.55	22.4%	0.68	78.2%	0.92	24.7%	0.44	2.58
2010	57.8%	0.54	19.4%	0.54	71.5%	0.53	24.8%	0.45	2.07
2011	107.5%	(0.15)	(47.9%)	(2.44)	77.3%	0.87	20.9%	(0.24)	(1.96)
2012	165.7%	(0.95)	(27.7%)	(1.55)	67.7%	0.32	24.3%	0.36	(1.82)
2013	293.1%	(2.70)	8.7%	0.07	68.1%	0.34	25.7%	0.62	(1.68)
2014	100.0%	(0.04)	15.6%	0.37	47.1%	(0.86)	30.8%	1.53	1.00
2015	159.9%	(0.87)	21.3%	0.62	36.5%	(1.47)	29.7%	1.33	(0.38)
2016	26.4%	0.97	22.2%	0.67	33.0%	(1.67)	26.0%	0.67	0.64
2017	46.1%	0.70	5.9%	(0.06)	47.2%	(0.85)	14.7%	(1.35)	(1.56)
2018	54.5%	0.58	7.3%	0.00	48.3%	(0.79)	17.0%	(0.95)	(1.16)
2019	73.9%	0.31	1.0%	(0.27)	67.4%	0.30	12.9%	(1.68)	(1.34)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (29) نجد أن تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك عودة كان جيداً خلال السنوات الأربعة الأولى للفترة المدروسة من عام 2007 إلى عام 2011 بسبب نسبة فعالية التكلفة كانت قريبة للحدود الجيدة للنسبة، وكفاءة تشغيلية جيدة (نسبة توظيف للأصول)، ثم انخفض المؤشر في أعوام 2011 و2012 و2013 وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير وانخفاض كبير لقيمة الأصول بشكل كبير، ثم تحسّن المؤشر من عام 2014 إلى عام 2016 حيث كان تقييمه جيداً في عامي 2014 و2016 وضعيفاً في عام 2015 وذلك لانخفاض فعالية التكلفة وعودتها للحدود المقبولة

ونمو الأصول بشكل مقبول وتحقيق عوائد من غير الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم ينخفض المؤشر بشكل كبير في من عام 2017 إلى عام 2018 وأصبح تقييمه ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض الفعالية التشغيلية للصرف بشكل رئيسي بالإضافة لانخفاض نسبة نمو الأصول تراقق ذلك مع انخفاض نسبة العوائد من غير الفوائد.

الجدول رقم (30) نسب الربحية لبنك عودة

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	14.6%	0.70	1.2%	0.40	0.8%	0.43	0.7%	0.47	9.2%	0.67	2.68
2008	12.6%	0.01	1.2%	0.40	0.7%	0.40	0.6%	0.43	11.9%	0.84	2.08
2009	10.3%	(0.77)	1.6%	0.48	1.0%	0.49	0.8%	0.52	10.2%	0.73	1.44
2010	8.3%	(1.46)	1.7%	0.49	0.8%	0.44	0.7%	0.48	9.9%	0.71	0.66
2011	11.5%	(0.36)	(1.1%)	(0.04)	(0.7%)	(0.15)	(0.6%)	(0.15)	(5.3%)	(0.26)	(0.97)
2012	12.7%	0.04	(4.6%)	(0.71)	(3.0%)	(1.02)	(2.4%)	(1.01)	(16.7%)	(0.99)	(3.68)
2013	9.9%	(0.90)	(16.5%)	(2.99)	(7.4%)	(2.73)	(6.0%)	(2.77)	(45.0%)	(2.81)	(12.21)
2014	10.1%	(0.85)	0.0%	0.17	0.0%	0.12	0.0%	0.13	0.0%	0.08	(0.36)
2015	11.8%	(0.27)	(3.7%)	(0.54)	(2.4%)	(0.81)	(1.8%)	(0.74)	(9.0%)	(0.50)	(2.86)
2016	12.4%	(0.07)	3.1%	0.76	2.1%	0.92	1.5%	0.83	5.6%	0.44	2.89
2017	16.1%	1.22	2.5%	0.65	1.4%	0.65	1.0%	0.62	4.8%	0.38	3.53
2018	19.2%	2.32	2.0%	0.55	1.3%	0.60	1.0%	0.58	4.5%	0.36	4.42
2019	13.7%	0.39	1.1%	0.38	1.4%	0.65	1.0%	0.61	4.3%	0.35	2.38

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (30) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك عودة كان جيداً من عام 2007 إلى عام 2010 بسبب تحقيق أرباح جيدة من أنشطته التشغيلية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية، ثم انخفض المؤشر من عام 2011 إلى عام 2015 بشكل كبير وخاصة في عام 2013 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً بسبب تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف

مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف، ثم تحسن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً من عام 2016 إلى عام 2019 بسبب تحسن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسن الإيرادات أيضاً من استثمارات المصرف.

الجدول رقم (31) نسب السيولة لبنك عودة

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	23.3%	(1.09)	26.5%	(1.11)	31.1%	0.65	37.7%	(1.60)	(3.15)
2008	20.0%	(1.30)	23.1%	(1.25)	38.4%	0.16	62.6%	(0.52)	(2.90)
2009	25.1%	(0.98)	28.9%	(1.01)	40.0%	0.05	51.5%	(1.00)	(2.94)
2010	29.9%	(0.69)	33.8%	(0.80)	48.0%	(0.49)	52.2%	(0.97)	(2.95)
2011	27.9%	(0.81)	34.7%	(0.77)	60.8%	(1.35)	54.9%	(0.85)	(3.78)
2012	38.9%	(0.14)	48.9%	(0.17)	62.3%	(1.45)	75.5%	0.04	(1.71)
2013	44.2%	0.19	54.6%	0.08	59.9%	(1.29)	66.9%	(0.33)	(1.35)
2014	61.6%	1.26	76.8%	1.02	50.7%	(0.67)	79.4%	0.21	1.82
2015	69.2%	1.72	94.1%	1.75	36.5%	0.29	99.1%	1.07	4.83
2016	57.5%	1.00	81.8%	1.23	27.9%	0.87	119.4%	1.95	5.06
2017	54.1%	0.80	72.4%	0.83	20.1%	1.39	87.9%	0.58	3.60
2018	51.7%	0.65	68.1%	0.65	17.7%	1.55	87.3%	0.56	3.41
2019	31.2%	(0.61)	42.3%	(0.44)	36.7%	0.27	94.2%	0.86	0.08

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (31) نجد أنّ مؤشر السيولة عودة كان تقيّمه ضعيفاً من عام 2007 إلى عام 2013 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقيّمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2019 بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، وانخفض المؤشر في عام 2019 ولكن ببقية تقيّمه جيد بسبب نتيجة نمو حجم التوظيفات والاستثمارات (خاصةً نمو المحفظة الائتمانية)، ولكن على العموم احتفظ المصرف بنقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحبيات مفاجئة.

الجدول رقم (32) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك عودة

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.47	2.12	2.22	2.29	0.42	(0.11)	(3.91)	(1.94)	(1.49)	(0.17)	0.30	(0.01)	(0.18)
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.17	1.61	1.78	1.98	0.49	(0.12)	(3.01)	(1.76)	(1.44)	0.02	0.48	0.08	(0.29)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (32) نجد مؤشر الكلي كان تقيّم أداء المصرف ضعيفاً في عام 2007، فعلى الرغم من تحقيق المصرف ربحية جيدة وجودة أصول عالية ومستوى كفاءة الإدارة مقبول ولكن كانت السيولة وكفاية رأس المال المصرف منخفضتين بشكل واضح، وعلى الرغم من استمرار انخفاض السيولة وكفاية رأس المال المصرف من عام 2008 إلى عام 2010 ولكن تحسّن المؤشر الكلي وكان تقيّم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسن مستوى كفاءة الإدارة بشكل كبير مع المحافظة على تحقيق ربحية جيدة وجودة أصول عالية، ثم انخفض المؤشر من عام 2011 إلى عام 2014 وأصبح تقيّم أداء المصرف ضعيفاً نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلاد حيث انخفضت جودة الأصول (جودة المحفظة الائتمانية) مما

أثر على الربحية بشكل كبير وأدى لانخفاضها أيضاً وزيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لاستمرار انخفاض السيولة أيضاً وانخفاض مستوى كفاءة الإدارة بشكل كبير أيضاً، ثم تحسّن المؤشر من عام 2015 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد ونتيجة تحسّن جودة الأصول والربحية أدى لتحسّن كفاية رأس المال بشكل كبير ونتيجة تحسّن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسّن سيولة المصرف بشكل كبير.

3. بنك سورية والمهجر :

الجدول رقم (33) نسب كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية صافي الأصول المرجحة إلى	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	12.3%	(0.61)	12.3%	(0.71)	13.6%	1.33	4.6%	(1.02)	(1.01)
2008	12.0%	(0.71)	12.0%	(0.80)	12.8%	1.14	4.8%	(0.95)	(1.32)
2009	13.0%	(0.38)	13.1%	(0.48)	12.1%	1.00	5.5%	(0.78)	(0.65)
2010	11.5%	(0.85)	11.9%	(0.82)	10.3%	0.59	4.9%	(0.93)	(2.01)
2011	13.8%	(0.15)	14.5%	(0.10)	11.5%	0.85	7.1%	(0.35)	0.25
2012	14.4%	0.04	17.7%	0.83	11.6%	0.87	7.7%	(0.19)	1.55
2013	9.8%	(1.36)	10.1%	(1.33)	2.6%	(1.15)	6.0%	(0.64)	(4.49)
2014	11.7%	(0.79)	12.0%	(0.81)	2.3%	(1.21)	7.1%	(0.36)	(3.16)
2015	15.3%	0.31	15.5%	0.19	2.9%	(1.08)	9.6%	0.29	(0.28)
2016	14.3%	0.01	14.4%	(0.11)	2.4%	(1.20)	10.9%	0.64	(0.67)
2017	16.6%	0.71	16.8%	0.55	4.1%	(0.81)	11.5%	0.78	1.23
2018	20.9%	2.03	21.1%	1.78	6.7%	(0.21)	13.2%	1.23	4.84
2019	20.0%	1.74	21.2%	1.82	7.2%	(0.12)	17.3%	2.29	5.72

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (33) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر ضعيف في بداية فترة الدراسة من عام 2007 إلى عام 2010 وذلك لانخفاض رأس المال وبنود رأس المال الإضافية المصرف قياساً مع حجم أصول واستثمارات المصرف واعتماده على الودائع لتمويلها، ولكن لم يتجاوز الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً في عامي 2011 و2012 بسبب زيادة رأس المال المصرف وانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر (بسبب انخفاض المحفظة الائتمانية والاستثمارات)، ثم انخفض المؤشر إلى تقييم ضعيف من عام 2013 إلى عام 2016 وبشكل كبير انخفض في عامي 2013 و2014 بسبب الارتفاع الكبير بالأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة لانخفاض بنود رأس المال الإضافية نتيجة لتحقيق خسائر متراكمة من الأنشطة التشغيلية ، ثم تحسّن تقييم المؤشر بشكل كبير وتصاعدي أصبح تقييمه جيداً في أعوام 2017 و2018 و2019 وذلك بسبب نتيجة نمو وزياد بنود رأس المال وبنود الإضافية لرأس المال المصرف (زيادة رأس المال، انخفاض رصيد الخسائر المتراكمة، زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة*) بنسب أعلى من نمو الأصول المرجحة بالمخاطر (المحفظة الائتمانية والاستثمارات).

الجدول رقم (34) نسب جودة الأصول لبنك سورية والمهجر

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	1.5%	1.01	5.8%	0.85	75.6%	0.12	14.6%	(2.08)	(0.11)
2008	0.8%	1.04	3.8%	0.98	77.3%	0.28	62.6%	(0.55)	1.75
2009	1.6%	1.00	7.0%	0.77	74.9%	0.05	40.0%	(1.27)	0.55
2010	0.8%	1.04	4.8%	0.91	78.9%	0.44	57.2%	(0.72)	1.66
2011	4.8%	0.85	16.4%	0.17	79.4%	0.49	69.6%	(0.33)	1.19
2012	19.1%	0.17	38.8%	(1.25)	73.2%	(0.12)	68.2%	(0.38)	(1.58)
2013	38.6%	(0.76)	52.5%	(2.12)	81.6%	0.70	81.5%	0.05	(2.13)
2014	42.2%	(0.93)	39.0%	(1.26)	77.3%	0.28	96.5%	0.53	(1.38)
2015	47.5%	(1.18)	27.4%	(0.52)	82.9%	0.83	103.6%	0.75	(0.12)
2016	56.0%	(1.59)	20.6%	(0.09)	83.4%	0.89	107.6%	0.88	0.09
2017	48.1%	(1.21)	15.4%	0.24	73.9%	(0.05)	108.2%	0.90	(0.13)
2018	20.1%	0.12	9.4%	0.62	63.8%	(1.05)	120.0%	1.27	0.96
2019	12.8%	0.47	8.1%	0.70	45.2%	(2.88)	109.9%	0.95	(0.76)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (34) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك سورية والمهجر ضعيف وكان منخفض نسبياً فعلى الرغم من انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية غير عاملة ونسبة توظيفات جيدة في أصول المولدة للإيرادات ولكن لم يتم تشكيل مخصصات كافية مقابل التسهيلات الائتمانية غير عاملة إلا أنّ كان تقييم المؤشر ضعيفاً، ثم تحسّن المؤشر في السنوات الأربعة التالية من عام 2008 إلى عام 2011 وأصبح تقييمه جيداً وذلك نتيجة انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المتعثرة) وزيادة المخصصات المقابلة لها وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر وأصبح تقييمه

ضعيفاً من عام 2011 إلى عام 2014 بسبب انخفاض جودة المحفظة نتيجة ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة، ثم تحسّن المؤشر من عام 2015 إلى 2019 ولكن كان تقييمه متأرجحاً بنسب متقاربة جيدة لعامي 2016 و2018 وضعيف لأعوام 2015 و2017 و2019 ، فعلى الرغم من تحسّن جودة المحفظة الائتمانية انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المتعثرة) وتشكيل المخصصات المقابلة لها ولكن هنالك انخفاض في نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للايرادات بشكل واضح.

الجدول رقم (35) نسب كفاءة الإدارة لبنك سورية والمهجر

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	54.8%	0.05	-	-	78.5%	1.03	42.4%	2.50	3.58
2008	43.7%	0.44	8.9%	0.23	80.0%	1.10	23.2%	0.12	1.90
2009	47.8%	0.30	5.5%	0.07	77.4%	0.98	20.3%	(0.24)	1.12
2010	51.8%	0.16	21.1%	0.80	81.8%	1.18	17.3%	(0.61)	1.53
2011	67.1%	(0.38)	(32.6%)	(1.69)	81.1%	1.15	16.4%	(0.72)	(1.64)
2012	97.9%	(1.47)	(22.4%)	(1.22)	66.2%	0.48	18.0%	(0.52)	(2.73)
2013	96.6%	(1.42)	38.2%	1.59	30.6%	(1.12)	26.6%	0.55	(0.41)
2014	51.0%	0.19	12.8%	0.41	29.6%	(1.16)	30.2%	0.99	0.42
2015	19.3%	1.30	26.3%	1.04	27.0%	(1.29)	24.2%	0.25	1.31
2016	17.0%	1.39	26.7%	1.05	43.6%	(0.54)	26.0%	0.47	2.37
2017	61.0%	(0.16)	(8.8%)	(0.59)	39.0%	(0.74)	18.5%	(0.46)	(1.95)
2018	23.8%	1.14	(5.5%)	(0.43)	37.8%	(0.80)	13.0%	(1.14)	(1.23)
2019	100.1%	(1.55)	(23.1%)	(1.25)	49.5%	(0.27)	12.5%	(1.21)	(4.27)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (35) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك سورية والمهجر كان جيداً خلال السنوات الأربعة الأولى للفترة المدروسة من عام 2007 إلى عام 2010 وذلك كون فعالية التكلفة كانت ضمن الحدود المقبولة للنسبة، وكفاءة التشغيلية جيدة (نسبة توظيف للأصول) وتحقيق عوائد من غير

الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم انخفض المؤشر وأصبح تقييمه ضعيفاً في أعوام 2011 و2012 و2013 وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير وانخفاض كبير لقيمة الأصول بشكل كبير وانخفاض الكفاءة التشغيلية، ثم تحسّن المؤشر بشكل واضح وأصبح تقييمه جيداً من عام 2014 إلى عام 2016 وذلك لانخفاض فعالية التكلفة وعودتها للحدود المقبولة ونمو الأصول بشكل مقبول وتحقيق عوائد من غير الفوائد جيدة، ثم ينخفض المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه ضعيفاً في أعوام 2017 و2018 و2019 وذلك بسبب انخفاض الإيرادات التشغيلية بشكل كبير مقارنة مع السنوات السابقة أي ارتفاع كبير لنسبة فعالية التكلفة وانخفاض نسبة نمو الأصول ونسبة العوائد من غير الفوائد.

الجدول رقم (36) نسب الربحية لبنك سورية والمهجر

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	20.7%	(0.14)	0.9%	(0.20)	0.4%	0.05	0.4%	0.07	6.9%	0.25	0.03
2008	16.0%	(0.72)	2.2%	(0.92)	1.0%	0.57	0.9%	0.62	16.4%	0.92	0.47
2009	13.8%	(1.00)	2.0%	(0.78)	1.0%	0.51	0.9%	0.56	14.5%	0.78	0.07
2010	10.5%	(1.41)	1.7%	(0.65)	0.8%	0.42	0.8%	0.46	13.9%	0.75	(0.43)
2011	16.0%	(0.72)	0.7%	(0.04)	0.4%	0.05	0.4%	0.06	4.5%	0.09	(0.56)
2012	18.1%	(0.46)	(2.2%)	1.60	(1.5%)	(1.54)	(1.3%)	(1.51)	(12.5%)	(1.10)	(3.01)
2013	18.3%	(0.45)	(3.8%)	2.49	(2.7%)	(2.55)	(2.4%)	(2.59)	(37.2%)	(2.83)	(5.94)
2014	19.3%	(0.32)	0.1%	0.30	0.0%	(0.27)	0.0%	(0.25)	0.5%	(0.19)	(0.74)
2015	23.3%	0.18	1.6%	(0.56)	1.2%	0.69	1.0%	0.68	10.1%	0.48	1.47
2016	29.6%	0.95	0.9%	(0.16)	0.8%	0.39	0.7%	0.37	6.0%	0.19	1.73
2017	39.2%	2.13	1.7%	(0.63)	1.5%	0.93	1.2%	0.87	10.1%	0.48	3.78
2018	31.2%	1.15	1.8%	(0.67)	1.4%	0.88	1.1%	0.81	8.3%	0.35	2.52
2019	28.4%	0.80	0.2%	0.23	0.2%	(0.13)	0.2%	(0.13)	0.9%	(0.17)	0.61

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (36) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك سورية والمهجر جيداً في بداية الفترة المدروسة من عام 2007 إلى عام 2009 بسبب تحقيق أرباح جيدة من أنشطته التشغيلية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية ، ثم انخفض المؤشر من عام 2010 إلى 2014 بشكل كبير وخاصةً في عامي 2012 و2013 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً بسبب تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرفية، ثم تحسّن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً من عام 2015 إلى عام 2019 بسبب تحسّن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسّن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسّن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسّن الإيرادات أيضاً من استثمارات المصرف.

الجدول رقم (37) نسب السيولة لبنك سورية والمهجر

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	23.0%	(0.94)	25.2%	(1.03)	23.5%	(0.28)	80.7%	0.26	(2.00)
2008	20.5%	(1.05)	22.5%	(1.13)	29.2%	(0.77)	73.6%	(0.15)	(3.11)
2009	23.1%	(0.94)	25.4%	(1.02)	29.5%	(0.80)	53.5%	(1.29)	(4.05)
2010	18.6%	(1.14)	20.4%	(1.21)	36.4%	(1.40)	40.8%	(2.01)	(5.75)
2011	19.7%	(1.09)	22.6%	(1.13)	36.3%	(1.40)	51.4%	(1.41)	(5.02)
2012	34.9%	(0.42)	40.5%	(0.47)	32.4%	(1.06)	68.5%	(0.44)	(2.39)
2013	72.0%	1.20	80.2%	0.99	17.0%	0.28	88.7%	0.71	3.19
2014	73.0%	1.24	83.1%	1.09	12.6%	0.67	92.1%	0.91	3.91
2015	75.4%	1.35	88.2%	1.28	9.4%	0.95	94.0%	1.01	4.58
2016	59.0%	0.63	70.5%	0.63	6.4%	1.21	82.6%	0.36	2.84
2017	62.1%	0.77	75.1%	0.80	5.5%	1.28	91.8%	0.89	3.74
2018	61.5%	0.74	75.5%	0.82	8.9%	0.99	90.8%	0.83	3.38
2019	36.6%	(0.35)	63.7%	0.38	16.4%	0.34	81.8%	0.32	0.69

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (37) نجد أنّ مؤشر السيولة سورية والمهجر كان تقييمه ضعيفاً من عام 2007 إلى عام 2012 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2019 بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير عام 2019 ولكن بقيمه جيد بسبب انخفاض أرصدة النقدية نتيجة سحب لحوالي 23% من الودائع على العموم احتفظ المصرف بنقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحب مفاجئة.

الجدول رقم (38) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك سورية والمهجر

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.40	2.09	1.33	1.27	1.39	(0.19)	(1.95)	(1.63)	(1.16)	(1.00)	(0.59)	(0.06)	0.10
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.10	1.79	0.74	1.19	1.20	(0.32)	(1.71)	(1.49)	(1.03)	(0.66)	(0.38)	0.15	0.42

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (38) نجد مؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً في عامي 2007 و2008 ذلك بسبب مستوى كفاءة الإدارة جيد جداً وجودة الأصول جيدة وتحقيق ربحية مقبولة بالرغم من انخفاض السيولة وانخفاض كبير لكفاية رأس المال، ثم انخفض المؤشر في عامي 2009 و2010 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض جودة أصول المصرف نسبياً مما أدى لانخفاض ربحية المصرف وانخفاض مستوى كفاءة الإدارة (مقارنةً مع السنوات السابقة) واستمرار انخفاض تقييم كفاية رأس المال والسيولة، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2014 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل

كبير وزيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لانخفاض السيولة أيضاً، ثم تحسن المؤشر من عام 2015 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسن جودة الأصول (تحسن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدى لتحسن ربحية المصرف بشكل جيد وتحسنت كفاية رأس المال بشكل كبير ونتيجة تحسن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسن سيولة المصرف بشكل كبير.

4. بنك بيبيلوس :

الجدول رقم (39) نسب كفاية رأس المال لبنك بيبيلوس

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	15.7%	(0.63)	15.7%	(0.74)	17.4%	1.40	8.8%	(0.64)	(0.62)
2008	11.2%	(1.07)	11.2%	(1.19)	12.0%	0.78	6.1%	(1.07)	(2.54)
2009	8.4%	(1.33)	8.4%	(1.45)	8.8%	0.42	5.1%	(1.21)	(3.56)
2010	12.8%	(0.91)	13.3%	(0.98)	12.8%	0.88	7.7%	(0.82)	(1.84)
2011	16.0%	(0.61)	18.0%	(0.53)	15.8%	1.21	10.3%	(0.42)	(0.35)
2012	13.7%	(0.83)	19.9%	(0.34)	13.4%	0.95	8.5%	(0.70)	(0.92)
2013	20.9%	(0.15)	21.8%	(0.16)	3.7%	(0.16)	10.5%	(0.39)	(0.86)
2014	23.4%	0.09	24.2%	0.08	(2.9%)	(0.91)	10.6%	(0.37)	(1.12)
2015	25.9%	0.33	26.3%	0.28	(4.3%)	(1.08)	14.8%	0.26	(0.21)
2016	34.1%	1.10	34.4%	1.06	(9.7%)	(1.70)	20.7%	1.17	1.64
2017	39.3%	1.59	39.7%	1.57	(2.3%)	(0.85)	23.3%	1.56	3.87
2018	34.9%	1.18	35.2%	1.14	(0.4%)	(0.63)	21.2%	1.24	2.92
2019	35.6%	1.24	36.6%	1.27	2.4%	(0.32)	22.2%	1.39	3.58

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (39) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك بيبيلوس كان ضعيفاً من عام 2007 إلى عام 2015 وخاصة في أعوام 2008 و2009 و2010 حيث كان تقييم المؤشر ضعيفاً جداً وذلك بسبب تحقيق خسائر ناتجة من الأنشطة التشغيلية خلال هذه الفترة مما أدّى لانخفاض رأس مال وبنود رأس المال الإضافية للمصرف (على الرغم من زيادات رأس المال التي تم في عامي 2010 و2011) مقارنة مع حجم الأصول المرجحة بالمخاطر (الاستثمارات والتوظيفات للمصرف) على الرغم أنّه لم يتجاوز الحدرد الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، اما للفترة من عام 2016 إلى عام 2019 فقد تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيد جداً وذلك بسبب زيادة بنود رأس المال الإضافية (زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف العملات*) بشكل أعلى من زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف.

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

الجدول رقم (40) نسب جودة الأصول لبنك بيبيلوس

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	0.5%	1.15	1.8%	1.04	85.0%	1.50	56.2%	(1.10)	2.59
2008	0.9%	1.13	4.1%	0.94	77.8%	1.12	62.2%	(0.93)	2.26
2009	0.8%	1.14	5.2%	0.90	80.8%	1.28	92.0%	(0.11)	3.20
2010	1.3%	1.11	6.5%	0.84	77.4%	1.11	47.3%	(1.34)	1.71
2011	3.9%	0.96	12.9%	0.57	67.4%	0.58	97.4%	0.04	2.15
2012	37.6%	(1.00)	78.1%	(2.16)	45.1%	(0.58)	43.8%	(1.44)	(5.18)
2013	49.3%	(1.68)	65.3%	(1.63)	35.2%	(1.09)	82.3%	(0.38)	(4.77)
2014	37.7%	(1.00)	46.5%	(0.84)	27.1%	(1.51)	123.4%	0.76	(2.59)
2015	30.1%	(0.56)	32.6%	(0.25)	46.7%	(0.49)	132.0%	1.00	(0.30)
2016	33.4%	(0.75)	24.2%	0.10	43.0%	(0.68)	145.5%	1.37	0.04
2017	28.9%	(0.49)	22.4%	0.17	40.5%	(0.81)	143.9%	1.33	0.20
2018	22.6%	(0.13)	22.9%	0.15	49.0%	(0.37)	125.0%	0.81	0.46
2019	18.3%	0.12	22.3%	0.18	54.8%	(0.07)	95.6%	(0.01)	0.22

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (40) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك بيبيلوس كان جيداً من عام 2007 إلى عام 2011 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ولكنّه انخفض بشكل كبير وأصبح ضعيفاً من عام 2012 إلى 2015 وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) دون تشكيل المخصصات الكافية المقابلة لها وانخفاض نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات، ثم تحسّن المؤشر تدريجياً من عام 2016 إلى 2019 وأصبح تقييمه جيداً بسبب تحسّن

جودة المحظفة الائتمانية نتيجة لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وتشكيل المخصصات الكافية المقابلة لها مع نمو نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات.

الجدول رقم (41) نسب كفاءة الإدارة لبنك بيبيلوس

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	86.7%	(0.47)	-	-	88.8%	1.62	21.2%	0.21	1.36
2008	62.6%	0.44	34.3%	1.77	80.6%	0.91	15.5%	(0.68)	2.43
2009	71.5%	0.10	19.4%	0.59	85.1%	1.30	19.4%	(0.08)	1.91
2010	69.8%	0.17	23.2%	0.89	81.6%	0.99	19.9%	(0.00)	2.04
2011	87.6%	(0.50)	8.3%	(0.29)	73.8%	0.32	20.6%	0.11	(0.36)
2012	124.1%	(1.86)	(6.7%)	(1.49)	66.5%	(0.32)	13.9%	(0.93)	(4.60)
2013	109.6%	(1.32)	6.9%	(0.40)	59.3%	(0.94)	31.4%	1.77	(0.90)
2014	62.8%	0.43	14.0%	0.16	49.5%	(1.79)	29.3%	1.45	0.24
2015	32.5%	1.56	26.2%	1.12	67.0%	(0.27)	21.5%	0.24	2.65
2016	41.2%	1.24	0.4%	(0.92)	68.7%	(0.13)	16.3%	(0.56)	(0.37)
2017	98.5%	(0.91)	(9.5%)	(1.71)	58.0%	(1.05)	10.2%	(1.50)	(5.16)
2018	45.9%	1.06	17.7%	0.45	62.9%	(0.63)	12.3%	(1.18)	(0.30)
2019	72.4%	0.07	10.0%	(0.16)	69.9%	(0.02)	27.5%	1.17	1.07

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (41) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك بيبيلوس كان جيداً خلال السنوات الأربعة الأولى للفترة المدروسة من عام 2007 إلى عام 2010 وذلك كون نسبة فعالية التكلفة كانت قريبة للحدود المقبولة للنسبة، وكفاءة التشغيلية جيدة (نسبة توظيف للأصول) وتحقيق عوائد من غير الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير منح الائتمان)، لينخفض المؤشر في عام 2011 و2012 و2013 ويصبح ضعيفاً وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير وانخفاض معدل نمو الأصول، ثم عاد للتحسن بشكل واضح وأصبح تقييمه جيداً عامي 2014 و2015 وذلك

لانخفاض فعالية التكلفة وعودتها للحدود المقبولة ونمو الأصول بشكل مقبول وتحقيق عوائد جيدة من غير الفوائد، ثم ينخفض تقييم المؤشر إلى ضعيف في أعوام 2016 و2017 و2018 وبشكل كبير في عام 2017 وذلك بسبب انخفاض الإيرادات التشغيلية بشكل كبير أي ارتفاع كبير لنسبة فعالية التكلفة وانخفاض نسبة نمو الأصول ترافق ذلك مع انخفاض نسبة العوائد من غير الفوائد مقارنة مع السنوات السابقة، ليعود ويتحسن المؤشر ويصبح تقييم جيد في عام 2019 لارتفاع الإيرادات التشغيلية بشكل كبير مما أدى لتحسن نسبة فعالية التكلفة وتحسن ملحوظ للعوائد المحققة من غير الفوائد.

الجدول رقم (42) نسب الربحية لبنك بيبيلوس

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	11.7%	0.67	0.2%	0.26	0.2%	0.19	0.2%	0.21	1.4%	0.35	1.68
2008	11.4%	0.38	1.1%	0.42	0.8%	0.30	0.7%	0.36	9.3%	0.76	2.22
2009	9.4%	(1.10)	0.7%	0.35	0.6%	0.26	0.5%	0.31	7.7%	0.68	0.49
2010	7.9%	(2.22)	0.7%	0.35	0.6%	0.26	0.5%	0.31	5.3%	0.55	(0.74)
2011	10.9%	0.05	(1.2%)	(0.00)	(1.2%)	(0.04)	(0.9%)	(0.07)	(6.6%)	(0.06)	(0.13)
2012	11.4%	0.41	(4.6%)	(0.66)	(5.3%)	(0.75)	(3.4%)	(0.71)	(23.2%)	(0.92)	(2.63)
2013	9.7%	(0.90)	(11.1%)	(1.88)	(9.7%)	(1.49)	(7.1%)	(1.66)	(48.1%)	(2.21)	(8.14)
2014	9.9%	(0.75)	(6.4%)	(1.00)	(4.6%)	(0.63)	(3.7%)	(0.78)	(25.3%)	(1.03)	(4.19)
2015	10.8%	(0.02)	(2.6%)	(0.28)	(2.6%)	(0.29)	(1.9%)	(0.32)	(9.7%)	(0.23)	(1.14)
2016	11.4%	0.45	(6.0%)	(0.90)	(8.7%)	(1.32)	(4.9%)	(1.09)	(17.0%)	(0.60)	(3.46)
2017	12.3%	1.09	10.8%	2.25	13.8%	2.50	8.8%	2.43	26.6%	1.66	9.93
2018	11.5%	0.52	1.9%	0.57	2.2%	0.53	1.5%	0.56	5.2%	0.55	2.73
2019	12.8%	1.43	1.6%	0.52	1.9%	0.48	1.2%	0.47	4.2%	0.50	3.39

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2019-2007)

من الجدول رقم (42) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك بيبيلوس كان جيداً في خلال أعوام 2007 و2008 و2009 بسبب تحقيق أرباح جيدة من أنشطته التشغيلية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية ، ثم انخفض المؤشر وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً من عام 2010 إلى 2016 وبشكل كبير خاصة في عامي 2012 و2013 نتيجة تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) ناتجة عن انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدت لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف، ثم تحسّن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً خلال أعوام 2017 و2018 و2019 بسبب تحسّن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسّن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسّن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسّن الإيرادات من استثمارات المصرف أيضاً.

الجدول رقم (43) نسب السيولة لبنك بيبيلوس

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر	النسبة
2007	16.7%	(1.44)	71.8%	45.1%	(1.41)	19.7%	(1.44)	(2.17)	(0.89)
2008	26.0%	(0.84)	70.0%	45.4%	(1.03)	29.3%	(0.84)	(1.31)	(0.97)
2009	18.5%	(1.32)	57.2%	56.8%	(1.36)	21.0%	(1.32)	(4.05)	(1.55)
2010	21.3%	(1.14)	61.5%	62.2%	(1.20)	25.0%	(1.14)	(4.15)	(1.36)
2011	27.8%	(0.72)	73.7%	66.7%	(0.81)	34.8%	(0.72)	(3.31)	(0.80)
2012	48.6%	0.63	102.3%	72.6%	0.80	75.2%	0.63	0.26	0.50
2013	56.0%	1.11	92.8%	57.7%	0.84	76.0%	1.11	2.09	0.07
2014	64.8%	1.68	99.9%	53.1%	1.03	80.9%	1.68	3.73	0.39
2015	45.9%	0.46	115.9%	51.6%	0.34	63.5%	0.46	2.72	1.13
2016	47.4%	0.55	105.0%	57.2%	1.14	83.7%	0.55	2.46	0.63
2017	51.0%	0.79	125.6%	59.2%	0.99	80.0%	0.79	3.25	1.57
2018	43.3%	0.29	101.9%	60.4%	0.37	64.2%	0.29	0.90	0.49
2019	38.1%	(0.05)	108.3%	70.7%	0.29	62.3%	(0.05)	(0.43)	0.78

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (43) نجد أنّ مؤشر السيولة بيبيلوس كان تقييمه ضعيفاً من عام 2007 إلى عام 2011 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2018 بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، ثم انخفض المؤشر في عام 2019 وأصبح تقييمه ضعيفاً بسبب نمو التوظيفات والاستثمارات (نمو المحفظة الائتمانية) دون أي نمو يذكر للودائع، ولكن على العموم فقد احتفظ المصرف بنقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحبيات مفاجئة.

الجدول رقم (44) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك بيبيلوس

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
1.57	1.34	2.42	0.06	0.74	(0.79)	(2.51)	(2.61)	(0.40)	(0.59)	(0.40)	0.61	0.57
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
1.45	1.12	1.12	0.29	0.95	(0.60)	(2.06)	(2.88)	(0.26)	(0.23)	(0.17)	0.64	0.64

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (44) نجد المؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً في عامي 2007 و2008 جيد والسبب الرئيسي كان جودة الأصول عالية ومستوى كفاءة الإدارة جيد وتحقيق ربحية جيدة بالرغم من انخفاض السيولة وانخفاض كبير لكفاية رأس المال، ثم انخفض المؤشر في عامي 2009 و2010 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيفاً وذلك بسبب وانخفاض ربحية المصرف واستمرار انخفاض تقييم كفاية رأس المال والسيولة، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2014 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت

بها البلد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل كبير، ثم عاد للتحسن المؤشر من عام 2015 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد ونتيجة تحسّن جودة الأصول والربحية تحسّنت كفاية رأس المال بشكل كبير.

5. بنك الدولي للتجارة والتمويل :

الجدول رقم (45) نسب كفاية رأس المال لبنك الدولي للتجارة والتمويل

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	15.2%	(0.74)	15.2%	(0.78)	16.9%	0.97	5.7%	0.97	(2.06)
2008	16.3%	(0.52)	16.3%	(0.58)	15.8%	0.87	6.5%	0.87	(1.42)
2009	11.6%	(1.44)	11.6%	(1.42)	11.0%	0.41	5.6%	0.41	(4.00)
2010	17.1%	(0.36)	17.4%	(0.39)	15.7%	0.86	7.2%	0.86	(0.84)
2011	21.9%	0.58	22.7%	0.57	18.8%	1.15	10.6%	1.15	2.63
2012	22.5%	0.69	26.4%	1.21	19.2%	1.19	12.1%	1.19	3.99
2013	19.1%	0.03	19.5%	(0.01)	7.3%	0.05	12.2%	0.05	1.00
2014	17.8%	(0.24)	18.1%	(0.25)	1.6%	(0.48)	11.3%	(0.48)	(0.38)
2015	13.2%	(1.13)	13.5%	(1.08)	(8.6%)	(1.46)	9.2%	(1.46)	(3.86)
2016	16.0%	(0.58)	16.2%	(0.60)	(8.8%)	(1.48)	10.6%	(1.48)	(2.32)
2017	20.1%	0.23	20.3%	0.14	(4.4%)	(1.06)	10.8%	(1.06)	(0.26)
2018	25.8%	1.34	26.1%	1.16	(3.6%)	(0.98)	10.5%	(0.98)	1.80
2019	30.0%	2.15	31.0%	2.03	6.4%	(0.03)	13.9%	(0.03)	5.72

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم(45) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك الدولي للتجارة والتمويل كان ضعيفاً ومنخفضاً بشكل واضح كان في بداية فترة الدراسة من عام 2007 إلى عام 2010، وذلك لانخفاض رأس المال وبنود الإضافة لرأس المال مقارنة مع حجم التوظيفات والاستثمارات للمصرف (الأصول المرجحة بالمخاطر) ولكن لم يتجاوز الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر في أعوام 2011 و2012 و2013 وأصبح تقييمه جيداً وذلك لزيادة رأس مال المصرف وبنوده الإضافة ترافق ذلك مع انخفاض حجم التوظيفات والاستثمارات، ومن عام 2014 إلى عام 2017 انخفض المؤشر وبشكل كبير خلال عامي 2015 و2016 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك لانخفاض نسبي لنسب كفاية رأس المال الأساسي والإجمالي نتيجة زيادة حجم التوظيفات والاستثمارات مع انخفاض كبير لحقوق الملكية الأساسية وذلك نتيجة تحقيق خسائر متراكمة محققة من الأنشطة التشغيلية ، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً في عامي 2018 و2019 وذلك لزيادة حقوق الملكية المصرف نتيجة تحقيقه أرباح من الأنشطة التشغيلية ولتعويضه لجزء للخسائر الحاصلة في السنوات السابقة وارتفاع بنود الإضافة لرأس المال المصرف (زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف العملات*) دون أن يرافقه زيادة في حجم التوظيفات والاستثمارات.

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

الجدول رقم (46) نسب جودة الأصول لبنك الدولي للتجارة والتمويل

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة أصول المحفظة للأيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	0.1%	1.11	0.3%	1.19	66.0%	0.04	4.3%	(1.41)	0.93
2008	0.1%	1.11	0.3%	1.19	64.5%	(0.17)	14.0%	(1.16)	0.97
2009	0.4%	1.08	2.3%	1.07	73.5%	1.02	21.4%	(0.96)	2.21
2010	0.8%	1.05	3.7%	0.99	75.8%	1.33	20.9%	(0.97)	2.39
2011	4.4%	0.75	15.6%	0.25	71.4%	0.75	35.2%	(0.60)	1.15
2012	12.4%	0.07	30.2%	(0.64)	68.0%	0.29	54.8%	(0.09)	(0.36)
2013	20.8%	(0.63)	37.7%	(1.10)	64.7%	(0.14)	52.3%	(0.15)	(2.02)
2014	31.2%	(1.49)	48.6%	(1.77)	68.8%	0.41	64.6%	0.17	(2.68)
2015	34.3%	(1.75)	43.0%	(1.42)	72.7%	0.92	70.5%	0.33	(1.94)
2016	24.1%	(0.90)	24.2%	(0.27)	66.4%	0.09	94.3%	0.95	(0.13)
2017	18.5%	(0.44)	18.7%	0.06	53.6%	(1.60)	96.1%	1.00	(0.97)
2018	14.4%	(0.09)	16.7%	0.19	50.4%	(2.02)	101.8%	1.15	(0.77)
2019	11.7%	0.14	15.4%	0.27	58.7%	(0.92)	124.6%	1.75	1.23

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (46) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك الدولي للتجارة والتمويل كان جيداً من عام 2007 إلى عام 2011 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر من عام 2012 إلى عام 2018 وأصبح تقييمه ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض كبير لجودة المحفظة الائتمانية نتيجة الارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وعدم تشكيل المخصصات كافية مقابل لها وانخفاض نسبة الأصول المولدة للإيرادات بشكل تنازلي، ثم تحسّن تقييم المؤشر في عام 2019 وذلك لانخفاض رصيد

التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) تشكيل المخصصات كافية مقابل لها ونمو نسبة التوظيفات في للأصول المولدة للإيرادات.

الجدول رقم (47) نسب كفاءة الإدارة لبنك الدولي للتجارة والتمويل

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	36.6%	0.68	-	-	77.2%	(0.23)	42.3%	2.07	2.51
2008	35.4%	0.69	6.0%	(0.21)	72.3%	(0.74)	36.4%	1.45	1.19
2009	34.4%	0.70	24.0%	1.05	81.2%	0.18	27.8%	0.56	2.49
2010	37.9%	0.67	12.4%	0.23	82.6%	0.32	23.9%	0.15	1.38
2011	57.3%	0.47	(27.4%)	(2.54)	82.0%	0.26	25.1%	0.28	(1.53)
2012	114.9%	(0.13)	(7.4%)	(1.15)	76.1%	(0.35)	16.5%	(0.61)	(2.24)
2013	247.2%	(1.49)	12.3%	0.22	79.5%	0.00	17.7%	(0.49)	(1.76)
2014	242.6%	(1.44)	5.8%	(0.23)	87.9%	0.88	16.3%	(0.64)	(1.43)
2015	301.1%	(2.04)	19.5%	0.73	99.4%	2.07	16.4%	(0.63)	0.13
2016	115.5%	(0.13)	31.0%	1.53	90.8%	1.18	11.5%	(1.13)	1.45
2017	33.3%	0.71	10.5%	0.10	70.8%	(0.90)	10.6%	(1.23)	(1.32)
2018	45.7%	0.58	10.6%	0.11	63.2%	(1.68)	16.8%	(0.58)	(1.58)
2019	30.2%	0.74	11.2%	0.15	70.0%	(0.99)	30.2%	0.81	0.71

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (47) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك الدولي للتجارة والتمويل كان جيداً خلال السنوات الأربعة الأولى لفترة الدراسة من عام 2007 إلى عام 2010 وذلك بسبب نسبة فعالية التكلفة كانت قريبة للحدود المقبولة للنسبة، وكفاءة التشغيلية جيدة (نسبة توظيف للأصول) وتحقيق عوائد من غير الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم انخفض المؤشر من عام 2011 إلى عام 2014 ويصبح تقييمه ضعيفاً وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير وانخفاض الكفاءة التشغيلية بشكل واضح وانخفاض معدل نمو الأصول، ثم تحسّن

المؤشر وأصبح تقييمه جيداً خلال عامي 2015 وذلك لنمو كلاً من الأصول والكفاءة التشغيلية، ثم ينخفض المؤشر بشكل كبير في عامي 2017 و2018 فعلى الرغم من تحسن فعالية التكلفة نتيجة نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة أعلى من المصاريف التشغيلية ونمو أصول المصرف ولكن كان تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض الكفاءة التشغيلية بشكل كبير وانخفاض العوائد من غير الفوائد، وفي عام 2019 تحسّن المؤشر نتيجة تحسّن العوائد من غير الفوائد والمحافظة على نسبة فعالية التكلفة ومعدل نمو الأصول أدى لتحسّن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً.

الجدول رقم (48) نسب الربحية لبنك الدولي للتجارة والتمويل

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	15.6%	0.48	1.9%	0.37	1.1%	0.36	0.9%	0.37	11.2%	0.46	2.03
2008	11.0%	(0.79)	2.3%	0.44	1.4%	0.42	1.1%	0.42	13.9%	0.55	1.05
2009	8.9%	(1.36)	2.1%	0.40	1.5%	0.44	1.2%	0.44	17.8%	0.68	0.64
2010	8.6%	(1.46)	2.2%	0.41	1.4%	0.43	1.2%	0.43	12.5%	0.50	0.34
2011	10.9%	(0.80)	1.9%	0.35	1.4%	0.42	1.0%	0.42	8.2%	0.35	0.74
2012	14.2%	0.10	(0.9%)	(0.19)	(0.6%)	(0.06)	(0.5%)	(0.06)	(3.3%)	(0.04)	(0.27)
2013	13.4%	(0.12)	(6.9%)	(1.40)	(5.9%)	(1.31)	(4.6%)	(1.31)	(35.5%)	(1.15)	(5.33)
2014	12.6%	(0.36)	(5.1%)	(1.04)	(4.5%)	(0.97)	(3.5%)	(0.97)	(28.2%)	(0.90)	(4.25)
2015	14.5%	0.17	(9.8%)	(1.97)	(9.4%)	(2.16)	(7.2%)	(2.16)	(72.6%)	(2.42)	(8.53)
2016	19.4%	1.53	(2.7%)	(0.55)	(2.6%)	(0.54)	(1.9%)	(0.54)	(16.6%)	(0.50)	(0.56)
2017	20.9%	1.92	6.9%	1.34	5.3%	1.36	4.0%	1.36	33.7%	1.23	7.18
2018	15.9%	0.56	2.2%	0.41	1.2%	0.38	0.9%	0.38	8.3%	0.35	2.09
2019	14.4%	0.14	7.2%	1.42	4.8%	1.23	3.6%	1.23	24.0%	0.89	4.88

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (48) نجد أن تقييم مؤشر الربحية للبنك الدولي للتجارة والتمويل كان جيداً في بداية الفترة من عام 2007 إلى عام 2011 بسبب تحقيق أرباح من أنشطته التشغيلية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير وخاصةً في أعوام 2013 و2014 و2015 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية ، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً في عام أعوام 2017 و2018 و2019 بسبب تحسن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسّن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسّن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسّن الإيرادات من استثمارات المصرف أيضاً.

الجدول رقم (49) نسب السيولة لبنك الدولي للتجارة والتمويل

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة ¹	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة ²	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	33.3%	0.21	43.0%	0.20	31.5%	0.84	102.5%	1.08	2.33
2008	38.7%	0.85	47.8%	0.62	45.1%	(0.31)	84.7%	0.05	1.22
2009	25.8%	(0.69)	30.8%	(0.88)	47.4%	(0.50)	63.3%	(1.19)	(3.26)
2010	22.5%	(1.08)	27.2%	(1.20)	51.2%	(0.82)	48.5%	(2.05)	(5.15)
2011	23.6%	(0.95)	31.3%	(0.84)	63.7%	(1.87)	70.3%	(0.78)	(4.44)
2012	26.7%	(0.58)	34.0%	(0.60)	54.9%	(1.13)	72.9%	(0.63)	(2.95)
2013	29.2%	(0.28)	37.3%	(0.31)	48.4%	(0.59)	83.2%	(0.04)	(1.21)
2014	26.4%	(0.61)	34.1%	(0.59)	45.1%	(0.31)	94.4%	0.61	(0.90)
2015	23.0%	(1.02)	30.2%	(0.94)	37.4%	0.34	89.3%	0.31	(1.30)
2016	30.7%	(0.10)	42.7%	0.17	28.9%	1.06	109.8%	1.50	2.62
2017	44.2%	1.50	59.3%	1.65	26.1%	1.29	104.7%	1.20	5.64
2018	48.6%	2.03	61.9%	1.87	26.4%	1.27	84.4%	0.03	5.20
2019	37.4%	0.69	50.4%	0.86	32.5%	0.75	82.4%	(0.09)	2.21

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (49) نجد أنّ تقييم مؤشر السيولة لبنك الدولي للتجارة والتمويل كان المؤشر جيداً في عامي 2007 و2008 بسبب احتفاظ الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع وتحقيق التوازن حجم الودائع وحجم التوظيفات والاستثمارات وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، ثم انخفض المؤشر أصبح تقييمه ضعيفاً من عام 2009 إلى عام 2015 بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل جيد من عام 2016 إلى عام 2019 وأصبح تقييم المؤشر جيداً بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، على العموم احتفظ المصرف بنقد وشبه نقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحبات مفاجئة.

الجدول رقم (50) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك الدولي للتجارة والتمويل

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
2.95	1.35	2.05	0.21	(3.10)	(1.93)	(1.86)	(0.36)	(0.29)	(0.38)	(0.39)	0.60	1.15
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
2.65	0.89	1.10	0.23	(2.42)	(1.70)	(1.51)	(0.34)	(0.24)	(0.09)	(0.18)	0.55	1.06

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (50) نجد مؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً في عامي 2007 و2008 بسبب مستوى كفاءة الإدارة وتحقيق ربحية وتوفر السيولة وجودة أصول جيدة، ثم انخفض المؤشر في عامي 2009 و2010 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض ربحية المصرف نسبياً مع انخفاض كبير للسيولة واستمرار انخفاض تقييم كفاية رأس المال، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2015 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلاد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة

المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل كبير وانخفاض مستوى كفاءة الإدارة وزيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لاستمرار انخفاض السيولة أيضاً، ثم تحسّن المؤشر من عام 2016 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد مما ساهم في تحسّن كفاية رأس المال بشكل كبير ونتيجة تحسّن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسّن سيولة المصرف بشكل كبير.

6. بنك العربي :

الجدول رقم (51) نسب كفاية رأس المال لبنك العربي

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	21.0%	0.20	21.0%	(0.13)	23.3%	1.22	6.1%	(1.44)	(0.16)
2008	20.2%	(0.06)	20.2%	(0.39)	20.9%	1.06	9.0%	(0.76)	(0.15)
2009	19.3%	(0.37)	19.3%	(0.70)	19.7%	0.98	8.5%	(0.87)	(0.95)
2010	15.6%	(1.56)	16.1%	(1.72)	15.2%	0.69	7.4%	(1.14)	(3.74)
2011	22.9%	0.80	25.2%	1.25	22.1%	1.13	12.1%	(0.04)	3.14
2012	16.8%	(1.17)	23.9%	0.81	16.0%	0.74	9.2%	(0.72)	(0.34)
2013	20.8%	0.12	21.3%	(0.05)	4.3%	(0.02)	12.8%	0.11	0.16
2014	17.6%	(0.90)	18.1%	(1.09)	(4.3%)	(0.58)	11.9%	(0.09)	(2.66)
2015	22.7%	0.74	23.0%	0.52	(7.5%)	(0.79)	17.0%	1.09	1.56
2016	27.3%	2.24	27.5%	1.99	(7.8%)	(0.81)	21.1%	2.04	5.46
2017	22.6%	0.72	22.9%	0.47	(10.2%)	(0.96)	16.6%	1.00	1.23
2018	20.2%	(0.05)	20.5%	(0.29)	(14.4%)	(1.24)	14.3%	0.47	(1.11)
2019	18.3%	(0.69)	19.4%	(0.67)	(17.3%)	(1.43)	13.8%	0.35	(2.44)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (51) نجد أنّ مؤشر كفاية رأس المال لبنك العربي كان دون المتوسط وتقييمه ضعيفاً في بداية فترة الدراسة من عام 2007 إلى عام 2009 لانخفاض رأس المال وبنود رأس المال الإضافية المصرف قياساً مع حجم أصول واستثمارات المصرف واعتماده على الودائع لتمويلها وانخفاض الرافعة المالية للمصرف، ولكن في عام 2010 انخفض المؤشر بشكل واضح وذلك نتيجة لارتفاع رصيد الأصول المرجحة بالمخاطر (نمو المحفظة الائتمانية) بشكل كبير دون أن يقابلها زيادة في رأس المال المصرف، ليتحسن المؤشر في عام 2011 ويكون تقييم المؤشر جيداً نتيجة لزيادة رأس المال المصرف، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير ويصبح تقييمه ضعيفاً في عام 2012 وذلك لانخفاض رأس المال المصرف بسبب تحقيق خسائر من الأنشطة التشغيلية خلال العام، ثم تحسّن تقييم المؤشر إلى جيد في عام 2013 نتيجة ارتفاع بنود رأس المال الإضافية للمصرف (زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف العملات*)، وثم في عام 2014 انخفض تقييم المؤشر إلى ضعيف بسبب تحقيق خسائر متراكمة محققة من الأنشطة التشغيلية ، ليتحسن المؤشر خلال أعوام 2015 و2016 و2017 خاصة في عام 2016 ارتفاع بنود رأس المال الإضافية للمصرف (زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف العملات*)، ثم انخفض تقييم المؤشر مرة أخرى إلى ضعيف في عامي 2018 و2019 نتيجة استمرار تحقيق خسائر محققة من الأنشطة التشغيلية مما أدى لانخفاض رأس مال المصرف.

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

الجدول رقم (52) نسب جودة الأصول لبنك العربي

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	0.3%	1.29	1.3%	1.71	68.4%	0.10	0.0%	(1.47)	1.64
2008	1.7%	1.24	6.5%	1.53	73.4%	1.30	0.2%	(1.46)	2.61
2009	4.2%	1.16	20.7%	1.01	71.9%	0.95	20.6%	(0.91)	2.21
2010	6.2%	1.09	37.5%	0.40	69.8%	0.44	16.0%	(1.03)	0.90
2011	10.1%	0.96	34.3%	0.51	74.6%	1.59	41.1%	(0.35)	2.71
2012	39.6%	(0.02)	91.9%	(1.59)	64.2%	(0.92)	35.0%	(0.52)	(3.05)
2013	46.6%	(0.25)	76.0%	(1.01)	64.5%	(0.85)	61.0%	0.19	(1.92)
2014	57.2%	(0.61)	78.8%	(1.11)	66.7%	(0.32)	72.1%	0.49	(1.55)
2015	60.8%	(0.73)	60.7%	(0.45)	68.4%	0.09	85.0%	0.84	(0.25)
2016	64.4%	(0.85)	49.5%	(0.04)	69.3%	0.30	90.5%	0.99	0.40
2017	69.7%	(1.03)	53.8%	(0.20)	61.5%	(1.59)	91.3%	1.01	(1.81)
2018	72.3%	(1.11)	58.0%	(0.35)	61.9%	(1.49)	92.3%	1.04	(1.92)
2019	73.4%	(1.15)	59.6%	(0.41)	69.7%	0.40	97.8%	1.18	0.02

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (52) نجد أنّ مؤشر جودة الأصول لبنك العربي كان مرتفعاً وتقييمه جيد في بداية الفترة المدروسة من عام 2007 حتى عام 2011 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر في 2012 بشكل كبير وأصبح تقييمه ضعيفاً بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بسبب ارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) نسبة تجاوزت 300% عن العام السابق، وبسبب تشكيل المصرف للمخصصات مقابل الديون المتعثرة خلال الاعوام التالية تحسّن المؤشر قليلاً من عام 2013 إلى عام 2018 ولكن بقية تقييمه ضعيف، أما بالنسبة لتقييم المؤشر جيد في عامي 2016 و2019 يعود السبب

لنمو نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية) مقارنة بأعوام الدراسة.

الجدول رقم (53) نسب كفاءة الإدارة لبنك العربي

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	47%	1.00	-	-	72.3%	(1.29)	10.0%	(1.69)	(1.99)
2008	53%	0.95	34.5%	1.97	76.4%	(0.86)	24.0%	1.61	3.68
2009	73%	0.81	5.9%	(0.09)	76.2%	(0.88)	22.7%	1.30	1.14
2010	59%	0.91	16.7%	0.69	74.1%	(1.11)	17.4%	0.05	0.55
2011	101%	0.62	(10.3%)	(1.26)	82.8%	(0.19)	17.4%	0.03	(0.79)
2012	252%	(0.45)	0.2%	(0.50)	75.9%	(0.91)	10.7%	(1.53)	(3.40)
2013	439%	(1.77)	13.3%	0.44	82.0%	(0.26)	17.5%	0.07	(1.52)
2014	457%	(1.90)	2.8%	(0.31)	91.6%	0.75	14.3%	(0.68)	(2.13)
2015	281%	(0.66)	19.1%	0.86	96.2%	1.24	16.1%	(0.26)	1.19
2016	225%	(0.26)	24.0%	1.21	96.2%	1.24	21.0%	0.90	3.10
2017	134%	0.38	(8.2%)	(1.10)	87.7%	0.33	14.4%	(0.66)	(1.05)
2018	241%	(0.37)	(1.1%)	(0.59)	87.0%	0.26	20.8%	0.85	0.14
2019	88%	0.71	(11.2%)	(1.32)	100.3%	1.68	17.3%	0.02	1.09

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (53) نجد أنّ مؤشر تقييم كفاءة الإدارة لبنك العربي كان ضعيفاً جداً في عام 2007 وذلك بسبب انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف وانخفاض العوائد من غير الفوائد (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم تحسّن المؤشر في أعوام 2008 و2009 و2010 حيث كان تقييم المؤشر جيداً وذلك بسبب نمو الأصول بشكل جيد وتحسّن فعالية التكلفة مع تحقيق عوائد جيدة من العوائد من غير الفوائد، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه ضعيفاً في أعوام 2011 و2012 و2013 و2014 نتيجة ارتفاع فعالية التكلفة بشكل كبير (نتيجة

الانخفاض الكبير للإيرادات التشغيلية) وانكماش في معدل نمو الأصول، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ من عام 2015 إلى 2019 (باستثناء عام 2017 كان تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك تقلص نمو الأصول وانخفاض العوائد من غير الفوائد) وخاصة في عام 2016 حيث كان تقييمه جيداً وذلك لتحسّن الإيرادات التشغيلية وتحقيق نمو جيد للأصول مع نمو واضح للكفاءة التشغيلية المصرف (افضل عامي في 2015 و2016 لمؤشر للكفاءة التشغيلية) ونمو الأصول والعوائد من غير الفوائد.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	13.4%	2.42	2.0%	1.12	0.8%	0.95	0.7%	0.94	8.8%	1.02	6.44
2008	10.9%	0.86	1.7%	1.04	1.0%	1.00	0.8%	1.00	8.2%	0.98	4.90
2009	9.0%	(0.32)	1.1%	0.87	0.6%	0.90	0.5%	0.89	5.5%	0.83	3.16
2010	8.6%	(0.56)	1.8%	1.08	1.1%	1.05	1.0%	1.05	11.1%	1.15	3.76
2011	9.8%	0.16	(0.1%)	0.53	(0.1%)	0.69	(0.1%)	0.66	(0.4%)	0.49	(0.01)
2012	10.9%	0.87	(5.0%)	(0.87)	(4.2%)	(0.51)	(3.3%)	(0.53)	(20.7%)	(0.68)	(1.72)
2013	9.0%	(0.31)	(7.6%)	(1.60)	(7.2%)	(1.41)	(5.8%)	(1.46)	(35.4%)	(1.52)	(6.30)
2014	8.7%	(0.48)	(8.0%)	(1.72)	(8.6%)	(1.82)	(6.9%)	(1.88)	(44.0%)	(2.01)	(7.91)
2015	7.8%	(1.10)	(4.4%)	(0.68)	(5.7%)	(0.96)	(4.2%)	(0.87)	(18.8%)	(0.57)	(4.17)
2016	7.4%	(1.29)	(2.4%)	(0.13)	(3.7%)	(0.36)	(2.5%)	(0.24)	(8.8%)	0.01	(2.02)
2017	10.5%	0.63	(1.3%)	(0.19)	(1.8%)	(0.20)	(1.3%)	(0.21)	(5.7%)	(0.19)	(0.16)
2018	8.3%	(0.78)	(3.7%)	(0.48)	(4.4%)	(0.57)	(3.4%)	(0.58)	(17.6%)	(0.50)	(2.90)
2019	9.3%	(0.11)	0.3%	0.65	0.4%	0.84	0.3%	0.81	1.8%	0.61	2.80

الجدول رقم (54) نسب الربحية لبنك العربي

من الجدول رقم (54) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك العربي كان جيداً في السنوات الأربعة الأولى من عام 2007 إلى عام 2010 بسبب تحقيق أرباح جيدة من أنشطته التشغيلية نتيجة تحقيق إيرادات جيدة من المحفظة الائتمانية وعوائد من غير الفوائد أيضاً بالإضافة لانخفاض مصروف

مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير خلال وأصبح تقييمه ضعيفاً من عام 2011 إلى 2017 وخاصة في أعوام 2013 و2014 و2015 وذلك نتيجة تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً بسبب تحسّن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك بسبب تحسّن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسّن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسّن الإيرادات من استثمارات المصرف أيضاً.

الجدول رقم (55) نسب السيولة لبنك العربي

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول المسائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول المسائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة الأجل	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	58.6%	2.55	67.4%	2.32	36.9%	(1.61)	76.9%	(0.58)	5.90
2008	43.9%	0.95	51.2%	0.69	44.3%	(1.01)	74.4%	(0.73)	1.93
2009	30.1%	(0.54)	35.4%	(0.90)	59.1%	0.19	67.7%	(1.13)	(2.75)
2010	29.6%	(0.60)	34.3%	(1.00)	65.8%	0.73	66.8%	(1.18)	(3.52)
2011	26.7%	(0.91)	34.6%	(0.98)	81.1%	1.97	65.5%	(1.26)	(5.11)
2012	33.6%	(0.17)	42.7%	(0.16)	68.6%	0.95	88.7%	0.13	(1.14)
2013	39.1%	0.43	49.2%	0.49	62.2%	0.44	82.6%	(0.23)	0.24
2014	38.0%	0.32	47.8%	0.35	62.6%	0.47	78.9%	(0.45)	(0.26)
2015	25.3%	(1.06)	34.4%	(0.99)	62.4%	0.46	93.6%	0.43	(2.08)
2016	28.3%	(0.74)	41.9%	(0.24)	57.7%	0.08	113.1%	1.60	0.54
2017	38.0%	0.32	52.5%	0.82	47.0%	(0.79)	107.6%	1.27	3.20
2018	38.8%	0.40	50.1%	0.58	43.0%	(1.12)	104.1%	1.06	3.16
2019	26.5%	(0.94)	34.5%	(0.98)	47.6%	(0.74)	104.4%	1.07	(0.10)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (55) نجد أن تقييم مؤشر السيولة لبنك العربي كان المؤشر جيداً في عامي 2007 و2008 بسبب احتفاظ الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع وتحقيق التوازن حجم الودائع وحجم التوظيفات والاستثمارات وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، ثم انخفض المؤشر وأصبح تقييمه ضعيفاً خلال أعوام 2009 و2010 و2011 بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسط وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل جيد في عامي 2012 و2013 وأصبح تقييم المؤشر جيداً بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، ثم تقييم المؤشر إلى ضعيف في أعوام 2014 و2015 و2016 لانخفاض أرصدة النقدية للمصرف نتيجة نمو حجم التوظيفات والاستثمارات، ثم تحسّن تقييم المؤشر في عامي 2017 و2018 بسبب تحسّن الأرصدة النقدية نتيجة انخفاض حجم التوظيفات والاستثمارات، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير عام 2019 وأصبح تقييمه ضعيفاً بسبب انخفاض أرصدة النقدية نتيجة سحب لحوالي 10% من الودائع.

الجدول رقم (56) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك العربي

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
(0.50)	(0.49)	0.30	1.05	(0.99)	(3.17)	(1.71)	(1.14)	0.04	0.28	0.77	2.60	2.13
احتساب قيمة المؤشر الكلي المثلث للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
(0.59)	(0.40)	0.11	1.66	(0.39)	(2.67)	(1.34)	(1.42)	0.27	(0.07)	0.66	2.44	1.28

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (56) نجد مؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيد في من عام 2007 إلى عام 2011 جيد حيث كانت جودة أصول المصرف عالية (أفضل جودة المحفظة الائتمانية للمصرف خلال الفترة المدروسة) وتحقيق ربحية وجيدة ومستوى كفاءة الإدارة مقبول بالرغم من انخفاض كفاية رأس المال وانخفاض السيولة تدريجياً (باستثناء عام 2010 كان تقييم أداء المصرف ضعيف نسبياً وذلك بسبب انخفاض

كفاية رأس مال المصرف بشكل كبير)، ثم انخفض المؤشر من عام 2012 إلى عام 2015 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيف نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرت بها البلاد حيث انخفضت جودة الأصول (جودة المحفظة الائتمانية) والربحية بشكل كبير وزيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لانخفاض السيولة أيضاً وانخفض مستوى كفاءة الإدارة بشكل كبير أيضاً، ثم تحسن المؤشر في عامي 2016 و2017 وأصبح تقييم أداء المصرف جيد بسبب تحسن جودة الأصول (تحسن جودة المحفظة الائتمانية وتحسن كفاية رأس المال بشكل ملحوظ ونتيجة تحسن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسن سيولة المصرف، ثم انخفض تقييم أداء المصرف إلى ضعيف في عامي 2018 و2019 بسبب عودة انخفاض جودة الأصول (انخفاض جودة المحفظة الائتمانية) وانخفاض كفاية رأس مال المصرف نتيجة الخسائر المحققة المتراكمة خلال السنوات السابقة.

7. بنك سورية والخليج :

الجدول رقم (57) نسب كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	108.4%	3.09	108.4%	3.09	113.3%	2.45	58.1%	3.08	11.71
2008	26.5%	0.07	26.5%	0.04	49.2%	0.93	18.1%	0.40	1.44
2009	37.5%	0.48	37.5%	0.45	42.4%	0.77	18.2%	0.40	2.11
2010	25.3%	0.03	25.3%	(0.00)	28.1%	0.43	13.4%	0.08	0.53
2011	18.8%	(0.21)	20.0%	(0.20)	19.4%	0.23	10.3%	(0.13)	(0.32)
2012	15.4%	(0.34)	20.7%	(0.17)	16.3%	0.15	6.3%	(0.40)	(0.76)
2013	7.9%	(0.61)	8.3%	(0.63)	0.3%	(0.23)	5.5%	(0.45)	(1.92)
2014	5.8%	(0.69)	6.3%	(0.71)	-10.7%	(0.49)	2.4%	(0.66)	(2.54)
2015	16.3%	(0.30)	16.8%	(0.32)	-17.2%	(0.64)	5.7%	(0.44)	(1.70)
2016	18.1%	(0.24)	18.5%	(0.25)	-30.5%	(0.96)	6.0%	(0.42)	(1.87)
2017	8.3%	(0.60)	8.8%	(0.62)	-32.7%	(1.01)	3.0%	(0.62)	(2.84)
2018	1.9%	(0.83)	2.4%	(0.85)	-41.0%	(1.21)	0.7%	(0.77)	(3.66)
2019	29.3%	0.17	29.8%	0.17	-8.6%	(0.44)	11.2%	(0.07)	(0.17)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (57) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج كان جيداً من عام 2007 إلى عام 2010 وذلك تحقيق توازن بين رأس المال وبنود الإضافة لرأس المال مقارنة مع حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف (الأصول المرجحة بالمخاطر)، ثم انخفض المؤشر من عام 2011 إلى عام 2018 تنازلياً وبشكل كبير في عام 2018 حيث كان تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب الانخفاض الكبير لرأس المال نتيجة تراكم الخسائر المتحققة من الأنشطة التشغيلية حيث انخفضت نسب كفاية رأس المال عن الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر بشكل

ملحوظ في عام 2019 ولكن بقيه تقيمه ضعيف وذلك بسبب زيادة بنود رأس المال المصرف لتغطية لجزء من الخسائر المتراكمة المتحققة من الأنشطة التشغيلية من السنوات السابقة.

الجدول رقم (58) نسب جودة الأصول لبنك سورية والخليج

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	0.0%	1.25	0.0%	1.46	67.4%	1.06	0.0%	(1.33)	2.44
2008	0.0%	1.25	0.0%	1.46	68.5%	1.16	0.0%	(1.33)	2.54
2009	4.7%	1.06	8.0%	1.26	61.7%	0.56	12.9%	(1.01)	1.86
2010	7.4%	0.95	21.6%	0.91	70.0%	1.29	20.1%	(0.84)	2.32
2011	7.2%	0.96	32.4%	0.64	67.4%	1.06	15.9%	(0.94)	1.72
2012	23.1%	0.32	88.9%	(0.77)	59.4%	0.36	35.5%	(0.46)	(0.55)
2013	35.4%	(0.17)	92.4%	(0.86)	55.5%	0.02	68.2%	0.34	(0.67)
2014	44.3%	(0.53)	108.0%	(1.25)	38.7%	(1.46)	73.9%	0.48	(2.76)
2015	50.4%	(0.77)	84.0%	(0.65)	50.1%	(0.45)	85.9%	0.77	(1.11)
2016	62.1%	(1.24)	81.2%	(0.58)	44.0%	(0.99)	95.2%	1.00	(1.82)
2017	64.2%	(1.33)	87.7%	(0.74)	43.3%	(1.05)	97.3%	1.05	(2.07)
2018	57.5%	(1.06)	92.3%	(0.86)	52.7%	(0.23)	102.2%	1.17	(0.97)
2019	48.4%	(0.69)	58.7%	(0.01)	40.0%	(1.34)	100.2%	1.12	(0.93)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (58) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك سورية والخليج كان جيداً في بداية الفترة المدروسة من عام 2007 إلى عام 2011 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر بشكل واضح من عام 2011 إلى عام 2015 وأصبح تقيمه ضعيفاً وخاصة من عام 2012 إلى عام 2016 وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وانخفاض

نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للايرادات، ثم تحسّن تقييم المؤشر تدريجياً خلال عامي 2018 و2019 نتيجة تحسّن جودة المحظفة الائتمانية بسبب انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وزيادة المخصصات المقابلة لها ولكن بقية تقييم المؤشر ضعيف.

الجدول رقم (59) نسب كفاءة الإدارة لبنك سورية والخليج

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية النسبية	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية النسبية	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية النسبية	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	423.7%	0.33	-	-	70.5%	0.20	3.7%	(0.72)	(1.01)
2008	788.9%	0.28	39.5%	1.49	70.7%	0.23	131.5%	0.89	0.89
2009	91.9%	0.38	35.6%	1.23	66.3%	(0.50)	30.1%	(0.39)	0.99
2010	200.6%	0.36	23.0%	0.40	73.2%	0.66	23.4%	(0.48)	0.87
2011	83.4%	0.38	29.5%	0.83	71.1%	0.31	13.2%	(0.60)	1.22
2012	216.1%	0.36	14.3%	(0.17)	77.7%	1.42	16.6%	(0.56)	0.91
2013	359.7%	0.34	13.6%	(0.22)	72.0%	0.46	33.5%	(0.35)	(0.37)
2014	686.3%	0.30	20.7%	0.25	55.2%	(2.36)	46.6%	(0.18)	(3.67)
2015	4167.6%	(0.18)	20.1%	0.21	70.2%	0.15	286.9%	2.85	(10.04)
2016	3367.3%	(0.07)	18.6%	0.11	70.1%	0.13	82.2%	0.27	(10.01)
2017	(196.7%)	0.42	(16.3%)	(2.19)	66.3%	(0.51)	25.6%	(0.45)	(1.50)
2018	26978.2%	(3.27)	(5.9%)	(1.50)	76.1%	1.13	35.8%	(0.32)	(91.76)
2019	177.0%	0.37	10.0%	(0.45)	61.4%	(1.33)	39.5%	(0.27)	(1.69)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (59) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك سورية والخليج كان ضعيفاً في عام 2007 وذلك بسبب الارتفاع الكبير بنسبة فعالية التكلفة بشكل كبير، ثم تحسّن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً من عام 2008 إلى عام 2012 بسبب انخفاض نسبة فعالية التكلفة ولكن بقية النسب أعلى من الحدود المقبولة للنسبة (ولكن لم يظهر أثره السلبي لارتفع النسبة بشكل صحيح في تقييم المؤشر بسبب ارتفاع الكبير لفعالية الكلفة خلال الفترة المدروسة مما أدى لارتفاع كبير لمتوسط نسبة فعالية التكلفة

عن متوسط الحدود المقبولة للنسبة بحوالي أربعة أضعاف) وتحقيق نسبة كفاءة تشغيلية جيدة ونمو أصول المصرف بشكل مقبول، ثم انخفض المؤشر تنازلياً من عام 2013 إلى عام 2019 وأصبح تقييمه ضعيف في 2014 بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة وانخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف ومعدل نمو الأصول، وكان المؤشر منخفضاً بشكل كبير خلال أعوام 2015 و2016 و2018 بسبب ارتفاع بشكل كبير لنسبة فعالية التكلفة نتيجة شبه انعدام للايرادات التشغيلية للمصرف وانخفاض معدل نمو الأصول والكفاءة التشغيلية للمصرف، أما السبب لكون نسبة فعالية التكلفة سالبة في عام 2017 فيعود السبب لاسترداد مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية (مبلغ 2.3 مليار ل.س) مما أدى أن تكون المصاريف التشغيلية موجبة.

الجدول رقم (60) نسب الربحية لبنك سورية والخليج

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	12.5%	1.89	(5.0%)	0.07	(7.6%)	(1.56)	(2.7%)	(0.10)	(4.5%)	0.66	0.95
2008	5.4%	(0.77)	(2.7%)	0.52	(3.2%)	0.02	(2.0%)	0.21	(5.9%)	0.64	0.62
2009	10.9%	1.28	0.03%	1.07	0.02%	1.20	0.0%	1.16	0.1%	0.73	5.43
2010	8.1%	0.24	(2.2%)	0.63	(1.6%)	0.61	(1.3%)	0.56	(8.2%)	0.61	2.64
2011	8.2%	0.29	0.5%	1.15	0.3%	1.30	0.3%	1.27	2.2%	0.76	4.78
2012	10.4%	1.09	(5.5%)	(0.04)	(3.4%)	(0.05)	(2.5%)	0.01	(25.3%)	0.35	1.36
2013	8.7%	0.46	(7.7%)	(0.47)	(7.0%)	(1.34)	(6.0%)	(1.64)	(86.2%)	(0.55)	(3.54)
2014	4.8%	(1.00)	(11.1%)	(1.16)	(5.8%)	(0.91)	(5.2%)	(1.27)	(156.5%)	(1.60)	(5.93)
2015	3.5%	(1.48)	(10.8%)	(1.10)	(4.4%)	(0.42)	(4.0%)	(0.68)	(60.2%)	(0.17)	(3.85)
2016	4.7%	(1.06)	(15.9%)	(2.11)	(6.2%)	(1.07)	(5.6%)	(1.42)	(80.8%)	(0.47)	(6.13)
2017	6.6%	(0.32)	0.3%	1.12	0.1%	1.23	0.1%	1.20	3.2%	0.78	4.00
2018	6.2%	(0.48)	(6.5%)	(0.24)	(2.6%)	0.24	(2.5%)	0.01	(206.6%)	(2.34)	(2.81)
2019	7.1%	(0.13)	(2.5%)	0.56	(1.2%)	0.75	(1.0%)	0.70	(8.5%)	0.60	2.47

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (60) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك سورية والخليج كان جيداً في عام 2007 بسبب تحقيق أرباح جيدة من أنشطته التشغيلية مما انعكس إيجاباً على نسب الربحية، وعلى الرغم أنّ المؤشر كان موجباً من عام 2008 إلى عام 2012 ومن المفترض أن يكون تقييم المؤشر جيداً ولكن المصرف حقق خسائر تشغيلية في أعوام 2008 و2010 و2012 بسبب ضعف الإيرادات التشغيلية وارتفاع المصاريف التشغيلية (يعود السبب في أن يكون المؤشر موجباً على الرغم من وجود خسائر بسبب تحقيق المصرف خسائر تشغيلية لمعظم أعوام الدراسة وبالتالي متوسط نسب الربحية (صافي الربح إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، العوائد على الودائع، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) سالبة وعندما تكون النسبة سالبة ولكن أصغر قيمة من متوسطها الحسابي تظهر القيمة المعيارية لها موجبة) وبالتالي فإنّ تقييم الصحيح للمصرف في أعوام 2008 و2010 و2012 ضعيف، ثم انخفض المؤشر من عام 2013 إلى عام 2019 وأصبح تقييمه ضعيفاً (باستثناء عام 2017 حقق المصرف أرباحاً تشغيلية نتيجة استرداد مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتقييم المؤشر جيد) وذلك بسبب تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات المتولدة من المحفظة الائتمانية أيضاً، وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف.

الجدول رقم (61) نسب السيولة لبنك سورية والخليج

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الأجل	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2007	43.7%	0.52	121.8%	2.97	33.8%	(1.14)	220.9%	3.20	7.83
2008	23.6%	(1.31)	37.5%	(0.56)	84.8%	2.01	98.8%	0.22	(3.66)
2009	30.6%	(0.67)	42.9%	(0.33)	52.8%	0.04	67.5%	(0.55)	(1.59)
2010	21.6%	(1.49)	26.8%	(1.01)	59.4%	0.45	64.2%	(0.63)	(3.57)
2011	24.3%	(1.25)	29.1%	(0.91)	68.9%	1.03	68.8%	(0.51)	(3.70)
2012	32.2%	(0.52)	44.4%	(0.27)	75.6%	1.44	83.4%	(0.16)	(2.39)
2013	34.8%	(0.29)	40.1%	(0.45)	57.1%	0.30	68.7%	(0.52)	(1.56)
2014	53.0%	1.36	58.4%	0.32	44.5%	(0.47)	69.9%	(0.49)	1.67
2015	42.1%	0.37	47.2%	(0.15)	44.3%	(0.49)	74.1%	(0.39)	0.32
2016	48.2%	0.93	54.0%	0.13	44.4%	(0.48)	88.2%	(0.04)	1.50
2017	49.0%	1.00	53.1%	0.10	34.8%	(1.07)	88.3%	(0.04)	2.13
2018	38.9%	0.08	41.3%	(0.40)	36.0%	(1.00)	81.3%	(0.21)	0.47
2019	51.8%	1.26	64.5%	0.57	42.1%	(0.62)	94.3%	0.11	2.56

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (61) نجد أنّ تقييم مؤشّر السيولة لبنك سورية والخليج كان المؤشّر جيداً في عام 2007 بسبب احتفاظ الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع وتحقيق التوازن حجم الودائع وحجم التوظيفات والاستثمارات وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، ثم انخفض المؤشّر وأصبح تقييمه ضعيفاً من عام 2008 إلى عام 2013 انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسط وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشّر بشكل جيد من عام 2014 إلى عام 2019 وأصبح تقييم المؤشّر جيداً بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع

بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية.

الجدول رقم (62) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك سورية والخليج

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح												
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.45	(19.75)	(0.06)	(3.67)	(3.28)	(2.65)	(1.61)	(0.29)	0.74	0.56	1.76	0.36	4.38
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي												
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
(0.01)	(26.74)	(0.71)	(4.03)	(3.79)	(2.58)	(1.33)	(0.29)	0.57	0.57	1.50	0.59	4.27

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (62) نجد المؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً من عام 2007 إلى عام 2011 جيد والسبب الرئيسي كان بسبب جودة الأصول عالية وكفاية رأس مال وتحقيق ربحية جيدة ومستوى كفاءة الإدارة جيد بالرغم من انخفاض السيولة، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2012 إلى عام 2017 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل كبير وزيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لانخفاض السيولة أيضاً، ثم في عام 2018 تقادم انخفاض تقييم المصرف بشكل كبير حيث وصل إلى حافة الانهيار بسبب تآكل رأس مال المصرف نتيجة الخسائر المحققة المتراكمة خلال السنوات بسبب نتيجة انخفاض جودة الأصول نتيجة ضعف الكبير لمستوى كفاءة الإدارة، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير في عام 2019 وأصبح تقييم أداء المصرف أقرب إلى المتوسط وذلك لتحسّن كفاية رأس المال بشكل ملحوظ وتحسّن نسبي لجودة الأصول مما أدى لتحسّن الربحية وتحسّنت السيولة بشكل جيد وتحسّن نسبي لمستوى كفاءة الإدارة للمصرف.

8. بنك الأردن :

الجدول رقم (63) نسب كفاية رأس المال لبنك الأردن

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	52.4%	1.53	52.4%	1.58	53.3%	1.91	27.6%	1.40	6.42
2010	38.8%	0.43	38.8%	0.37	39.0%	1.35	16.4%	(0.39)	1.76
2011	27.2%	(0.51)	30.1%	(0.40)	27.2%	0.89	14.7%	(0.66)	(0.69)
2012	18.1%	(1.25)	26.5%	(0.72)	18.1%	0.53	10.0%	(1.42)	(2.86)
2013	19.0%	(1.18)	19.3%	(1.37)	(0.3%)	(0.18)	12.8%	(0.97)	(3.70)
2014	17.0%	(1.34)	17.3%	(1.54)	(12.7%)	(0.67)	12.8%	(0.97)	(4.53)
2015	29.9%	(0.29)	30.1%	(0.40)	(14.1%)	(0.72)	20.0%	0.18	(1.24)
2016	44.4%	0.88	44.6%	0.88	(10.7%)	(0.59)	29.8%	1.75	2.93
2017	36.1%	0.21	36.3%	0.15	(14.0%)	(0.72)	22.2%	0.54	0.18
2018	37.6%	0.33	37.7%	0.27	(16.8%)	(0.83)	20.8%	0.31	0.08
2019	48.2%	1.19	48.0%	1.18	(20.2%)	(0.96)	20.2%	0.22	1.64

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (63) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك الأردن كان جيداً خلال عامي 2009 و 2010 وذلك بسبب تحقيق توازن بين رأس المال وبنود الإضافة لرأس المال مقارنة مع حجم الأصول المرجحة بالمخاطر (الاستثمارات والتوظيفات للمصرف)، ثم انخفض المؤشر من عام 2011 إلى عام 2015 وبشكل كبير في أعوام 2012 و 2013 و 2014 حيث كان تقييمه ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض رأس المال نتيجة الخسائر المتراكمة المتحققة من الأنشطة التشغيلية وترافق ذلك مع نمو حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف ولكن لم يتجاوز الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً من عام 2016 إلى عام 2019 وذلك

بسبب زيادة بنود رأس المال الإضافية (الأرباح المدورة غير المحققة وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف العملات*) بشكل أعلى من زيادة حجم الأصول المرجحة بالمخاطر (الاستثمارات والتوظيفات للمصرف).

الجدول رقم (64) نسب جودة الأصول لبنك الأردن

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	0.0%	1.42	0.0%	1.45	66.2%	1.31	100.0%	0.91	4.06
2010	3.8%	1.25	11.7%	1.10	66.2%	1.30	13.1%	(1.79)	0.16
2011	7.2%	1.10	24.5%	0.70	67.1%	1.44	30.1%	(1.26)	0.75
2012	36.4%	(0.21)	85.4%	(1.17)	61.5%	0.68	39.1%	(0.98)	(0.29)
2013	58.1%	(1.17)	93.1%	(1.41)	53.3%	(0.40)	62.1%	(0.27)	(1.49)
2014	69.9%	(1.70)	94.2%	(1.44)	53.3%	(0.39)	69.3%	(0.05)	(1.76)
2015	51.2%	(0.86)	63.9%	(0.51)	48.8%	(0.99)	73.6%	0.09	(1.58)
2016	31.4%	0.02	33.5%	0.43	51.5%	(0.64)	95.2%	0.76	(0.20)
2017	37.4%	(0.25)	45.1%	0.07	50.1%	(0.83)	84.2%	0.42	(0.86)
2018	28.6%	0.15	32.4%	0.46	46.7%	(1.27)	116.3%	1.41	(0.60)
2019	26.1%	0.26	36.9%	0.32	54.7%	(0.21)	95.0%	0.75	0.30

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (64) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك الأردن جيد في بداية الفترة أعوام 2009 و2010 و2011 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر بشكل واضح من عام 2012 إلى 2018 وخاصة في أعوام 2013 و2014 و2015 بسبب انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع الكبير في رصيد

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وانخفاض نسبة الأصول المولدة للايرادات، ثم تحسّن تقييم المؤشر إلى جيد في عام 2019 نتيجة تحسّن جودة الحظفة الائتمانية نتيجة انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وزيادة المخصصات المقابلة لها ونمو نسب للأصول المولدة للايرادات (نمو التوظيفات في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية).

الجدول رقم (65) نسب كفاءة الإدارة لبنك الأردن

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	422.8%	(0.64)	-	-	73.2%	0.43	134.9%	2.54	2.32
2010	94.2%	0.73	41.6%	2.14	69.4%	(0.47)	21.2%	(0.39)	2.01
2011	156.6%	0.47	8.8%	(0.12)	71.1%	(0.07)	18.8%	(0.46)	(0.17)
2012	373.2%	(0.44)	(3.6%)	(0.97)	73.7%	0.54	9.5%	(0.70)	(1.57)
2013	6481.2%	(25.96)	5.8%	(0.33)	73.9%	0.57	79.6%	1.11	(24.60)
2014	815.2%	(2.28)	(8.2%)	(1.28)	81.3%	2.29	20.9%	(0.40)	(1.68)
2015	414.3%	(0.61)	28.7%	1.25	69.9%	(0.34)	50.3%	0.36	0.66
2016	58.9%	0.88	20.5%	0.69	68.8%	(0.61)	10.0%	(0.68)	0.27
2017	162.6%	0.44	1.9%	(0.59)	69.1%	(0.54)	19.9%	(0.43)	(1.12)
2018	124.9%	0.60	4.1%	(0.44)	64.0%	(1.71)	25.3%	(0.29)	(1.84)
2019	63.4%	0.86	5.4%	(0.35)	71.0%	(0.09)	10.7%	(0.67)	(0.25)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (65) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة لبنك الأردن كان جيداً في بداية فترة الدراسة في عامي 2009 و 2010 وذلك بسبب نمو الأصول المصرف وتتحقيق عوائد من غير الفوائد جيدة (ايرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان) ورغم ارتفاع نسبة فعالية التكلفة ولكن لم يظهر أثره السلبي بشكل صحيح في تقييم المؤشر (بسبب ارتفاع الكبير لفعالية الكلفة خلال الفترة المدروسة مما أدى لارتفاع كبير لمتوسط نسبة فعالية التكلفة عن متوسط الحدود المقبولة للنسبة بحوالي خمسة أضعاف)، ثم انخفض المؤشر بشكل ملحوظ في من عام 2011 إلى عام 2014 وأصبح

تقييمه ضعيفاً وذلك لارتفاع نسبة عالية التكلفة وانخفاض معدل نمو الأصول وانخفاض عوائد من غير الفوائد، أما بالنسبة لعام 2013 فيعود سبب الانخفاض الكبير للمؤشر بسبب انخفاض كبير لنسبة فعالية التكلفة نتيجة شبه انعدام للإيرادات التشغيلية للمصرف، ثم يتحسن المؤشر وأصبح تقييمه جيداً من خلال عامي 2015 و2016 وذلك لانخفاض فعالية التكلفة نسبياً بالمقارنة مع السنوات السابقة ونمو الأصول بشكل مقبول، ثم انخفض المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه ضعيفاً من عام 2017 إلى عام 2019 وذلك نتيجة ارتفاع نسبة فعالية التكلفة للمصرف وانخفاض معدل نمو الأصل وانخفاض نسبة كفاءة التشغيلية للمصرف.

الجدول رقم (66) نسب الربحية لبنك الأردن

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	4.9%	(1.56)	(2.9%)	(0.66)	(2.8%)	(0.71)	(1.7%)	(0.53)	(5.6%)	(0.24)	(3.71)
2010	8.0%	(0.44)	0.2%	(0.07)	0.1%	(0.08)	0.1%	(0.06)	0.6%	(0.03)	(0.68)
2011	9.5%	0.08	(1.7%)	(0.44)	(1.2%)	(0.37)	(1.0%)	(0.34)	(5.7%)	(0.25)	(1.32)
2012	12.4%	1.12	(9.6%)	(1.88)	(6.9%)	(1.63)	(5.5%)	(1.53)	(36.0%)	(1.30)	(5.22)
2013	8.1%	(0.40)	(14.7%)	(2.82)	(12.1%)	(2.75)	(10.1%)	(2.75)	(75.8%)	(2.68)	(11.41)
2014	5.6%	(1.29)	(12.4%)	(2.40)	(11.4%)	(2.60)	(9.4%)	(2.57)	(71.5%)	(2.53)	(11.39)
2015	6.6%	(0.94)	(4.3%)	(0.91)	(4.0%)	(0.99)	(3.0%)	(0.89)	(14.3%)	(0.55)	(4.29)
2016	13.3%	1.44	0.6%	(0.01)	0.6%	0.03	0.4%	0.02	1.3%	(0.01)	1.47
2017	10.9%	0.57	(2.2%)	(0.53)	(2.1%)	(0.57)	(1.5%)	(0.47)	(6.1%)	(0.26)	(1.26)
2018	11.2%	0.67	(1.6%)	(0.41)	(1.3%)	(0.39)	(0.9%)	(0.33)	(4.2%)	(0.19)	(0.65)
2019	11.4%	0.75	1.1%	0.09	0.7%	0.04	0.5%	0.04	2.3%	0.03	0.96

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (66) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك الأردن كان تقيماً ضعيفاً لأغلب الفترة المدروسة وضعيفاً جداً لأعوام 2012 و2013 و2014 و2015 وذلك بسبب تحقيق خسائر تشغيلية كبيرة بسبب عدم تحقيق المصرف لإيرادات تشغيلية مع ارتفاع كبير للمصارف (خاصة مصروف

مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف، أما بالنسبة لعامي 2016 و2019 فقد كان تقييم المؤشر جيداً وذلك بسبب تحسن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسن الإيرادات أيضاً من استثمارات المصرف.

الجدول رقم (67) نسب السيولة لبنك الأردن

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول المسائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول المسائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول المسائلة إلى الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	21.8%	(1.24)	35.8%	(0.51)	72.8%	(0.76)	51.1%	(1.27)	(3.77)
2010	25.8%	(0.66)	33.1%	(0.75)	70.1%	(0.38)	45.0%	(1.58)	(3.36)
2011	21.8%	(1.24)	27.4%	(1.25)	77.0%	(1.34)	61.1%	(0.75)	(4.59)
2012	24.3%	(0.88)	30.9%	(0.94)	67.9%	(0.07)	67.7%	(0.42)	(2.31)
2013	29.1%	(0.19)	34.8%	(0.59)	60.6%	0.96	76.1%	0.01	0.19
2014	26.6%	(0.54)	32.2%	(0.83)	61.6%	0.82	68.6%	(0.37)	(0.92)
2015	34.4%	0.57	45.6%	0.35	66.1%	0.18	79.3%	0.18	1.29
2016	36.0%	0.80	55.9%	1.26	79.3%	(1.68)	95.0%	0.98	1.37
2017	38.5%	1.15	55.1%	1.20	66.2%	0.17	104.3%	1.45	3.97
2018	42.0%	1.66	58.6%	1.50	55.6%	1.67	101.7%	1.32	6.16
2019	34.4%	0.57	47.8%	0.55	64.4%	0.43	84.4%	0.44	1.98

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (67) نجد أن مؤشر السيولة فرنسبنك كان تقييمه ضعيفاً من عام 2009 إلى عام 2012 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات

بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2019 (باستثناء عام 2014 كان تقييم المؤشر ضعيفاً بسبب سحبيات الودائع من قبل العملاء مع نمو محظفة الاستثمارات للمصرف) بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية.

الجدول رقم (68) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك الأردن

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح										
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي										
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.93	0.63	0.18	1.17	(1.03)	(4.05)	(8.20)	(2.45)	(1.20)	(0.02)	1.07
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي										
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.80	0.33	0.06	1.07	(0.70)	(3.28)	(9.22)	(2.10)	(0.95)	0.35	1.93

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (68) نجد مؤشّر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً في عامي 2009 2010 والسبب الرئيسي كان بسبب جودة الأصول عالية ومستوى كفاءة الإدارة جيد جداً وكفاية رأس المال جيدة بالرغم من انخفاض الربحية وانخفاض كبير للسيولة، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2015 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) مما أدى لانخفاض الربحية بشكل كبير مما أدى لانخفاض كفاية رأس المال وانخفاض مستوى كفاءة الإدارة وبسبب زيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لانخفاض السيولة أيضاً، ثم تحسّن المؤشر من عام 2016 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسّن جودة المحفظة الائتمانية نسبياً بالمقارنة مع السنوات السابقة) مما أدى لتحسّن ربحية مما أدى لتحسّن كفاية رأس المال بشكل كبير ونتيجة تحسّن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسّن سيولة المصرف بشكل كبير.

9. بنك فرنسبنك :

الجدول رقم (69) نسب كفاية رأس المال لبنك فرنسبنك

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	27.2%	0.47	27.3%	0.34	28.1%	2.12	10.4%	(0.53)	2.39
2010	13.6%	(0.96)	16.2%	(1.07)	13.9%	0.88	6.2%	(1.38)	(2.53)
2011	16.7%	(0.63)	21.4%	(0.40)	16.8%	1.13	10.5%	(0.50)	(0.40)
2012	10.1%	(1.33)	21.0%	(0.45)	10.2%	0.55	6.4%	(1.35)	(2.58)
2013	12.8%	(1.04)	14.2%	(1.33)	(4.1%)	(0.69)	9.6%	(0.70)	(3.76)
2014	17.7%	(0.53)	18.6%	(0.77)	(5.1%)	(0.77)	12.3%	(0.14)	(2.21)
2015	21.2%	(0.16)	21.5%	(0.39)	(5.5%)	(0.81)	14.5%	0.31	(1.05)
2016	31.2%	0.89	31.4%	0.87	(2.7%)	(0.57)	20.8%	1.60	2.79
2017	38.5%	1.65	38.8%	1.81	(3.6%)	(0.65)	19.1%	1.25	4.07
2018	35.0%	1.28	35.2%	1.35	(3.0%)	(0.59)	17.1%	0.85	2.89
2019	26.2%	0.36	25.0%	0.05	(3.0%)	(0.59)	15.8%	0.57	0.39

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (69) نجد أن تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك فرنسبنك كان جيداً في عام 2009 وذلك تحقيق توازن بين رأس المال وبنود الإضافة لرأس المال مقارنة مع حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف (الأصول المرجحة بالمخاطر)، ثم انخفض المؤشر من عام 2010 إلى عام 2015 وبشكل كبير في أعوام 2012 و2013 و2014 وكان تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض بنود رأس المال الأساسي المصرف نتيجة الخسائر المتحققة ولكن لم يتجاوز الحدود الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم وتحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً خلال من عام 2016 إلى عام 2019 وذلك بسبب زيادة بنود رأس المال الإضافية (الأرباح المدورة غير المحققة وذلك نتيجة

تغير أسعار الصرف العملات* بشكل أعلى من زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف، مع انخفاض المؤشر ولكن بقي تقييمه جيد خلال عامي 2018 و2019 بسبب نمو حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف.

الجدول رقم (70) نسب جودة الأصول لبنك فرنسبنك

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	0.0%	1.15	0.0%	1.17	79.7%	0.90	0.0%	(1.40)	1.83
2010	0.2%	1.14	1.2%	1.09	84.1%	1.25	17.1%	(0.85)	2.62
2011	0.4%	1.12	1.1%	1.10	82.1%	1.09	16.9%	(0.86)	2.44
2012	2.6%	0.93	5.5%	0.78	75.6%	0.57	12.0%	(1.02)	1.26
2013	18.6%	(0.49)	25.5%	(0.66)	70.9%	0.20	22.1%	(0.69)	(1.65)
2014	29.6%	(1.47)	39.2%	(1.65)	71.9%	0.27	52.9%	0.28	(2.57)
2015	31.2%	(1.60)	34.6%	(1.32)	68.4%	0.00	68.9%	0.79	(2.14)
2016	15.0%	(0.18)	12.2%	0.30	67.9%	(0.05)	69.2%	0.80	0.87
2017	12.9%	0.01	12.9%	0.24	53.9%	(1.16)	73.8%	0.95	0.04
2018	18.6%	(0.50)	22.5%	(0.45)	49.8%	(1.48)	55.5%	0.36	(2.06)
2019	14.3%	(0.11)	24.5%	(0.59)	48.6%	(1.58)	95.7%	1.64	(0.65)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (70) نجد أنّ مؤشر جودة الأصول لبنك فرنسبنك كان جيداً في بداية الفترة الدراسية من عام 2009 إلى عام 2012 وذلك لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم ينخفض المؤشر خلال أعوام 2013 و2014 و2015 بشكل

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

ملحوظ وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض جودة الائتمانية نتيجة ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وانخفاض نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات، ثم تحسّن المؤشر خلال عامي 2016 و2017 وذلك لتحسّن جودة المحفظة الائتمانية نتيجة انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وزيادة رصيد المخصصات المقابلة لها، ثم عاد وانخفض المؤشر خلال عامي 2018 و2019 وأصبح تقييمه ضعيفاً بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وانخفاض نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات.

الجدول رقم (71) نسب كفاءة الإدارة لبنك فرنسبنك

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير العوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	329.6%	(0.79)	100.0%	2.69	81.5%	0.33	14.9%	(0.60)	(1.05)
2010	99.0%	0.62	42.9%	0.60	87.9%	0.85	29.8%	1.67	3.74
2011	167.4%	0.20	23.9%	(0.09)	86.5%	0.74	19.7%	0.13	0.98
2012	260.9%	(0.37)	8.0%	(0.67)	83.2%	0.47	12.3%	(1.01)	(1.58)
2013	622.1%	(2.56)	20.8%	(0.20)	87.7%	0.83	6.4%	(1.90)	(3.84)
2014	229.3%	(0.18)	20.3%	(0.22)	88.7%	0.92	15.5%	(0.51)	0.01
2015	179.5%	0.13	40.1%	0.50	80.9%	0.29	19.5%	0.10	1.02
2016	58.4%	0.86	23.7%	(0.10)	77.4%	0.00	20.1%	0.19	0.96
2017	85.5%	0.70	(11.9%)	(1.40)	62.9%	(1.15)	18.8%	(0.01)	(1.86)
2018	86.3%	0.69	11.8%	(0.53)	58.4%	(1.52)	25.8%	1.05	(0.31)
2019	84.3%	0.70	10.6%	(0.58)	55.3%	(1.77)	24.7%	0.89	(0.75)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (71) نجد أنّ تقييم مؤشّر كفاءة الإدارة بنك فرنسبنك كان ضعيفاً في عام 2009 نتيجة ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير بسبب ضعف الإيرادات التشغيلية من أنشطة المصرف، ثم تحسّن المؤشّر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً خلال عامي 2010 و2011 وذلك بسبب انخفاض

نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير (ولكن كانت النسبة أعلى بكثير من الحدود المقبولة للنسبة) ونمو أصول البنك بمعدلات عالية وتحقيق كفاءة تشغيلية وعوائد من غير الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم انخفض تقييم المؤشر في عامي 2012 و2013 وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة وانخفاض معدل نمو الأصول، ثم تحسّن المؤشر في أعوام 2014 و2015 و2016 وأصبح تقييمه جيداً وذلك بسبب انخفاض نسبة فعالية التكلفة وتحقيق عوائد من غير الفوائد بنسب جيدة ونمو الأصول وتحقيق كفاءة تشغيلية بمستوى مقبول، ثم انخفض المؤشر من عام 2017 إلى عام 2019 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً فعلى الرغم من انخفاض نسبة فعالية التكلفة بشكل ملحوظ (ولكن بقية النسب أعلى من الحدود المقبولة للنسبة) إلا أنّ انخفاض معدل نمو الأصول والكفاءة التشغيلية ونسبة العوائد من غير الفوائد كان السبب في انخفاض تقييم المؤشر.

الجدول رقم (72) نسب الربحية لبنك فرنسبنك

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	10.3%	(0.83)	(2.3%)	(0.02)	(1.1%)	0.23	(1.0%)	0.23	(8.5%)	0.22	(0.17)
2010	9.7%	(1.18)	0.0%	0.64	0.0%	0.59	0.0%	0.59	0.3%	0.57	1.21
2011	10.4%	(0.76)	(1.7%)	(0.15)	(1.4%)	(0.16)	(1.1%)	(0.16)	(8.7%)	(0.21)	(1.44)
2012	13.2%	0.81	(5.6%)	(0.92)	(4.2%)	(0.74)	(3.6%)	(0.74)	(29.1%)	(0.60)	(2.19)
2013	13.9%	1.18	(11.1%)	(2.46)	(10.0%)	(2.57)	(8.5%)	(2.60)	(82.8%)	(2.74)	(9.19)
2014	10.6%	(0.65)	(3.9%)	(0.47)	(3.4%)	(0.49)	(2.8%)	(0.46)	(21.5%)	(0.30)	(2.37)
2015	9.9%	(1.04)	(2.4%)	(0.04)	(2.1%)	(0.08)	(1.7%)	(0.04)	(11.1%)	0.12	(1.08)
2016	14.1%	1.29	1.1%	0.93	1.0%	0.90	0.8%	0.86	3.4%	0.70	4.68
2017	14.4%	1.45	0.2%	0.69	0.2%	0.63	0.1%	0.63	0.6%	0.58	3.98
2018	11.5%	(0.12)	0.4%	0.73	0.3%	0.66	0.2%	0.66	1.1%	0.60	2.53
2019	11.5%	(0.15)	0.5%	0.77	0.4%	0.71	0.3%	0.70	2.1%	0.64	2.67

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (72) نجد أن تقييم مؤشر الربحية لبنك فرنسبنك ضعيف من عام 2009 إلى عام 2015 (باستثناء عام 2010 كان تقييم المؤشر جيد) بسبب تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً، المتولدة من المحفظة الائتمانية وانخفاض العوائد من الاستثمارات المصرف بسبب ضعف حجم الاستثمارات للمصرف، ثم تحسن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييم المؤشر جيداً من عام 2016 إلى عام 2019 بسبب تحسن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسن الإيرادات أيضاً من استثمارات نتيجة نمو حجم استثمارات المصرف.

الجدول رقم (73) نسب السيولة لبنك فرنسبنك

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	15.5%	(0.93)	17.9%	(0.95)	20.1%	(2.31)	67.3%	(0.68)	(0.26)
2010	14.5%	(1.03)	16.2%	(1.07)	41.4%	0.57	60.7%	(1.22)	(3.89)
2011	12.7%	(1.19)	15.3%	(1.13)	46.0%	1.20	70.2%	(0.45)	(3.97)
2012	18.7%	(0.63)	22.1%	(0.66)	43.4%	0.85	66.6%	(0.74)	(2.88)
2013	23.4%	(0.19)	27.4%	(0.29)	37.2%	0.00	83.0%	0.60	0.11
2014	22.0%	(0.32)	26.6%	(0.35)	41.7%	0.63	92.8%	1.39	0.10
2015	25.9%	0.05	32.1%	0.03	33.6%	(0.48)	81.3%	0.46	1.02
2016	25.2%	(0.02)	34.4%	0.19	30.4%	(0.92)	82.5%	0.55	1.63
2017	38.9%	1.26	51.1%	1.34	35.3%	(0.25)	97.0%	1.74	4.59
2018	41.5%	1.50	54.1%	1.54	36.6%	(0.07)	68.5%	(0.58)	2.54
2019	41.4%	1.50	51.2%	1.35	42.9%	0.78	62.6%	(1.06)	1.01

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (73) نجد أنّ مؤشر السيولة فرنسبنك كان تقييمه ضعيفاً من عام 2009 إلى عام 2012 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2019 بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، على العموم احتفظ المصرف بنقد وشبه نقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحبات مفاجئة.

الجدول رقم (74) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك فرنسبنك

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح										
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي										
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.53	1.12	2.17	2.19	(0.45)	(1.41)	(3.67)	(1.59)	(0.48)	0.23	0.55
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي										
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.20	0.80	1.60	1.87	(0.38)	(1.31)	(3.27)	(1.46)	(0.10)	0.55	0.58

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (74) نجد أنّ مؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف جيداً في عامي 2009 و2010 وذلك بسبب جودة الأصول عالية وكفاية رأس المال جيدة بالنسبة لعام 2009 اما بالنسبة لعام 2010 فعلى الرغم من انخفاض كفاية رأس المال ولكن حقق المصرف ربحية جيدة وتحسّن مستوى كفاءة الإدارة بشكل كبير، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2015 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل كبير ونتيجة زيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدّى لانخفاض السيولة أيضاً، ثم تحسّن المؤشر من عام 2015 إلى عام 2019 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول نسبياً (بسبب تحسّن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدّى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد مما أدّى لتحسّن

كفاية رأس المال بشكل كبير ونتيجة تحسّن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسّن سيولة المصرف بشكل كبير .

10. بنك الشرق :

الجدول رقم (75) نسب كفاية رأس المال لبنك الشرق

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية المرجحة إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	61.7%	1.47	61.8%	1.52	71.6%	2.46	35.9%	1.95	7.39
2010	42.4%	0.18	43.1%	0.15	48.7%	1.35	20.2%	0.11	1.79
2011	21.5%	(1.21)	24.9%	(1.19)	21.7%	0.05	9.2%	(1.18)	(3.52)
2012	20.3%	(1.28)	28.8%	(0.90)	20.4%	(0.02)	8.4%	(1.26)	(3.46)
2013	33.0%	(0.44)	33.7%	(0.55)	9.8%	(0.53)	16.4%	(0.33)	(1.84)
2014	37.9%	(0.12)	38.3%	(0.20)	8.2%	(0.60)	13.8%	(0.64)	(1.56)
2015	38.5%	(0.08)	38.7%	(0.18)	7.5%	(0.64)	19.2%	(0.00)	(0.89)
2016	65.1%	1.69	65.3%	1.78	11.5%	(0.45)	32.3%	1.53	4.55
2017	53.1%	0.90	53.4%	0.90	11.8%	(0.43)	22.9%	0.43	1.79
2018	36.2%	(0.23)	36.3%	(0.35)	9.0%	(0.57)	17.0%	(0.26)	(1.41)
2019	26.4%	(0.88)	27.6%	(0.99)	8.0%	(0.62)	16.2%	(0.35)	(2.84)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (75) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاية رأس المال لبنك الشرق كان جيداً خلال عامي 2009 و 2010 وذلك تحقيق توازن بين رأس المال وبنود الإضافة لرأس المال مقارنة مع حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف (الأصول المرجحة بالمخاطر)، ثم انخفض المؤشر من عام 2011 إلى عام 2015 وبشكل كبير في أعوام 2012 و 2013 و 2014 وكان تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض رأس المال المصرف بنوده الإضافة نتيجة الخسائر المتحققة وترافق ذلك مع نمو حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف ولكن لم يتجاوز الحد الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية

رأس المال، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً خلال عامي 2016 و2017 وذلك بسبب زيادة بنود رأس المال الإضافية (الأرباح المدورة غير المحققة نتيجة تغير أسعار الصرف العملات*) بشكل أعلى من زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف، ثم انخفض تقييم المؤشر إلى ضعيف خلال عامي 2018 و2019 بسبب نمو حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف (الأصول المرجحة بالمخاطر).

الجدول رقم (76) نسب جودة الأصول لبنك الشرق

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	0.0%	1.03	0.0%	1.00	54.2%	1.00	0.0%	(1.72)	0.27
2010	0.0%	1.03	0.0%	1.00	68.5%	1.00	0.0%	(1.72)	2.07
2011	2.1%	0.82	5.5%	0.61	66.1%	0.61	76.1%	(0.14)	2.67
2012	13.3%	(0.29)	32.3%	(1.30)	56.9%	(1.30)	52.4%	(0.63)	(2.35)
2013	29.6%	(1.90)	41.7%	(1.97)	57.4%	(1.97)	77.7%	(0.10)	(4.03)
2014	26.4%	(1.59)	29.7%	(1.11)	47.0%	(1.11)	93.8%	(1.74)	(4.21)
2015	13.4%	(0.30)	14.9%	(0.07)	59.7%	(0.07)	118.7%	0.32	0.71
2016	12.9%	(0.25)	8.1%	0.42	60.5%	0.42	114.6%	0.45	1.29
2017	8.5%	0.18	7.8%	0.45	56.4%	0.45	130.3%	(0.21)	1.41
2018	4.1%	0.62	7.3%	0.48	57.2%	0.48	139.0%	(0.09)	2.18
2019	3.7%	0.66	7.2%	0.49	50.9%	0.49	106.5%	(1.11)	0.53

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (76) نجد أنّ تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك الشرق كان جيداً في بداية الفترة اعوام 2009 و2010 و2011 وذلك لعدم وجود تسهيلات ائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) في

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

عامي 2009 و2010 وانخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة في عام 2011 وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للايرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، ثم انخفض المؤشر بشكل واضح أعوام 2012 و2013 و2014 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وانخفاض نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للايرادات، ثم تحسّن المؤشر تدريجياً من عام 2015 إلى 2019 وأصبح تقييمه جيداً بسبب تحسّن جودة المحفظة الائتمانية لانخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وزيادة المخصصات المقابلة لها ونمو نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للايرادات.

الجدول رقم (77) نسب كفاءة الإدارة لبنك الشرق

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	1685.1%	(14.57)	-	-	54.7%	(1.47)	148.9%	9.99	(6.06)
2010	283.5%	(1.44)	45.3%	1.51	70.5%	1.15	26.6%	(1.39)	(0.17)
2011	224.3%	(0.89)	41.9%	1.28	71.0%	1.24	43.7%	0.20	1.83
2012	168.3%	(0.37)	3.3%	(1.33)	65.4%	0.30	47.6%	0.56	(0.83)
2013	301.5%	(1.61)	4.7%	(1.23)	68.1%	0.75	62.7%	1.97	(0.13)
2014	80.3%	0.46	33.8%	0.74	54.6%	(1.50)	51.3%	0.91	0.61
2015	34.3%	0.89	25.7%	0.19	67.6%	0.67	45.1%	0.33	2.09
2016	15.3%	1.07	3.3%	(1.32)	67.0%	0.57	33.8%	(0.72)	(0.41)
2017	76.5%	0.49	21.1%	(0.12)	61.5%	(0.34)	30.9%	(0.99)	(0.96)
2018	65.5%	0.60	31.5%	0.58	61.7%	(0.32)	36.8%	(0.44)	0.41
2019	43.6%	0.80	18.4%	(0.31)	57.3%	(1.04)	36.9%	(0.44)	(0.98)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (77) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة بنك الشرق كان ضعيفاً في عام 2009 نتيجة ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير بسبب تحقيق إيرادات تشغيلية سالبة من أنشطة المصرف،

ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير ولكن بقي تقييم المؤشر ضعيفاً (دون المتوسط) في عام 2010 وتقييمه جيد في عام 2011 وذلك بسبب انخفاض نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير (ولكن كانت النسبة أعلى بكثير من الحدود المقبولة للنسبة) ونمو أصول البنك بمعدلات عالية وتحقيق كفاءة تشغيلية وعوائد من غير الفوائد جيدة (الإيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم انخفض تقييم المؤشر في عامي 2012 و2013 وذلك بسبب ارتفاع نسبة فعالية التكلفة وانخفاض كبير لمعدل نمو الأصول، ثم تحسّن المؤشر في عامي 2014 و2015 وأصبح تقييمه جيداً وذلك بسبب انخفاض نسبة فعالية التكلفة (كانت قريبة من الحدود المقبولة للنسبة) وتحقيق عوائد من غير الفوائد بنسب جيدة ونمو الأصول وتحقيق كفاءة تشغيلية بمستوى مقبول، ثم انخفض المؤشر من عام 2016 إلى عام 2019 وأصبح تقييم المؤشر ضعيفاً (باستثناء عام 2018) فعلى الرغم من انخفاض نسبة فعالية التكلفة بشكل ملحوظ (السبب في انخفاض النسبة بشكل كبير عامي 2015 و2016 نتيجة استرداد مخصصات قروض المتعثر) إلا أنّ انخفاض معدل نمو الأصول والكفاءة التشغيلية ونسبة العوائد من غير الفوائد كان السبب في انخفاض تقييم المؤشر.

الجدول رقم (78) نسب الربحية لبنك الشرق

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	2.4%	(2.04)	(3.2%)	(0.66)	(4.2%)	(1.16)	(2.2%)	(0.84)	(4.7%)	(0.26)	(4.95)
2010	5.4%	(1.32)	(2.2%)	(0.42)	(1.7%)	(0.43)	(1.2%)	(0.44)	(5.0%)	(0.29)	(2.90)
2011	9.0%	(0.47)	(2.2%)	(0.42)	(1.6%)	(0.40)	(1.2%)	(0.45)	(8.6%)	(0.59)	(2.32)
2012	9.4%	(0.36)	(3.0%)	(0.60)	(2.1%)	(0.54)	(1.6%)	(0.58)	(10.3%)	(0.73)	(2.81)
2013	11.6%	0.16	(9.8%)	(2.19)	(6.5%)	(1.79)	(5.1%)	(2.03)	(28.7%)	(2.29)	(8.14)
2014	12.2%	0.29	0.6%	0.24	0.3%	0.14	0.3%	0.17	1.6%	0.28	1.11
2015	12.6%	0.39	4.3%	1.10	3.8%	1.12	2.7%	1.18	11.2%	1.08	4.88
2016	16.2%	1.25	5.2%	1.32	5.6%	1.62	3.2%	1.36	8.0%	0.82	6.36
2017	16.0%	1.21	1.0%	0.33	0.7%	0.25	0.5%	0.27	1.9%	0.30	2.36
2018	11.9%	0.23	1.5%	0.43	1.0%	0.32	0.8%	0.37	4.0%	0.48	1.84
2019	13.7%	0.65	3.3%	0.87	2.9%	0.87	2.2%	0.98	12.7%	1.21	4.57

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (78) نجد أن تقييم مؤشر الربحية لبنك الشرق كان ضعيفاً من عام 2009 إلى عام 2013 نتيجة تحقيق خسائر تشغيلية من أنشطة المصرف بسبب تحقيق خسائر تشغيلية بسبب الارتفاع الكبير في المصاريف التشغيلية (خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) نتيجة انخفاض جودة المحفظة الائتمانية أدى لانخفاض الإيرادات أيضاً المتولدة من المحفظة الائتمانية وضعف العوائد من الاستثمارات المصرفية، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييم المؤشر جيداً من عام 2014 إلى عام 2019 بسبب تحسّن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسّن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسّن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسّن الإيرادات أيضاً من استثمارات المصرف.

الجدول رقم (79) نسب السيولة لبنك الشرق

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول السائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول السائلة إلى الأجل	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2009	24.7%	(1.59)	47.5%	(0.62)	54.6%	(0.90)	124.1%	2.49	(0.62)
2010	24.3%	(1.64)	33.4%	(2.34)	54.7%	(0.93)	81.2%	(0.04)	(4.95)
2011	37.3%	(0.09)	46.8%	(0.69)	50.0%	(0.29)	83.3%	0.08	(0.99)
2012	43.0%	0.60	56.2%	0.45	58.6%	(1.44)	98.7%	0.99	0.60
2013	43.4%	0.65	54.9%	0.29	46.9%	0.12	81.3%	(0.03)	1.03
2014	52.9%	1.79	65.1%	1.53	31.9%	2.13	80.9%	(0.06)	5.40
2015	39.6%	0.20	55.4%	0.35	46.6%	0.16	74.6%	(0.42)	0.28
2016	32.2%	(0.69)	56.8%	0.52	48.2%	(0.05)	74.2%	(0.45)	(0.67)
2017	40.5%	0.30	57.9%	0.65	38.5%	1.25	68.9%	(0.76)	1.45
2018	38.3%	0.03	49.5%	(0.37)	47.7%	0.01	61.4%	(1.21)	(1.53)
2019	41.6%	0.43	54.5%	0.24	48.3%	(0.07)	71.7%	(0.60)	0.01

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (79) نجد أنّ مؤشّر السيولة الشرق كان تقييمه ضعيفاً من عام 2009 إلى عام 2011 وذلك بسبب انخفاض أرصدة النقد نتيجة قيام المصرف بتوظيف النقدية لديه بشكل كبير في أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل (نمو المحفظة الائتمانية) ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بنسبة أعلى من نمو الودائع، ثم تحسّن المؤشّر بشكل ملحوظ وأصبح تقييمه جيداً من عام 2012 إلى عام 2019 (باستثناء عامي 2016 و2018 كان تقييم المؤشّر ضعيفاً وذلك بسبب سحب الودائع من قبل العملاء في عام 2016 ونمو حجم التوظيفات والاستثمارات بشكل كبير) بسبب زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف نتيجة عدم توظيف المصرف لكامل الودائع الجديدة أي نمو حجم الودائع بنسبة أعلى من نمو حجم التوظيفات والاستثمارات وتحقيق التوازن بينهما وقيام المصرف بالتوجه لتوظيفات

واستثمارات قصيرة الأجل أو ذات سيولة عالية، على العموم احتفظ المصرف بأرصدة نقدية جيدة كافية لتغطية أي سحب مفاجئة.

الجدول رقم (80) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك الشرق

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح										
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقيب للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي										
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
0.26	0.30	1.21	2.22	1.41	0.27	(2.62)	(1.77)	(0.47)	(0.83)	(0.79)
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقيب للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي										
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
(0.28)	0.24	0.95	1.78	1.13	(0.09)	(2.07)	(1.73)	(0.10)	(0.34)	(0.63)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (80) نجد مؤشر الكلي كان تقييم أداء المصرف ضعيفاً أعوام 2009 و2010 و2011 وذلك بسبب لانخفاض ربحية المصرف بشكل ملحوظ وضعف مستوى كفاءة الإدارة وانخفاض السيولة، ثم انخفض المؤشر بشكل كبير من عام 2012 إلى عام 2014 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلاد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل كبير مما أدى لانخفاض كفاية رأس المال المصرف وبسبب زيادة الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لانخفاض السيولة أيضاً، ثم تحسّن المؤشر من عام 2015 إلى عام 2018 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسّن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد وتحسّنت كفاية رأس المال نسبياً ونتيجة تحسّن الظروف الاقتصادية انخفض الضغط على السحوبات النقدية مما أدى لتحسّن سيولة المصرف بشكل كبير، ثم انخفض المؤشر في عام 2019 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيفاً نتيجة تراجع جودة الأصول وانخفاض كفاية رأس المال.

11. بنك قطر الوطني :

الجدول رقم (81) نسب كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني

مؤشر كفاية رأس المال									
النسبة	رأس المال الأساسي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة إجمالي رأس المال	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	القيمة المعيارية للنسبة	الرافعة المالية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2010	223.8%	(0.80)	223.8%	(1.37)	223.3%	1.66	59.5%	(1.11)	(1.63)
2011	199.2%	(1.37)	221.0%	(1.46)	199.5%	1.31	58.1%	(1.28)	(2.79)
2012	186.0%	(1.67)	249.3%	(0.57)	186.2%	1.12	56.4%	(1.49)	(2.61)
2013	250.2%	(0.19)	250.5%	(0.53)	115.6%	0.10	75.8%	0.90	0.27
2014	270.9%	0.28	271.2%	0.12	96.9%	(0.17)	73.1%	0.57	0.80
2015	279.4%	0.48	279.6%	0.39	59.9%	(0.71)	77.9%	1.16	1.31
2016	309.3%	1.16	309.4%	1.33	46.0%	(0.91)	77.1%	1.06	2.64
2017	313.3%	1.25	313.4%	1.45	55.4%	(0.77)	72.1%	0.44	2.37
2018	285.8%	0.62	286.0%	0.59	51.8%	(0.83)	69.3%	0.10	0.49
2019	268.4%	0.22	268.7%	0.04	54.2%	(0.79)	65.8%	(0.34)	(0.86)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (81) نجد أنّ تقييم مؤشّر كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني كان ضعيفاً من عام 2007 إلى عام 2011 (مقارنةً مع باقي أعوام الدراسة) وذلك بسبب تحقيق خسائر من الأنشطة التشغيلية خلال هذه الفترة مما أدى انخفاض رأس المال وبنود رأس المال الإضافية المصرف قياساً مع حجم أصول واستثمارات المصرف واعتماده على الودائع لتمويلها، ولكن لم يتجاوز الحد الدنيا لنسب لتعليمات بازل بالنسبة لكفاية رأس المال، ثم تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ خلال من عام 2013 إلى عام 2018 بشكل تصاعدي وذلك بنود رأس المال المصرف (زيادة رصيد الأرباح المدورة غير المحققة نتيجة تغير أسعار صرف العملات*)، ثم انخفض المؤشر بشكل ملحوظ في عام 2019 ولكن بقيّة

*ملاحظة : حسب قرار مجلس النقد والتسليف لمصرف سورية المركزي رقم 1088/م/ن/ب4 حيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

تقييم المؤشر جيد بسبب ارتفاع رصيد الأصول المرجحة بالمخاطر (نمو المحفظة الائتمانية والاستثمارات).

الجدول رقم (82) نسب جودة الأصول لبنك قطر الوطني

مؤشر جودة الأصول									
النسبة	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة التصنيف الإجمالي	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة مخصصات القروض	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2010	0.0%	1.56	0.0%	1.62	63.1%	(1.13)	0.0%	(1.93)	0.14
2011	8.2%	1.20	1.6%	0.71	63.0%	(1.13)	19.7%	(1.49)	(0.71)
2012	27.8%	0.33	4.5%	(0.88)	61.1%	(1.42)	71.4%	(0.34)	(2.31)
2013	43.2%	(0.35)	5.1%	(1.22)	67.5%	(0.47)	123.1%	0.81	(1.24)
2014	61.8%	(1.18)	5.9%	(1.66)	70.3%	(0.07)	84.2%	(0.06)	(2.96)
2015	56.0%	(0.92)	3.4%	(0.28)	79.2%	1.25	111.0%	0.54	0.59
2016	39.3%	(0.18)	2.2%	0.42	77.8%	1.04	103.0%	0.36	1.64
2017	28.1%	0.31	2.1%	0.46	73.6%	0.42	136.7%	1.11	2.31
2018	20.1%	0.67	2.3%	0.33	73.4%	0.39	122.3%	0.79	2.18
2019	67.8%	(1.44)	2.0%	0.50	78.3%	1.12	95.9%	0.20	0.38

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (82) نجد أن تقييم مؤشر جودة الأصول لبنك قطر الوطني كان جيداً بداية فترة الدراسة عام 2010 وذلك لانعدام رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة) وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نسبة التوظيفات جيدة في محفظة الاستثمارات ومحفظة الائتمانية)، وتم انخفاض المؤشر بشكل واضح من عام 2011 إلى 2014 وأصبح تقييمه ضعيفاً وخاصة في عام 2014 وذلك بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية نتيجة ارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المعثرة)، ليعود ويتحسن تدريجياً من عام 2016 إلى 2019 وذلك بسبب تحسن جودة المحفظة الائتمانية نتيجة انخفاض رصيد التسهيلات الائتمانية الغير عاملة (الديون المعثرة)

وارتفاع نسبة التوظيفات في الأصول المولدة للإيرادات (نتيجة ارتفاع حجم توظيفات في الاستثمارات الخارجية).

الجدول رقم (83) نسب كفاءة الإدارة لبنك قطر الوطني

نسب كفاءة الإدارة									
النسبة	فعالية التكلفة	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة نمو الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	كفاءة التشغيلية	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد من غير الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2010	175.6%	(0.09)	-	-	66.6%	(0.96)	10.3%	(0.79)	(1.84)
2011	90.8%	0.45	(7.4%)	(1.35)	64.3%	(1.29)	12.9%	(0.52)	(2.70)
2012	552.7%	(2.50)	9.5%	(0.30)	64.7%	(1.23)	20.1%	0.21	(3.81)
2013	290.3%	(0.82)	32.0%	1.09	74.2%	0.10	16.3%	(0.17)	0.19
2014	95.6%	0.42	25.9%	0.72	75.1%	0.22	16.7%	(0.13)	1.22
2015	172.2%	(0.07)	31.7%	1.07	84.8%	1.58	25.0%	0.72	3.30
2016	56.9%	0.67	34.4%	1.24	81.8%	1.16	30.5%	1.27	4.34
2017	70.9%	0.58	(9.4%)	(1.47)	77.4%	0.54	35.3%	1.76	1.41
2018	65.7%	0.61	4.2%	(0.62)	77.3%	0.53	5.5%	(1.27)	(0.75)
2019	45.3%	0.74	8.1%	(0.39)	68.9%	(0.65)	7.4%	(1.08)	(1.37)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (83) نجد أنّ تقييم مؤشر كفاءة الإدارة بنك قطر الوطني كان ضعيفاً في أعوام 2010 و2011 و2012 نتيجة ارتفاع نسبة فعالية التكلفة بشكل كبير بسبب ضعف الإيرادات التشغيلية من أنشطة المصرف نتيجة انخفاض الكفاءة التشغيلية وانخفاض العوائد من غير الفوائد (إيرادات من الخدمات المصرفية الأخرى غير عمليات منح الائتمان)، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييمه جيداً من عام 2013 إلى عام 2017 وذلك بسبب انخفاض نسبة فعالية التكلفة مقارنة مع الفترة السابقة (ولكن كانت النسبة أعلى بكثير من الحدود المقبولة للنسبة) ونمو أصول البنك بمعدلات عالية وتحقيق كفاءة تشغيلية وعوائد من غير الفوائد جيدة، ثم انخفض المؤشر في عامي 2018 و2019 فعلى الرغم من انخفاض نسبة فعالية التكلفة (أصبحت ضمن الحدود الجيدة للنسبة) ولكن انخفض معدل الأصول

والعوائد من غير الفوائد بشكل كبير وانخفضت الكفاءة التشغيلية كان السبب في بقاء تقييم المؤشر ضعيف.

الجدول رقم (84) نسب الربحية لبنك قطر الوطني

نسب الربحية											
النسبة	نسبة إيرادات الفوائد	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العوائد على الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على الأصول	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة العائد على حقوق الملكية	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2010	3.9%	(1.77)	(1.4%)	0.01	(1.2%)	0.20	(0.4%)	0.07	(0.6%)	(0.00)	(1.50)
2011	16.8%	(0.83)	(3.9%)	0.47	(4.8%)	(0.33)	(1.3%)	(0.50)	(1.8%)	(0.55)	(1.74)
2012	19.5%	(0.63)	(6.9%)	1.03	(9.7%)	(1.05)	(2.1%)	(1.04)	(2.8%)	(1.02)	(2.73)
2013	24.5%	(0.27)	(11.8%)	1.96	(16.8%)	(2.10)	(3.6%)	(2.02)	(4.7%)	(1.97)	(4.40)
2014	28.2%	(0.01)	1.0%	(0.46)	1.1%	0.54	0.3%	0.51	0.4%	0.49	1.08
2015	40.8%	0.91	(3.7%)	0.43	(5.9%)	(0.49)	(1.0%)	(0.36)	(1.3%)	(0.33)	0.17
2016	48.3%	1.45	2.4%	(0.71)	3.1%	0.84	0.6%	0.72	0.8%	0.68	2.98
2017	45.5%	1.25	1.4%	(0.53)	1.3%	0.57	0.3%	0.54	0.5%	0.53	2.36
2018	31.7%	0.25	2.4%	(0.70)	2.1%	0.69	0.6%	0.70	0.8%	0.70	1.64
2019	23.2%	(0.36)	6.6%	(1.49)	5.2%	1.14	1.6%	1.38	2.4%	1.48	2.15

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (84) نجد أنّ تقييم مؤشر الربحية لبنك الشرق كان ضعيفاً من عام 2010 إلى عام 2013 نتيجة تحقيق خسائر من أنشطته التشغيلية وذلك بسبب ارتفاع المصاريف التشغيلية خاصة مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية) وضعف الإيرادات التشغيلية وسبب ضعف الإيرادات نتيجة ضعف حجم المحفظة الائتمانية والاستثمارات للمصرف مما أدى لتحقيق صافي دخل تشغيلي سلبي، ثم تحسّن المؤشر بشكل كبير وأصبح تقييم المؤشر جيداً من عام 2014 إلى عام 2019 بسبب تحسّن الإيرادات التشغيلية وتحقيق المصرف لأرباح من أنشطته التشغيلية وذلك نتيجة تحسّن جودة المحفظة الائتمانية مما أدى تحسّن إيراداتها وانخفاض مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وتحسّن الإيرادات أيضاً من استثمارات المصرف.

الجدول رقم (85) نسب السيولة لبنك قطر الوطني

نسب السيولة									
النسبة	نسبة الأصول المسائلة 1	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول المسائلة 2	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	القيمة المعيارية للنسبة	نسبة الأصول قصيرة الأجل	القيمة المعيارية للنسبة	قيمة المؤشر
2010	20.8%	1.31	63.7%	0.14	79.4%	(1.94)	126.6%	0.93	0.43
2011	18.2%	0.71	68.9%	0.45	54.2%	(0.77)	124.5%	0.85	1.23
2012	20.4%	1.21	93.9%	1.93	58.6%	(0.97)	156.5%	2.03	4.20
2013	16.3%	0.27	76.1%	0.87	44.9%	(0.34)	94.1%	(0.27)	0.53
2014	15.6%	0.11	63.0%	0.09	29.9%	0.36	97.6%	(0.14)	0.43
2015	7.3%	(1.79)	40.7%	(1.23)	28.1%	0.45	86.4%	(0.56)	(3.13)
2016	10.5%	(1.04)	54.7%	(0.40)	22.7%	0.70	102.1%	0.02	(0.72)
2017	15.3%	0.04	60.8%	(0.04)	22.1%	0.73	82.2%	(0.71)	0.01
2018	15.8%	0.15	57.8%	(0.21)	30.7%	0.33	78.3%	(0.86)	(0.59)
2019	10.8%	(0.97)	34.5%	(1.60)	6.4%	1.46	66.8%	(1.28)	(2.40)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (85) نجد أنّ تقييم مؤشر السيولة لبنك قطر الوطني كان جيداً من عام 2010 إلى عام 2014 بسبب توفّر أرصدة نقدية جيدة بسبب قيام المصرف بالاستثمار بشكل رئيسي في توظيفات قصيرة الأجل أصول ذات سيولة عالية وتحقيق توازن بين حجم الودائع وحجم الاستثمارات والتوظيفات متوسطة وطويلة الأجل لدى المصرف مما أدى لتوفّر أرصدة نقدية جيدة، ثم انخفضت أرصدة نقديه للمصرف وانخفض تقييم المؤشر إلى ضعيف من عام 2015 إلى عام 2019 (باستثناء عام 2017 كان تقييم المؤشر متوسطاً بسبب انخفاض واضح بحجم التوظيفات والاستثمارات) بسبب زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات للمصرف مع حجم الودائع بنسب أعلى من زيادة حجم الودائع والاستثمار في أصول طويلة الأجل وأقل سيولة، على العموم احتفظ المصرف بنقدية وشبه نقدية جيدة وكافية لتغطية أي سحبات مفاجئة.

الجدول رقم (86) مؤشر الكلي لتقييم أداء بنك قطر الوطني

قيمة المؤشر الكلي للنموذج المقترح									
احتساب قيمة المؤشر الكلي دون التثقييل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي									
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
(0.42)	0.59	1.69	2.18	0.45	0.11	(0.93)	(1.45)	(1.34)	(0.88)
احتساب قيمة المؤشر الكلي مع التثقييل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي									
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
(0.65)	0.47	1.70	2.37	0.84	0.05	(0.56)	(1.75)	(1.52)	(0.94)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية عينة البحث خلال فترة (2007-2019)

من الجدول رقم (86) نجد مؤشّر الكلي كان تقييم أداء المصرف ضعيفاً في عام 2010 والسبب الرئيسي كان بسبب ضعف مستوى كفاءة الإدارة وانخفاض الربحية بشكل ملحوظ، ثم انخفض المؤشّر بشكل كبير من أعوام 2011 و2012 و2013 نتيجة تأثيرات الأزمة والظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلاد حيث انخفضت جودة الأصول (بسبب انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بشكل كبير) والربحية بشكل كبير واستمرار ضعف مستوى كفاءة الإدارة، ثم تحسّن المؤشّر من عام 2015 إلى عام 2018 وكان تقييم أداء المصرف جيداً وذلك بسبب تحسّن جودة الأصول (تحسّن جودة المحفظة الائتمانية) مما أدّى لتحسّن ربحية المصرف بشكل جيد مما أدّى لتحسّن كفاية رأس المال بشكل كبير وتحسّن مستوى كفاءة الإدارة بشكل ملحوظ، ثم انخفض المؤشّر في عام 2019 وأصبح تقييم أداء المصرف ضعيفاً بسبب انخفاض ملحوظ لجودة أصول المصرف وضعف مستوى كفاءة الإدارة مقارنةً بالسنوات السابقة وانخفاض كبير لسيولة المصرف.

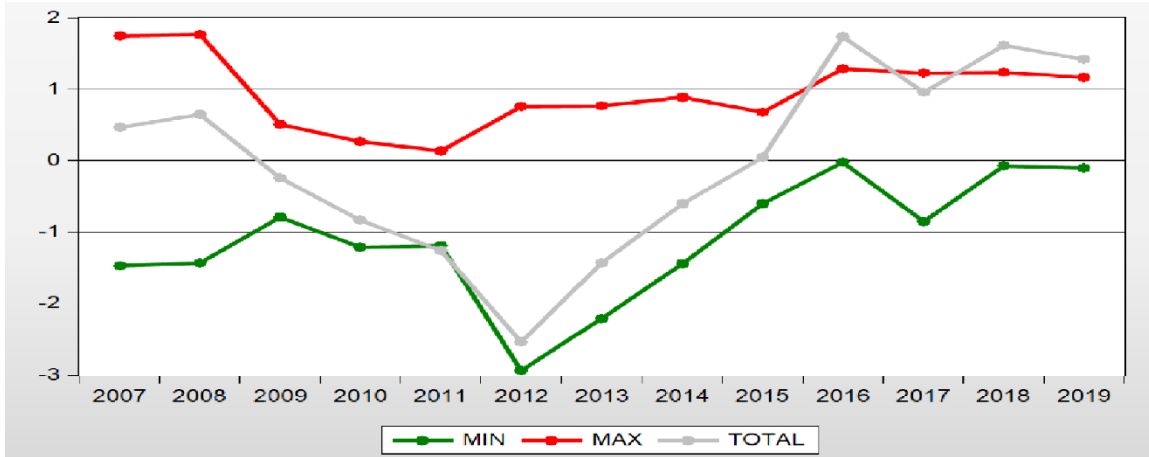
المبحث الثالث : متانة النموذج المقترح (التأكد من مصداقية النموذج المقترح)

للتحقق من مدى صحة نتائج التقييم وفق النموذج المقترح، تم احتساب المؤشر الكلي للنموذج المقترح باستخدام جميع تركيبات المؤشرات الفرعية الممكنة. وهذا يوضح ما إذا كانت المجموعات المختلفة تتجمع حول نفس القيمة أم أنها منتشرة على نطاق واسع. توضح الأشكال البيانية التالية النطاقات المقطوعة لهذا المؤشرات الكلية باستخدام كافة التركيبات المختلفة من المؤشرات الفرعية (لكل سنة).

1. بنك بيمو السعودي الفرنسي :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف

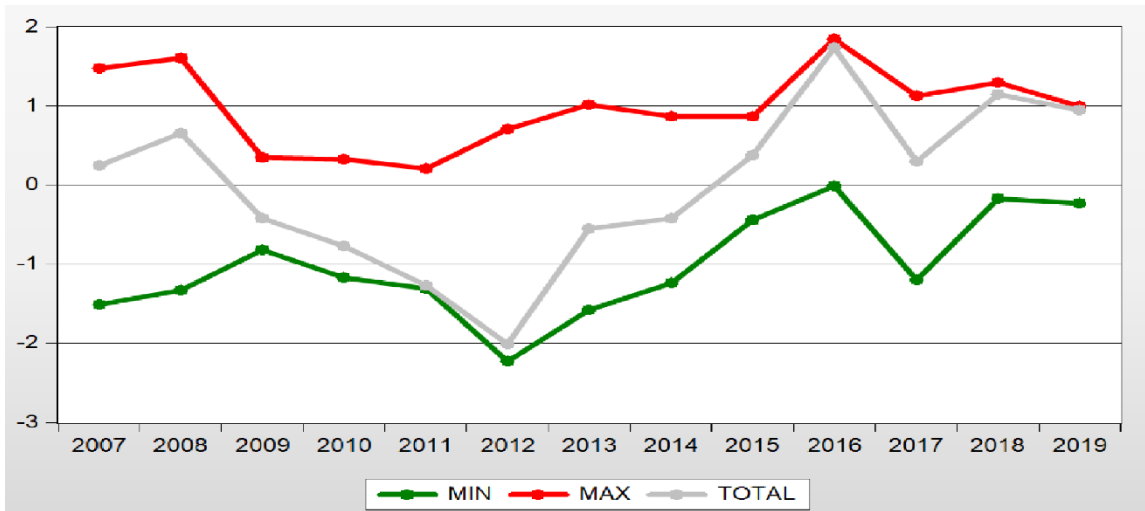
سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (2) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك بيمو السعودي الفرنسي (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف

سورية المركزي:

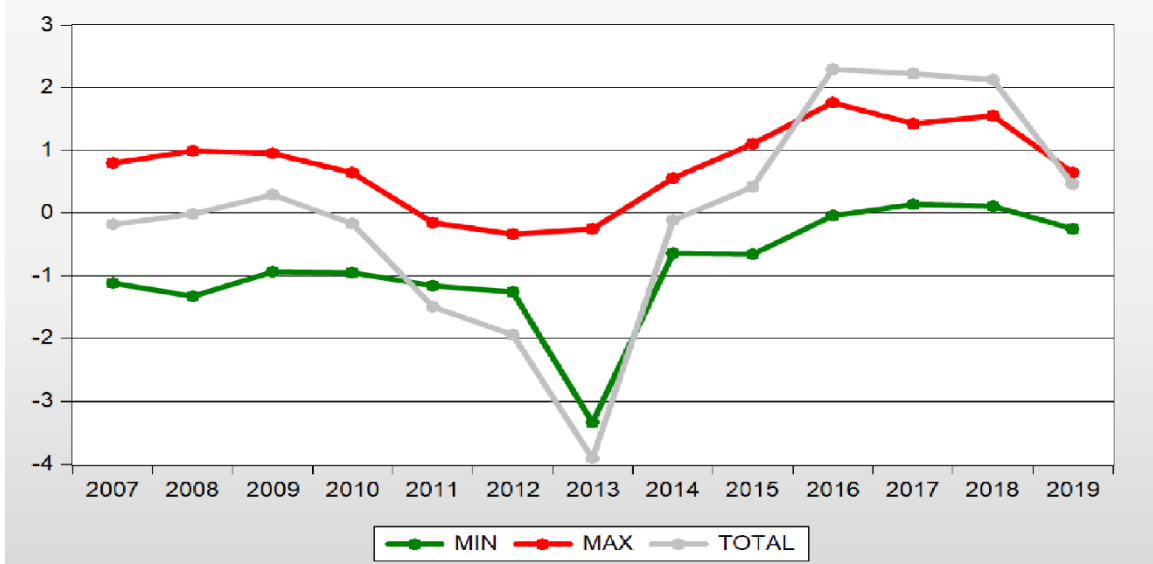


الشكل البياني رقم (3) المؤشر الكلي المثقل لتقييم أداء بنك بيمو السعودي الفرنسي (مخرجات برنامج EViews)

2. بنك عودة :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

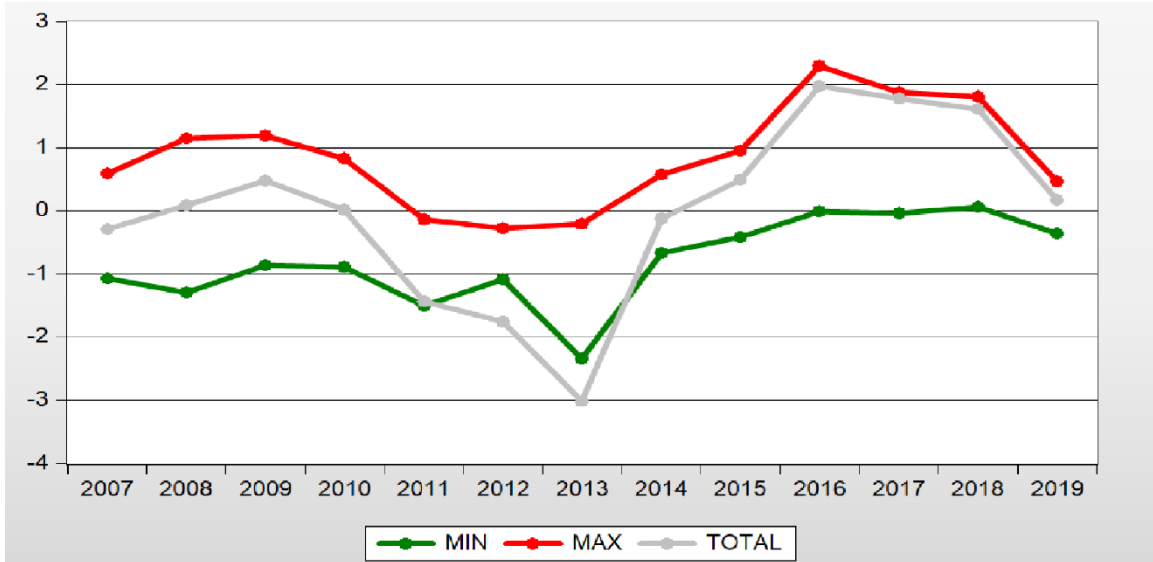
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (4) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك عودة (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

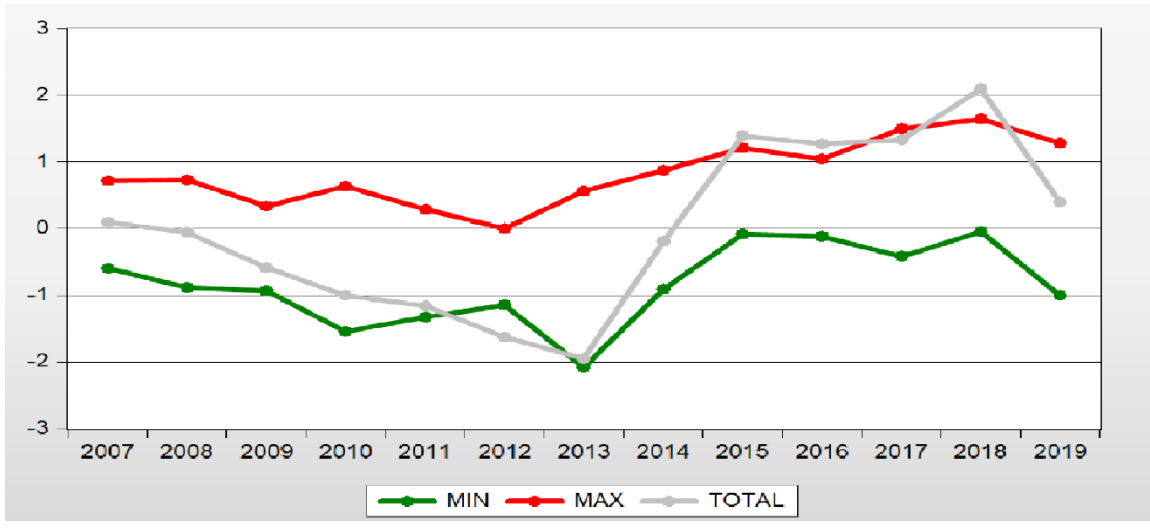


الشكل البياني رقم (5) المؤشر الكلي المثقل لتقييم أداء بنك عودة (مخرجات برنامج EViews)

3. بنك سورية والمهجر :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

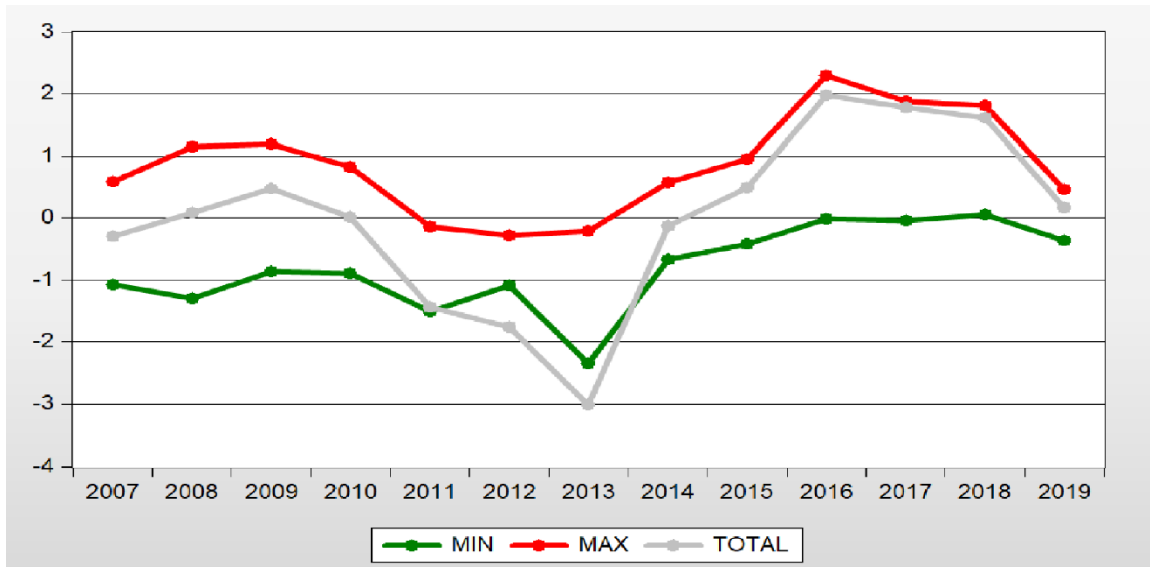
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (6) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك سورية والمهجر (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

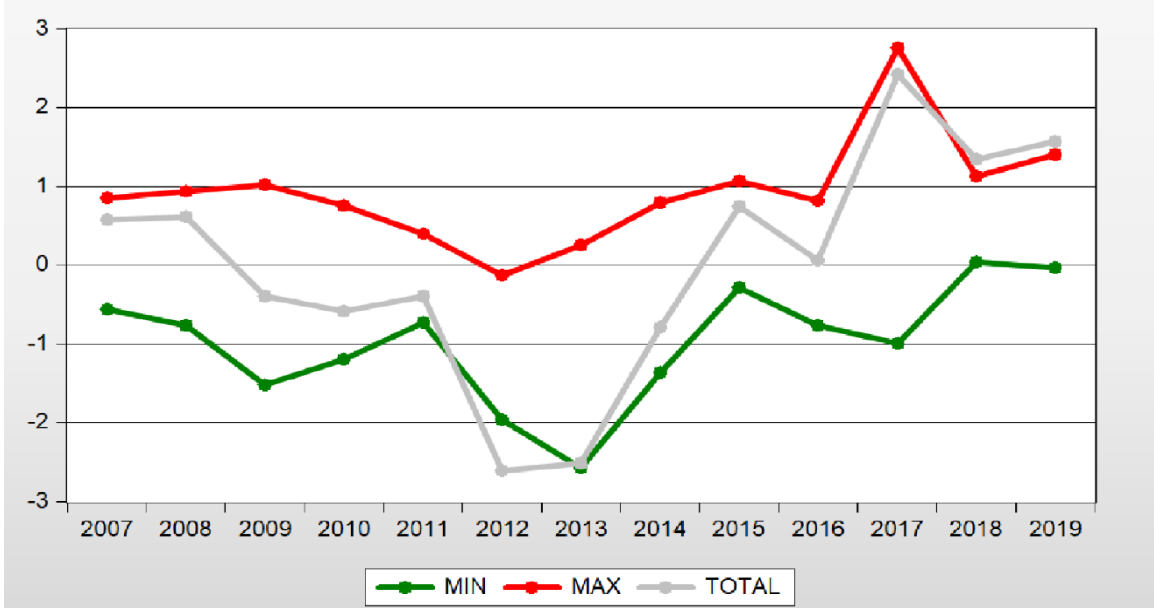


الشكل البياني رقم (7) المؤشر الكلي المثقل لتقييم أداء بنك سورية والمهجر (مخرجات برنامج EViews)

4. بنك بيبيلوس :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقييل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

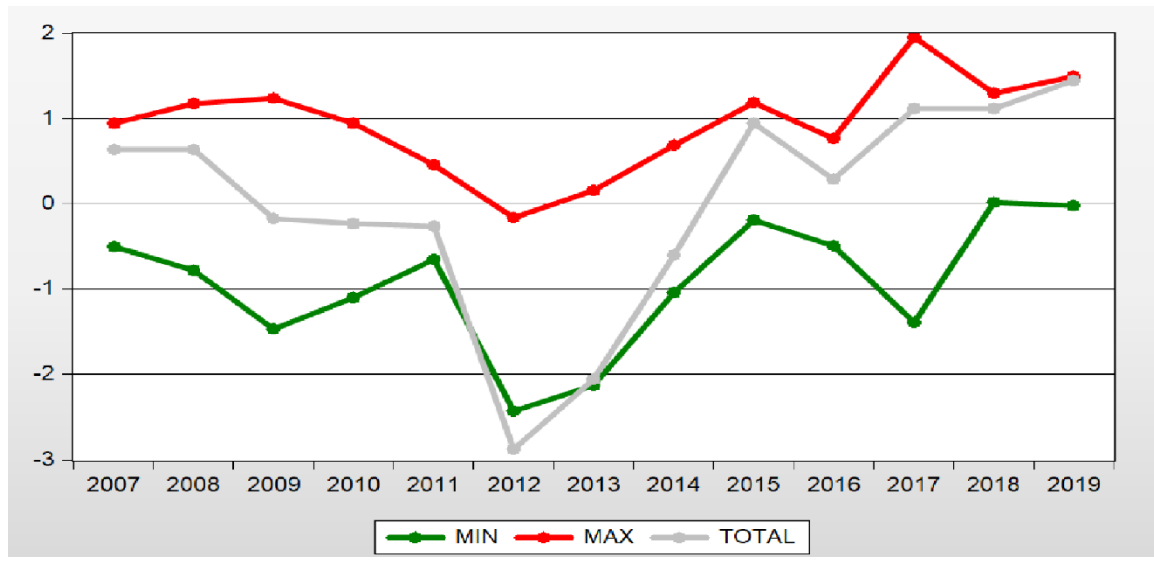
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (8) المؤشر الكلي بدون تثقييل لتقييم أداء بنك بيبيلوس (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقييل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

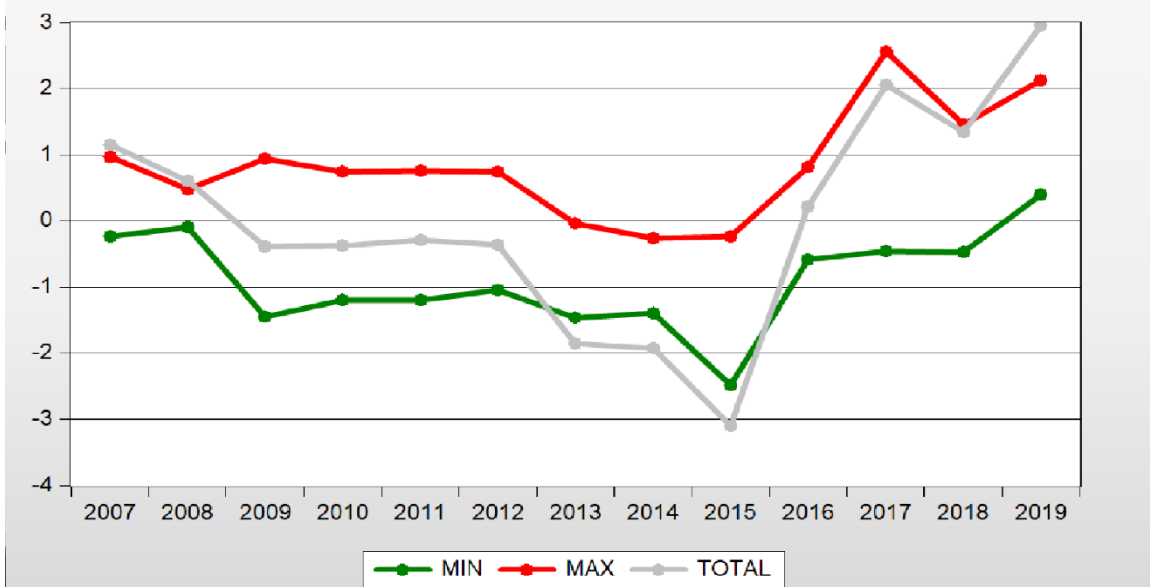


الشكل البياني رقم (9) المؤشر الكلي المثقل لتقييم أداء بنك بيبيلوس (مخرجات برنامج EViews)

5. المصرف الدولي للتجارة والتمويل :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

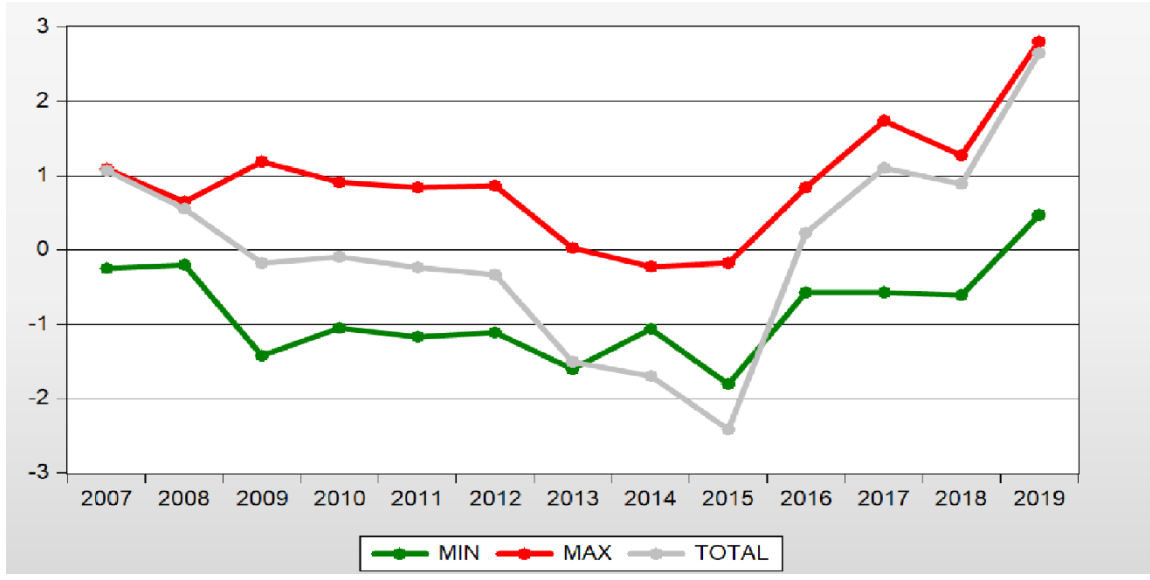
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (10) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء المصرف الدولي للتجارة والتمويل (مخرجات برنامج (EViews

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

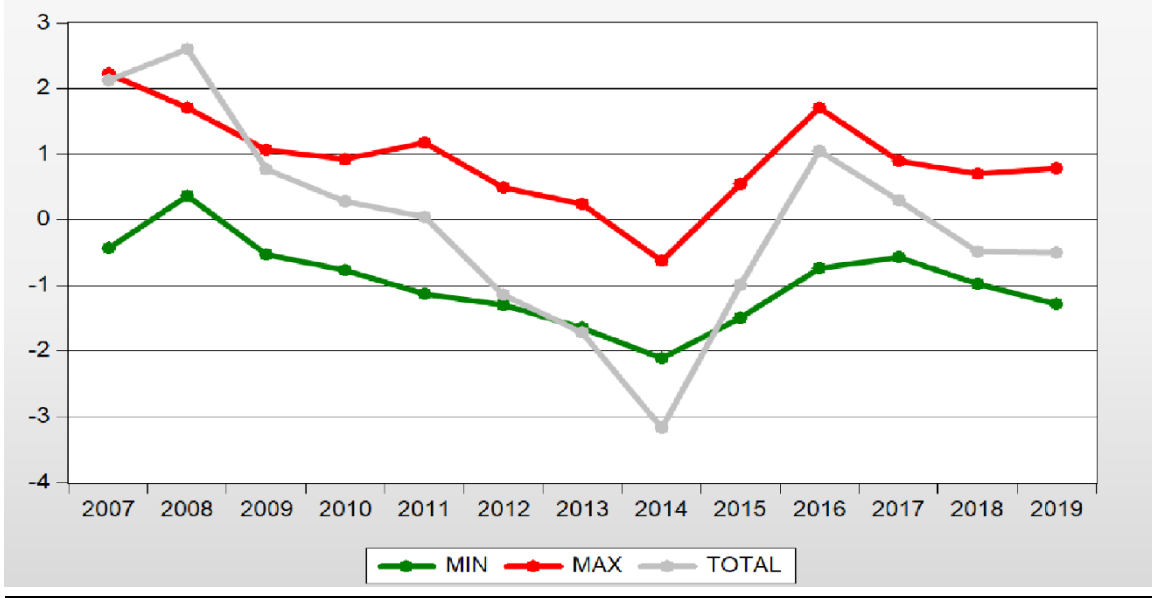


الشكل البياني رقم (11) المؤشر الكلي المثقل لتقييم أداء المصرف الدولي للتجارة والتمويل (مخرجات برنامج (EViews

6. بنك العربي :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

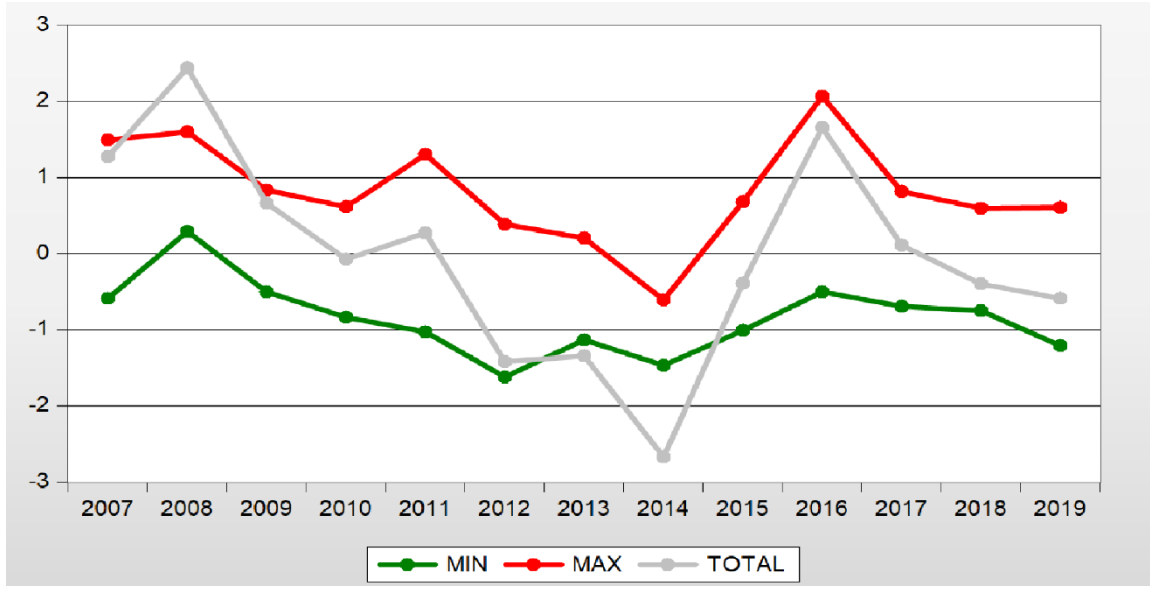
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (12) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك العربي (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف

سورية المركزي:

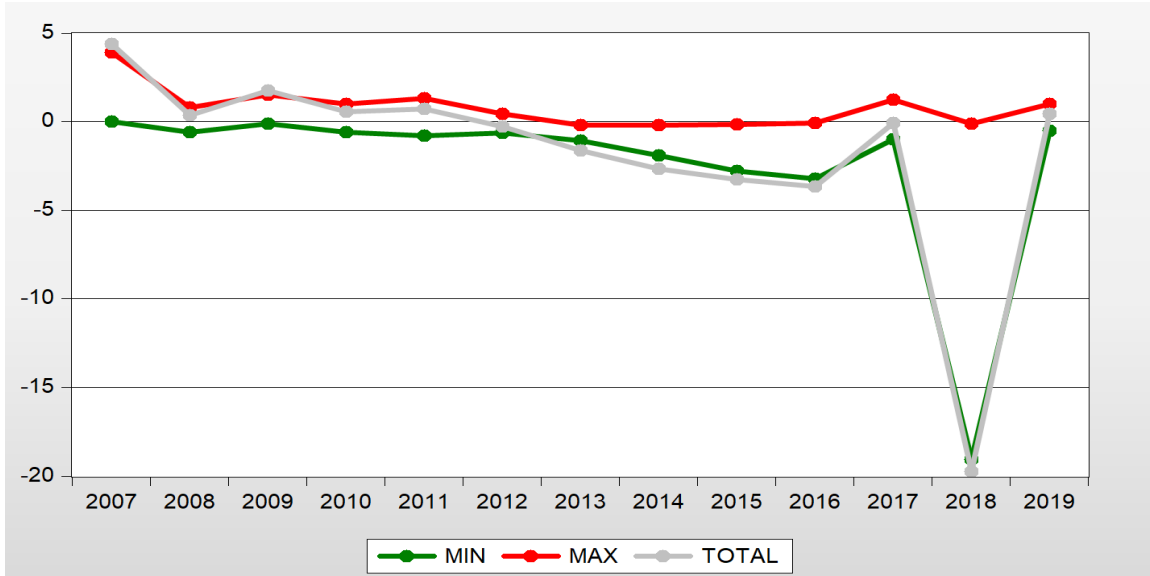


الشكل البياني رقم (13) المؤشر الكلي المنقل لتقييم أداء بنك العربي (مخرجات برنامج EViews)

7. بنك سورية والخليج :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

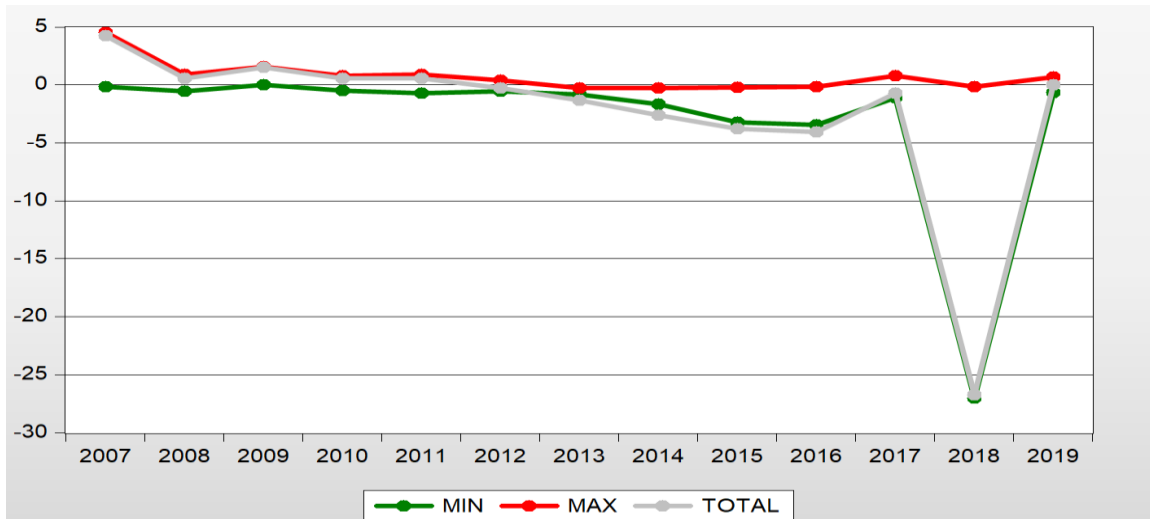
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (14) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك سورية والخليج (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

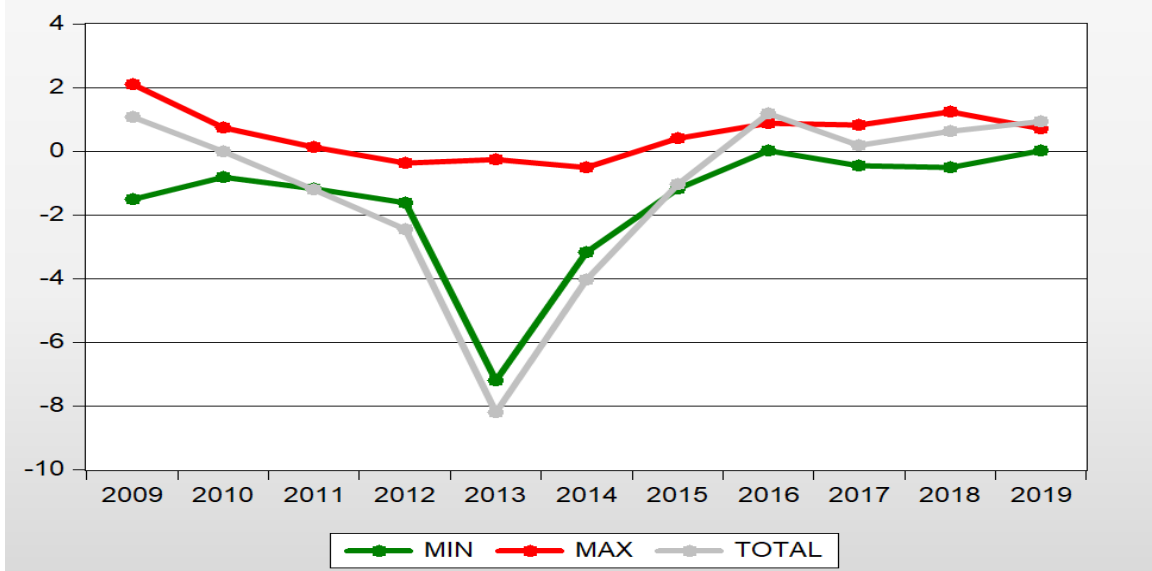


الشكل البياني رقم (15) المؤشر الكلي لتقييم أداء بنك سورية والخليج (مخرجات برنامج EViews)

8. بنك الأردن :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

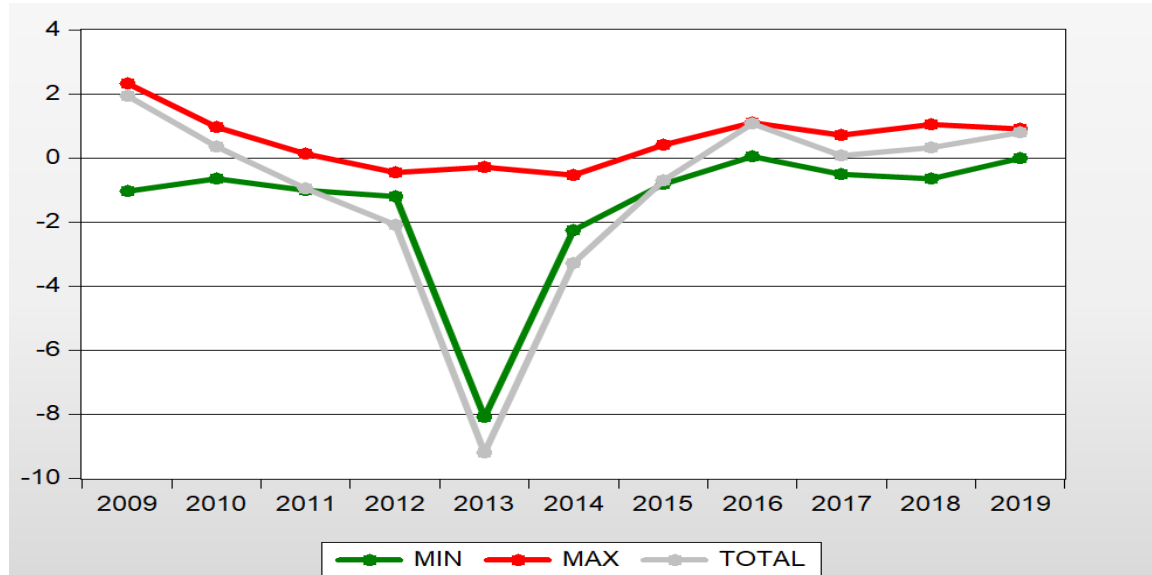
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (16) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك الأردن (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

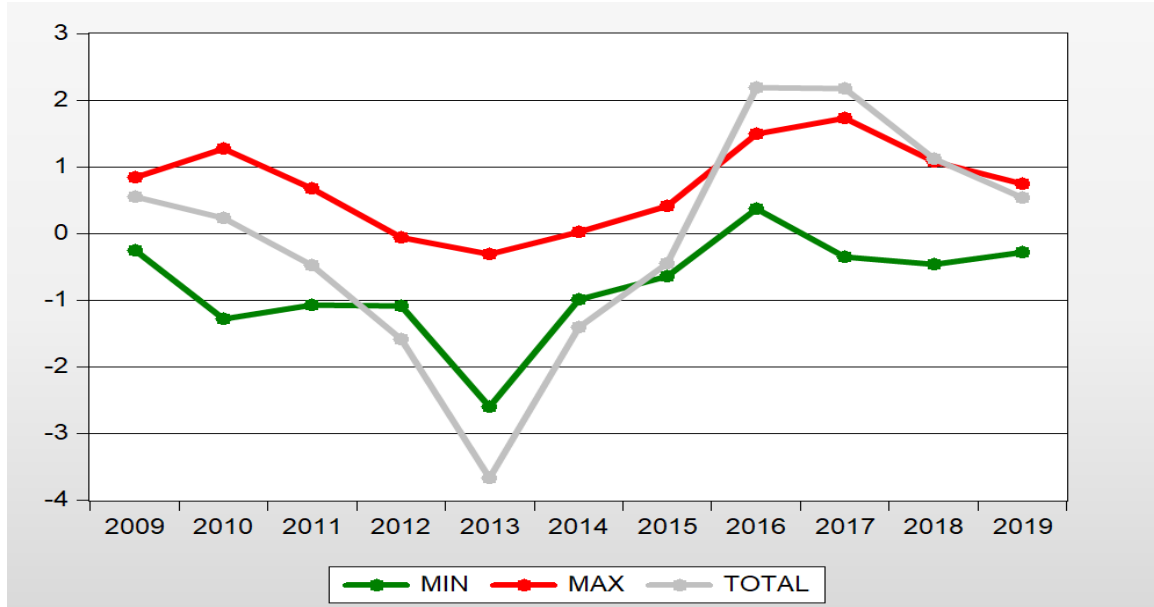


الشكل البياني رقم (17) المؤشر الكلي لتقييم المثقل لتقييم أداء بنك الأردن (مخرجات برنامج EViews)

9. فرنسبنك :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

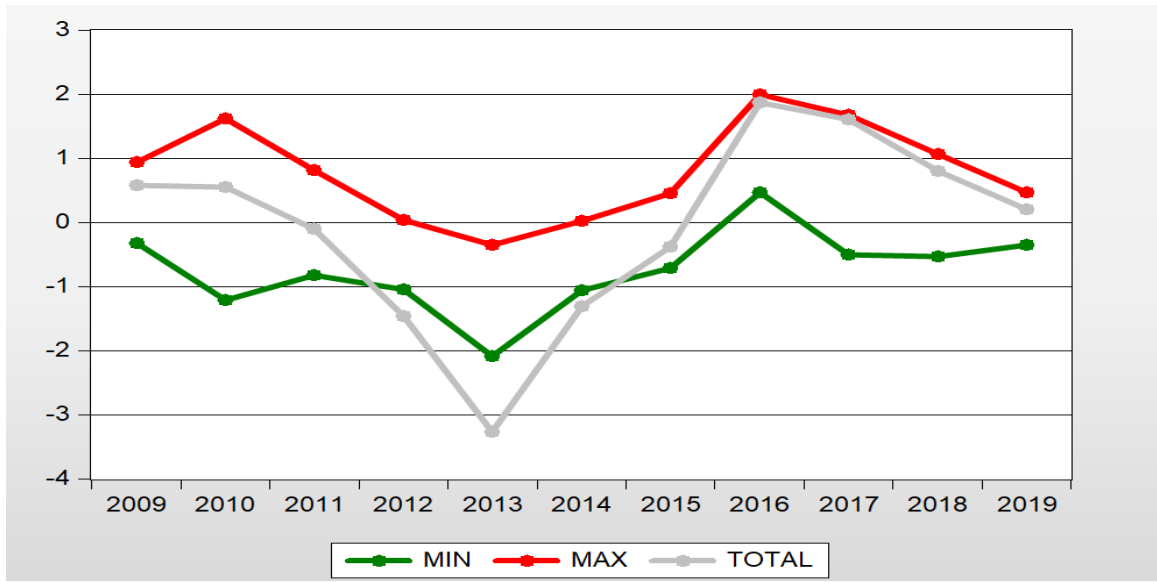
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (18) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك فرنسبنك (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:

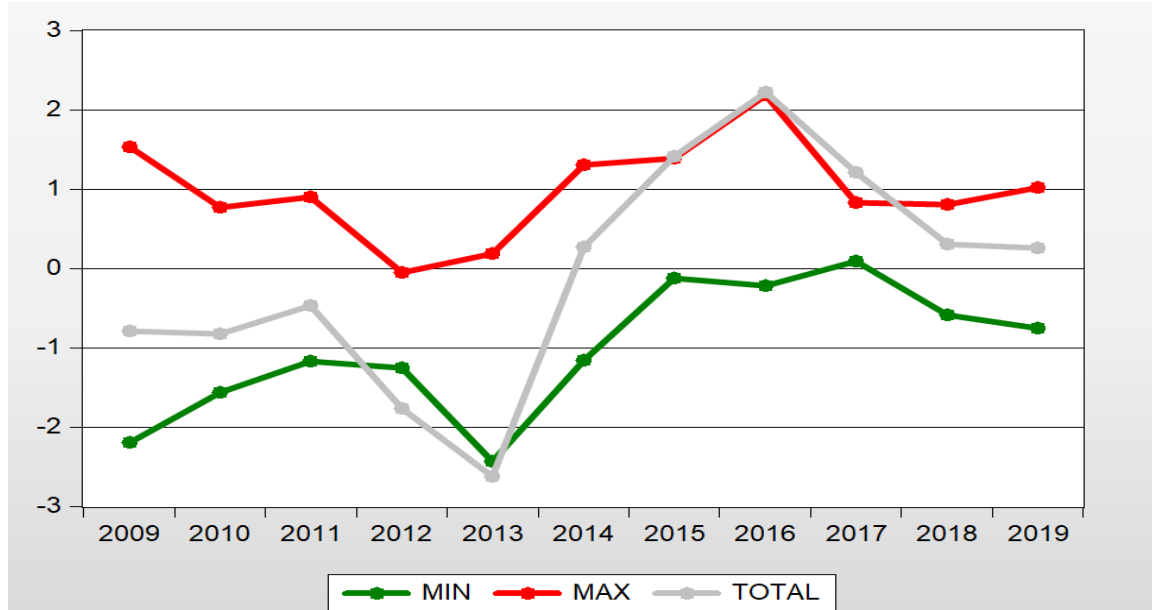


الشكل البياني رقم (19) المؤشر الكلي لتقييم أداء بنك فرنسبنك (مخرجات برنامج EViews)

10. بنك الشرق :

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التنقيح للمؤشرات الفرعية وفق قرار

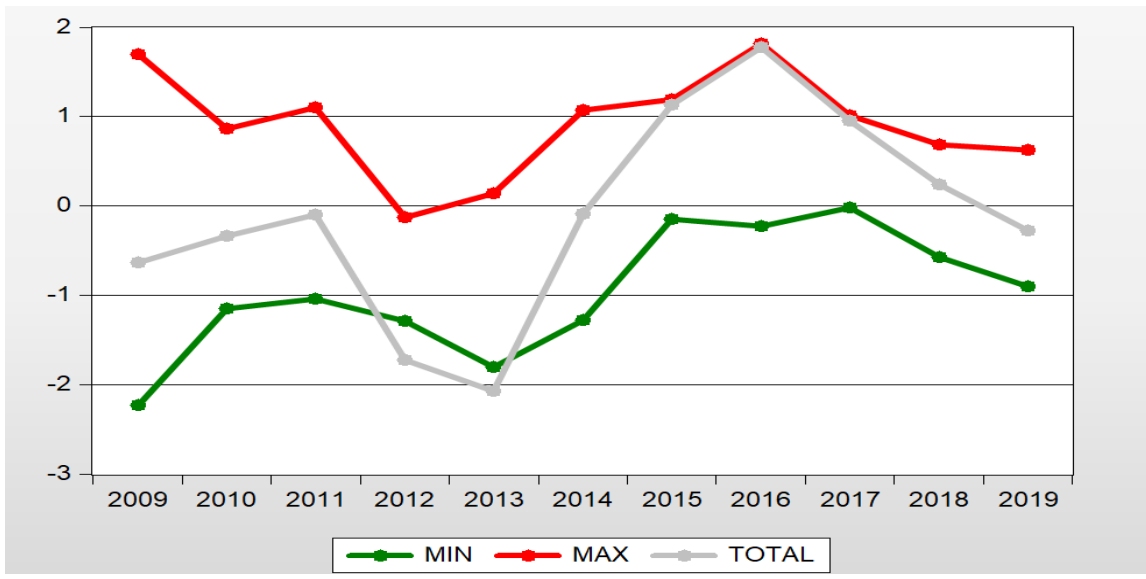
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (20) المؤشر الكلي بدون تنقيح لتقييم أداء بنك الشرق (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التنقيح للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف

سورية المركزي:

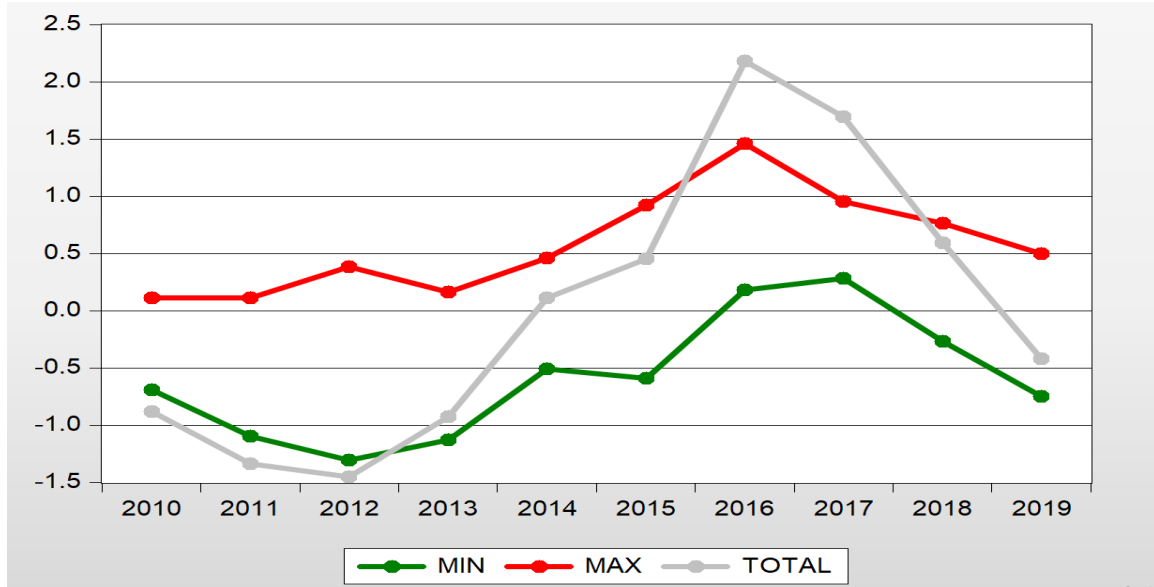


الشكل البياني رقم (21) المؤشر الكلي المنقح لتقييم أداء بنك الشرق (مخرجات برنامج EViews)

11. بنك قطر الوطني:

1- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح دون التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

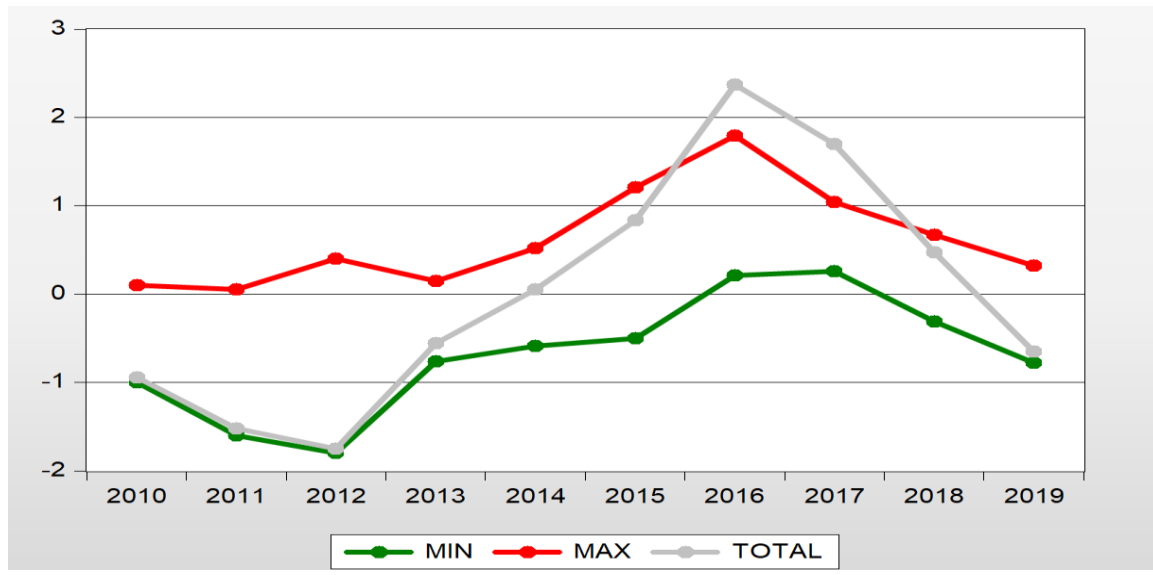
مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (22) المؤشر الكلي بدون تثقيل لتقييم أداء بنك قطر الوطني (مخرجات برنامج EViews)

2- الشكل البياني للمؤشر الكلي للنموذج المقترح مع التثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار

مصرف سورية المركزي:



الشكل البياني رقم (23) المؤشر الكلي المثقل لتقييم أداء بنك قطر الوطني (مخرجات برنامج EViews)

من الأشكال البيانية السابقة تبين أنّ قيمة المؤشرات الكلي للنموذج المقترح (المثل دون تثقيل للمؤشرات الفرعية وفق قرار مصرف سورية المركزي) تعتمد بشكل كبير نسبياً على مزيج المرشحات الفرعية، حيث أنّ معظم قيم المؤشرات الكلية تنحصر بين أعلى وأقل قيم للمؤشرات باستخدام تركيبات مختلفة من المؤشرات الفرعية، مما يدلّ على متانة النموذج المقترح بتمثيل جميع المؤشرات الفرعية (النسب المالية المكونة للمؤشرات) الداخلة في الدراسة وبالتالي يمثل النموذج المقترح صالحاً وجيداً لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة.

ولمعرفة أي أفضل وأكثر دقة لتقييم أداء المصرف باستخدام النموذج المقترح المثل وفق قرار مصرف سورية المركزي أم بدون تثقيل، تم دراسة أيهما أكثر تعبيراً وتمثيلاً لمجتمع البحث من خلال إحصاء عدد قيم المؤشرات الكلية التي تنحصر بين أعلى وأقل قيم للمؤشرات باستخدام تركيبات مختلفة من المؤشرات الفرعية، حيث كانت النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (87) عدد حالات المطابقة للنموذج المقترح (المثل/بدون تثقيل)

النموذج المقترح دون التثقيل وفق قرار مصرف سورية المركزي	
134	عدد المشاهدات
81	عدد حالات التطابق
53	عدد حالات عدم التطابق
60.4%	نسبة التطابق
النموذج المقترح المثل وفق قرار مصرف سورية المركزي	
134	عدد المشاهدات
111	عدد حالات التطابق
23	عدد حالات عدم التطابق
82.8%	نسبة التطابق

المصدر : من إعداد الباحث

حسب الجدول رقم (87) فإنّ النموذج المقترح المثل وفق قرار مصرف سورية المركزي أفضل وأعلى دقةً من النموذج المقترح دون تثقيل وبالتالي تمّ الاعتماد على النموذج المقترح المثل وفق قرار مصرف سورية المركزي لدراسة وتحليل نتائج تقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة أكثر دقةً لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية.

المبحث الرابع : نتائج الدراسة

بعد تطبيق المؤشرات النموذج المقترح لتقييم أداء المصارف السورية وانطلاقاً من النموذج المقترح المعتمد والذي معادلته على الشكل التالي:

$$Y_t = 0.22 X_{1t} + 0.22 X_{2t} + 0.27 X_{3t} + 0.11 X_{4t} + 0.16 X_{5t}$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{قيمة مؤشر كفاية رأس المال}$$

$$X_2 = \text{قيمة مؤشر جودة الأصول}$$

$$X_3 = \text{قيمة مؤشر كفاءة الإدارة}$$

$$X_4 = \text{قيمة مؤشر الربحية}$$

$$X_5 = \text{قيمة مؤشر السيولة}$$

وبهدف اختبار حالة وجود فوارق جوهرية في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة، يتم اختبار

الفرضيات الفرعية للدراسة وفقاً لمايلي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يتم اختبار الفرضية بدراسة فروق متوسطات قيمة المؤشر كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة

كما يلي:

الجدول رقم (88) متوسط قيمة مؤشرات كفاية رأس المال للمصارف السورية التقليدية الخاصة

اسم المصرف	متوسط نسبة رأس المال الأساسي	متوسط نسبة إجمالي رأس المال	متوسط نسبة حقوق الملكية الأساسية إلى صافي الأصول المرجحة	متوسط الرافعة المالية	متوسط قيمة مؤشر كفاية رأس المال
بنك بيمو السعودي الفرنسي	19.3%	20.1%	9.8%	5.7%	13.7%
بنك عودة	33.5%	34.7%	4.4%	18.8%	22.9%
بنك سورية والمهجر	14.3%	14.8%	7.7%	8.5%	11.3%
بنك بيبيلوس	22.4%	23.4%	5.1%	13.1%	16.0%
بنك الدولي للتجارة والتمويل	19.0%	19.6%	6.7%	9.7%	13.7%
بنك العربي	20.4%	21.4%	4.6%	12.3%	14.7%
بنك سورية والخليج	24.6%	25.3%	9.9%	12.2%	18.0%
بنك الأردن	33.5%	34.7%	4.4%	18.8%	22.9%
بنك فرنسبنك	22.7%	24.6%	3.8%	13.0%	16.0%
بنك الشرق	39.7%	41.1%	20.7%	19.2%	30.2%
بنك قطر الوطني	258.6%	267.3%	108.9%	68.5%	175.8%

المصدر : من إعداد الباحث

بناء على الجدول رقم (88) نستنتج وجود فوارق جوهرية بين متوسط نسب كفاية رأس المال لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة والتالي تم قبول وبشكل كامل الفرضية الفرعية الأولى " يوجد فارق جوهرية بين نسب كفاية رأس المال لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث " .

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يتم اختبار الفرضية بدراسة فروق متوسطات قيمة المؤشر جودة الأصول لمصارف عينة الدراسة

كما يلي:

الجدول رقم (89) متوسط قيمة مؤشرات جودة الأصول للمصارف السورية التقليدية الخاصة

اسم المصرف	متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	متوسط نسبة التصنيف الإجمالي	متوسط نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات	متوسط نسبة مخصصات القروض	متوسط قيمة مؤشر جودة الأصول
بنك بيمو السعودي الفرنسي	15.3%	38.1%	58.1%	56.3%	15.2%
بنك عودة	12.7%	20.8%	53.4%	123.2%	35.8%
بنك سورية والمهجر	22.6%	19.2%	74.4%	80.0%	28.2%
بنك بيبيلوس	20.4%	26.5%	56.1%	95.9%	26.3%
بنك الدولي للتجارة والتمويل	13.3%	19.7%	65.7%	58.1%	22.7%
بنك العربي	39.0%	48.3%	68.0%	54.1%	8.7%
بنك سورية والخليج	31.1%	58.1%	55.3%	54.4%	5.1%
بنك الأدرن	31.8%	47.3%	56.3%	70.7%	12.0%
بنك فرنسبنك	13.0%	16.3%	68.4%	44.0%	20.8%
بنك الشرق	10.4%	14.0%	57.7%	82.6%	29.0%
بنك قطر الوطني	35.2%	2.9%	70.7%	86.7%	29.8%

المصدر : من إعداد الباحث

بناء على الجدول رقم (89) نستنتج وجود فوارق جوهرية بين متوسط نسب جودة الأصول المال لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة والتالي تم قبول وبشكل كامل الفرضية الفرعية الثانية " يوجد فارق جوهرية بين جودة الأصول لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق النموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث " .

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يتم اختبار الفرضية بدراسة فروق متوسطات قيمة المؤشر كفاءة الإدارة لمصارف عينة الدراسة كما

يلي:

الجدول رقم (90) متوسط قيمة مؤشرات كفاءة الإدارة للمصارف السورية التقليدية الخاصة

اسم المصرف	فعالية التكلفة	نسبة نمو الأصول	كفاءة التشغيلية	نسبة العوائد من غير الفوائد	متوسط قيمة مؤشر كفاءة الإدارة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	69.3%	9.3%	64.1%	21.0%	6.3%
بنك عودة	96.7%	7.2%	62.1%	22.3%	(1.3%)
بنك سورية والمهجر	56.3%	3.9%	55.5%	22.2%	6.3%
بنك بيبيلوس	74.3%	12.0%	70.1%	19.9%	7.0%
بنك الدولي للتجارة والتمويل	102.5%	9.0%	79.5%	22.4%	2.1%
بنك العربي	188.4%	7.1%	84.5%	17.2%	(19.9%)
بنك سورية والخليج	283.1%	16.9%	69.3%	61.1%	(34.0%)
بنك الأردن	268.6%	10.5%	71.4%	36.5%	(37.6%)
بنك فرنسبنك	200.2%	26.4%	77.3%	18.9%	(19.4%)
بنك الشرق	129.3%	22.9%	63.6%	41.5%	(0.3%)
بنك قطر الوطني	161.6%	14.3%	73.5%	18.0%	(13.9%)

المصدر : من إعداد الباحث

بناء على الجدول رقم (90) نستنتج وجود فوارق جوهرية بين متوسط نسب كفاءة الإدارة لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة والتالي تم قبول وبشكل كامل الفرضية الفرعية الثالثة " يوجد فارق جوهري بين كفاءة إدارات المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث".

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يتم اختبار الفرضية بدراسة فروق متوسطات قيمة المؤشر الربحية لمصارف عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (91) متوسط قيمة مؤشرات الربحية للمصارف السورية التقليدية الخاصة

اسم المصرف	نسبة إيرادات الفوائد	نسبة صافي الربح إلى صافي الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبة العوائد على الودائع	نسبة العائد على الأصول	نسبة العائد على حقوق الملكية	متوسط قيمة مؤشر الربحية
بنك بيمو السعودي الفرنسي	13.2%	0.9%	0.4%	0.3%	6.1%	1.9%
بنك عودة	12.5%	(0.9%)	(0.3%)	(0.3%)	(1.2%)	(0.7%)
بنك سورية والمهجر	21.9%	0.6%	0.4%	0.3%	3.2%	1.1%
بنك بيبيلوس	10.9%	(1.2%)	(0.9%)	(0.7%)	(5.4%)	(2.0%)
بنك الدولي للتجارة والتمويل	13.9%	0.1%	(0.4%)	(0.3%)	(2.0%)	(0.7%)
بنك العربي	9.5%	(2.0%)	(2.4%)	(1.8%)	(8.9%)	(3.8%)
بنك سورية والخليج	7.5%	(5.3%)	(3.3%)	(2.5%)	(49.0%)	(15.0%)
بنك الأردن	9.3%	0.6%	0.5%	0.3%	1.4%	0.7%
بنك فرنسبنك	11.8%	(2.3%)	(1.8%)	(1.6%)	(14.0%)	(4.9%)
بنك الشرق	10.9%	(0.4%)	(0.1%)	(0.2%)	(1.6%)	(0.6%)
بنك قطر الوطني	28.2%	(1.4%)	(2.6%)	(0.5%)	(0.6%)	(1.3%)

المصدر : من إعداد الباحث

بناء على الجدول رقم (91) نستنتج وجود فوارق جوهرية بين متوسط نسب الربحية لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة والتالي تم قبول وبشكل كامل الفرضية الفرعية الرابعة " يوجد فارق جوهري بين مؤشرات الربحية لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث " .

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :

يتم اختبار الفرضية بدراسة فروق متوسطات قيمة المؤشر السيولة لمصارف عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (92) متوسط قيمة السيولة للمصارف السورية التقليدية الخاصة

اسم المصرف	نسبة الأصول السائلة 1	نسبة الأصول السائلة 2	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة الأجل	متوسط قيمة المؤشر السيولة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	38.0%	44.4%	32.4%	60.5%	27.6%
بنك عودة	41.1%	52.8%	40.8%	74.5%	31.9%
بنك سورية والمهجر	44.6%	53.3%	20.3%	76.2%	38.4%
بنك بيبيلوس	38.9%	55.1%	58.4%	91.2%	31.7%
بنك الدولي للتجارة والتمويل	31.5%	40.8%	41.4%	83.9%	28.7%
بنك العربي	23.9%	30.3%	56.8%	55.5%	13.2%
بنك سورية والخليج	38.0%	50.8%	52.2%	89.9%	31.6%
بنك الأردن	30.4%	41.6%	67.4%	75.8%	20.1%
بنك فرنسبنك	25.4%	31.7%	37.2%	75.7%	23.9%
بنك الشرق	38.0%	52.5%	47.8%	81.8%	31.1%
بنك قطر الوطني	15.1%	61.4%	37.7%	101.5%	35.1%

المصدر : من إعداد الباحث

بناءً على الجدول رقم (92) نستنتج وجود فوارق جوهرية بين متوسط نسب السيولة لدى المصارف السورية التقليدية الخاصة والتالي تم قبول وبشكل كامل الفرضية الفرعية الخامسة " يوجد فارق جوهري بين نسب السيولة لدى المصارف السورية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث " .

بناءً على ماسبق نقبل صحة الفرضية الرئيسية القائلة : " يوجد فارق جوهري في تقييم الأداء بين المصارف السورية التقليدية الخاصة وفق نموذج تقييم الأداء المقترح المعد من قبل الباحث " .

المبحث الخامس : النتائج والتوصيات

أ- نتائج البحث:

بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة في الإطار النظري والإطار العملي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تم تطوير نموذج لتقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة لتحديد مكامن الضعف

والقوة للمصارف، ولم يقتصر النموذج على تحليل المحتوى الكمي فقط للارقام الدفترية التي تظهرها القوائم المالية وإنما التحليل يعتمد إلى البحث فيما وراء هذه الأرقام من دلالات.

2- جمع النموذج المقترح أهم المؤشرات لتقييم أداء المصارف والتي تتمثل في : مؤشر كفاية

رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر كفاءة الإدارة، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة.

3- قدرة النموذج على قياس مؤشر كفاءة الإدارة بالاعتماد على البيانات الكمية المتوفرة ضمن

القوائم المالية المنشورة وليس بالاعتماد على بيانات نوعية غير منشورة ويوجد صعوبة بالغة في الحصول عليها من قبل الباحثين، حيث يعدّ قياس مؤشر كفاءة الإدارة مؤشر

أساسي وجوهري في تقييم أداء المصرف.

4- أظهر النموذج المقترح عند دراسة مؤشر كفاية رأس المال قدرة جميع المصارف المدروسة

على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر متوقعة أو غير متوقعة قد تحدث في المستقبل

خلال فترة الدراسة (يشكل رأس المال الخط الدفاعي الأول في امتصاص خسائر وحماية

أموال المودعين) مع وجود فوارق بين كفاية رأس المال لدى المصارف المدروسة.

5- أظهر النموذج المقترح عند دراسة مؤشر جودة الأصول بأن المصارف المدروسة كانت

كفؤ في إدارة أصولها وتدني الخسارة في الأصول قبل بدء الأزمة في سورية وأنّ السبب

الرئيسي في انخفاض جودة أصولها بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وتأثيرها على بيئة

الأعمال والقطاع المصرفي التي مرّت بها البلد، ولكن أظهر النموذج الاختلاف الكبير بين

كفاءة المصارف في إدارة أصولها في ظلّ الأزمة والتأقلم مع الظروف التي أصابت بيئة الأعمال.

6- أظهر النموذج المقترح الاختلاف الشاسع بين كفاءة إدارات المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة، حيث هنالك ضعف في كفاءة الإدارة لمعظم المصارف سواء لفترة قبل الأزمة والفترة الأزمة وعدم قدرتها بالتأقلم مع الظروف الاقتصادية الاستثنائية خلال الأزمة التي تتطلب جهوداً مضاعفة وحلول مبتكرة للتأقلم معها.

7- أظهر النموذج المقترح ضعف قدرة المصارف في تحقيق أرباح من الأنشطة التشغيلية، حيث حققت المصارف خسائر خلال أغلب الدراسة وخاصة في فترة بداية الأزمة وأدت لتأكل رأس مال بعض المصارف (مثال: بنك سورية والخليج - بنك العربي).

8- أظهر النموذج المقترح احتفاظ المصارف المدروسة خلال الفترة المدروسة بأرصدة نقدية جيدة بحيث تكون قادرة على تلبية أي سحبات غير عادية وغير متوقعة.

9- من خلال ما تقدم نلاحظ وجود اختلاف في تقييم أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة تبعاً لمكونات النموذج المقترح سواءً قبل فترة الأزمة أو خلال الأزمة وقدرة المصارف على التكيف مع الظروف الاقتصادية وبيئة الأعمال، علماً عند حدوث الأزمات تكشف نقاط الضعف للمصارف في ظروف المستقرة والتي لم تكن ظاهرة مسبقاً.

ب- التوصيات:

- 1- ضرورة وجود نظام تقييم شامل لتقييم أداء المصارف بشكل دوري للوقوف على مكامن نقاط الضعف للمصارف والعمل على إيجاد حلول المناسبة والملائمة لمعالجتها قبل أن تتفاقم وتؤدي لحالات تعثر وإفلاس.
- 2- ضرورة قيام المصارف بتدعيم رأس مالها لتكون أكثر قدرةً على امتصاص الخسائر في حال حدوثها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الصعبة.
- 3- ضرورة الاهتمام بدرجة أكبر بكفاءة جودة أصول المصارف كونها من العوامل المهمة والمؤثرة في ربحية المصارف.
- 4- ضرورة الاهتمام بتطوير كفاءة الإدارات التنفيذية للمصارف لتكون قادرة على التكيف بشكل المطلوب مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.
- 5- التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة من قبل السلطات الرقابية لضمان أن يكون أداء المصارف ضمن المستوى المطلوب.

ت- محددات البحث :

واجه الباحث مجموعة من المحددات التي أعاقته نوعاً ما عمل الباحث أهمها عدم تعاون الجهات المعنية بالدراسة لإعطاء أي معلومة حول البيانات المالية، مادفع الباحث إلى الاعتماد على القوائم المالية السنوية المنشورة على شبكة الانترنت.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- نشواتي، محمد عمار، تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج "CAMEL" (دراسة تحليلية مقارنة)، سورية، المعهد العالي لإدارة الأعمال - دمشق، 2013.
- 2- وليد الناصر، بانة، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، سوريا، جامعة حلب، 2012.
- 3- مسعودي، سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015.
- 4- المحمود، حسين، إمكانية استخدام نظام Camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، سورية، جامعة دمشق، 2014.
- 5- عطار، رانيا، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية "دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي"، سورية، جامعة حلب، 2013.
- 6- عبد المطلب، عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013.
- 7- تميصة، سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008 - 2012، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2014.
- 8- عاشوري، صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية BNA دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2011.
- 9- سرايا، محمد السيد، المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، الطبعة الأولى، مصر، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008.
- 10- تركي نادر الناهش، عبد الله، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، السعودية، جامعة الملك سعود، 2014.
- 11- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

- 12- ابن عمارة، نور الدين، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجزائر، وحدة ورقلة، جامعة قاصدي مرياح، 2005-2009.
- 13- قمري، زينة ، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010.
- 14- محمد أبو حطب، موسى، فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، 2009.
- 15- بن سفاع، علي منصور محمد، "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003 إلى 2007"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، جامعة عدن، اليمن، 2008.
- 16- نصر حمود، مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 17- سويلم، محمد، "ادارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، مدخل مقارن، جامعة المنصورة، مصر، 1998.
- 18- الشماع، خليل، المحاسبة الإدارية في المصارف، نقلا عن عاصي، أمارة محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- 19- الكرخي، مجيد، "تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 20- حنفي، عبد الغفار، " ادارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- 21- بو سمهدانة، نفين، "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 22- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- 23- الحمد، سليمان، "تقييم كفاءة المصارف التجارية في ادارة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير،

جامعة حلب، سوريا، 2005.

24- عبد الله، علي خلف، "التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، الدنمارك، 2008.

25- جبل، علاء الدين، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سورية، 2009.

26- اللوزي، احمد، وآخرون، "ادارة البنوك"، دار الفكر، عمان، الاردن، 1997.

27- مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلة دراسات مالية ومصرفية، المجلد 3، العدد الأول، عام 1995.

28- عبد الله، خالد أمين، قياس المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002.

29- محمود محمد الزعابي، تهاني، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

30- بورقية، شوقي، طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، جامعة الملك عبدالعزيز مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، السعودية، 2009.

31- نور الدين الفراء، احمد، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة مصرف فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

32- عبد العال ، طارق، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.

33- عبد العال ، طارق ، حوكمة الشركات، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، جامعة عين شمس 2007.

34- عمر شابرا، محمد و الله خان، طارق، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، ورقة عمل ، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، جدة، 2000.

35- حشاد، نبيل، دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت 2006.

36- طلفاح، أحمد، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، نيسان 2005.

- 37- الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، آذار، 2006.
- 38- الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، 2005. حداد، سليم فايز، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد، الأردن، 2009.
- 39- علي شاهين، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، محاضرات مقياس إدارة المصارف، برنامج الماجستير في إدارة الأعمال قسم إدارة الأعمال، كمية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2003.
- 40- حداد، سليم فايز، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد، الأردن، 2009.
- 41- حداد اكرم، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 42- حداد المشهراوي، أحمد حسين أحمد، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.
- 43- سفر، أحمد، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، لبنان، 2006.
- 44- أحمد عبد الوهاب، يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008.
- 45- أبو رحمة، سيرين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، ماجستير، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
- 46- حنفي عبد الغفار وزميله، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 47- مصباح، محمود، صباح، بهية، العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، قسم إدارة أعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
- 48- حكيم، براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Ján Malega: **Modelling of Financial Stress Index in the Czech Republic using Vector Autoregression Analysis**, Charles University, Prague, 2015.
- 2- Blagica Petreski: **Analysis of systemic risk and identifying financial fragility in Central and Southeast Europe**, Ekonomicky Ustav SAV Institute of Economic Research SAS, Slovakia, 2013.
- 3- De Coussergues Sylvie, **Gestion de la banque du Diagnostic à la stratégie**, Dunod, France, 2010.
- 4- Munir, et – al, "**An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector**", Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 5, Issue 1, University of Wollongong, Australia, 2011
- 5- Usman, Muhammad, "**The Effect of Ownership on Organizational Performance**", Master Thesis, Sweden, 2010.
- 6- Dash, Mihir, **A Model for Bank Performance Measurement Integrating Multivariate Factor Structure with Multi-Criteria PROMETHEE Methodology**, India, Alliance University, 2017.
- 7- Saunders, Anthony, Cornett, Marcia, **Financial Institutions Management a Risk Management Approach**, Sixth Edition, USA, 2008.
- 8- Babar, Haseeb Zaman, Zeb, Gul, **Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan**, Pakistan, UMEA University, 2011.
- 9- C.Hull, John, **Risk Management and Financial Institutions**, Third Edition, Canada, 2012.
- 10- Patrick Y, Trautmann, **Camels Rating**, United States Agency International Development (USAID), 2006.
- 11- Liu, jie, **Determinants of Bank Performance: The Application of the CAMEL Model to Banks Listed in China's Stock Exchanges 2008–2011**, Thailand, Assumption University of Thailand, 2011.

- 12- Tuskan Branks, **Measurement of Cost Efficiency in the European Banking Industry**, Croatia, University of Zagreb, 2016.
- 13- Kusumastuti Wahyu Intan, Alam, Azhar, **Analysis of Impact of CAR, BOPO, NPF on Profitability of Islamic Banks**, Indonesia, 2019.
- 14- Almazari, Ahmad Aref, **Capital Adequacy, Cost Income Ratio and the Performance of Saudi Banks**, KSA, King Saud University, 2013.
- 15- Mkandawire, Perry, **An Analysis of the Determinants of Bank Performance in Malawi: A Case of Listed Commerical Banks**, Malawi, Munich Personal RePEc Archive, 2016.
- 16- W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, James D. Stice. **Financial Accounting**. 11th edition, South-Western, United States of America, 2011.
- 17- Basl Capital Accord, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, July 1988, Updated to April 1998.
- 18- Basel Committee on Banking Supervision Basel II, **international Convergence of Capital Measurement & Capital Standards, A Revised Framework**, June 2004.
- 19- gunter capelle –blancard , **thiery chauveau, l’apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe**, revue française d’Economie , vol 19 N1 2004.
- 20- Hennin Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing Banking Risk (A Framewor For Assessing Corporate Governance and Risk Management)**, Third edition, the world bank, Washington, 2009.
- 21- Bazel committee on Banking Supervision, “**International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**”, Basel, July 1988.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1- <https://www.investopedia.com/>
- 2- <https://corporatefinanceinstitute.com/>
- 3- <https://en.wikipedia.org/>
- 4- <http://www.dse.sy/>
- 5- <https://www.bis.org/bcbs/>